آراء
في الصحافة والسياسة والمجتمع

حمادة ، بسيونى ابراهيم .
آراء فى الصحافة والسياسة والمجتمع / بسيونى ابراهيم حمـــــادة .
ط 1 . – القاهرة : عالم الكتب ، 2008
224 ص ، 24 سم
تدمك : x -640 –232 –977
1- الصحافة
ب - العنوان
070

نشر. توزيع . طباعة

❖ الإدارة :
16 شارع جواد حسنى - القاهرة
تليفون : 23924626
فاكس : 0020223939027

❖ المكتبة :
38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : 23926401 - 23959534
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدى : 11518

❖ الطبعة الأولى
1429 هـ - 2008 م

❖ رقم الإيداع 9763 / 2008

❖ الترقيم الدولى I.S.B.N
977– 232– 640- x

❖ الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

❖ البريد الإلكترونى : info@alamalkotob.com

آراء
في الصحافة والسياسة والمجتمع

الدكتور/ بسيوني إبراهيم حمادة

عالم الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾

"هود الآية ٨٨"

صدق الله العظيم

المحتويات

تقديم	٩
سيادة الدول وسيادة الشعوب	١١
حرية تداول المعلومات علاج لأمراض الصحافة والوطن	١٤
نحو إصلاح الصحافة القومية	١٨
حرية التعبير والنضج السياسي	٢٢
تساؤلات مشروعة في الشأن الدستور	٢٦
الصحافة والقضاء والديمقراطية	٣١
الوجه الآخر لحرية الصحافة	٣٥
نحو مقياس لحرية الصحافة في العالم العربي	٤١
حقوق الإنسان في وعيه	٤٦
الرقابة الذاتية وحرية الإعلام العربي	٥٠
مغزى اليوم العالمي لحرية الصحافة	٥٦
رسالة إلى الاتحاد العربي للإذاعة والتليفزيون	٦١
هل يحقق نايل سات الهدف منه؟	٦٥
عولمة الإعلام وأساليب المواجهة	٧١
المجتمع العربي وحضارة المعلومات	٧٩
صورة العرب والحوار الحضاري	٨٥
مواطن الخلل في الثقافة السياسية الأمريكية	٩٠

الإنترنت تتحدى العالم	٩٧
العرب والتجارة الإلكترونية	١٠٣
تقييم أولي لمؤتمر الثقافة العربي	١٠٨
مستقبل العالم وتعليم المستقبل	١١٣
مستقبل الأمة في تعليمها (١-٣)	١١٧
مستقبل الأمة في تعليمها (٢-٣)	١٢٤
مستقبل الأمة في تعليمها (٣-٣)	١٣٢
واقع ومستقبل العلاقات العامة في الوطن العربي (١-٣)	١٣٩
واقع ومستقبل العلاقات العامة في الوطن العربي (٢-٣)	١٤٣
واقع ومستقبل العلاقات العامة في الوطن العربي (٣-٣)	١٤٨
البعد الإسلامي في حرب البلقان	١٥٢
هل يدافع الناتو عن مسلمي كوسوفو؟	١٥٧
العجز الأوربي في إدارة الأزمات وإعادة صياغة مفهوم الأمن	١٦١
قمة طهران والحوار الحضاري	١٦٥
سلبية الرأي العام العربي والاستفزاز الأمريكي	١٧١
ضربة عسكرية أم صراع حضاري؟	١٧٩
هل يضغط الرأي العام العربي لنزع السلاح النووي الإسرائيلي؟	١٨٦
في مفهوم العولمة ونتائجها	١٩٤
ماليزيا: الحاضر الغامض والمصير المجهول	٢٠١
جريدة الخليج: دور متميز..... ولكن؟	٢٠٦
البرامج الانتخابية ومجتمع المعرفة	٢١٠
ملاحظات انتخابية	٢١٥
الإسلام برئ من التطرف الفكري	٢١٩

تقـديم

أجدني وأنا أقدم هذا الكتاب متأثرًا بمقولة العماد الأصفهاني: "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا من يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

فالكتاب يضم مجموعة من المقالات كُتبت في فترات زمنية مختلفة تأثر فيها المؤلف بمحددات الزمان والمكان، وقيود البيئة وتحدياتها وفرصها، ولكنه في كل الأحوال اجتهد وحاول أن يقدم رأيه ورؤيته فيما اعتقد أنه مهم من القضايا، وبالطبع يأمل أن يجد لمثل هذه الآراء صدى في عالم الواقع، إذ لا قيمة لرأي أخذ نصيبًا من وقت الكاتب والقارئ دون أن يكون له أثر، سواء كان هذا الأخير يقع على المدى القصير أو البعيد، على مستوى الفرد أو الجماعة أو الدولة، وسواء كان الأثر على مستوى الفكر أو الممارسة.

والرأي في التحليل الأخير ليس إلا حكمًا في أو تقييمًا لقضية هي بالضرورة موضع خلاف، ويصبح معدوم القيمة إذ اتجه لخدمة المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، أو إذا لم يتحرَ صاحبه أقصى حد ممكن من النزاهة في القصد، والجرأة في التناول، والشمول في الرؤية، والتوازن في العرض، والأهم هو أن تصدر الأحكام والتقييمات عن إدراك للحد المعقول من المعلومات والحقائق التي بدونها تتوه المعالم، وتختلط المقدمات بالنتائج، والأسباب بالمسببات، الأمر الذي يجعل كتابة الرأي والانشغال بالقضايا العامة ليس أكثر من استهلاك للوقت فيما لا ينفع إن لم يكن يضر، وهذه آفة هذا الزمان، أن تبدأ قراءة المقال وتنتهي منه

دون أن تستشعر قيمة، أو تحصل معرفة، أو تتعرف على حكم، أو وجهة نظر، أو تستشرف مستقبلاً، أو تتبنى على أثره سلوكًا ونهجًا مختلفًا في الحياة.

وإلى جانب ذلك يميل المؤلف للاعتقاد بأهمية تناول الحاضر واستشراف المستقبل، ليس بمعزل عن التاريخ أو بالأحرى التراث، فما من أمة انفصلت عن جذورها إلا وكان ذلك وبالاً عليها، ولكن الإشكالية دائمًا هي كيف نحقق المعادلة الصعبة بين الارتباط بالجذور والتمسك بالأصيل منها دون أن ننسحب إلى الماضي وننغمس فيه، ونغلق النوافذ على أفكارنا فنجد أنفسنا في قاع المجتمع الدولي، ذلك أن أفضل طرق المحافظة على تراثنا والتمسك به هو أن نكون أقوياء بمعايير الوقت الراهن، والقوة لها أسبابها التي لا يختلف عليها اثنان، وهي: العلم، والتكنولوجيا، والإدارة، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وقبل هذا وذاك العقيدة والأخلاق، وبالجملة الإيمان.

وسوف يجد القارئ هذه الروح تسري في صفحات الكتاب، وفي معظم مقالاته التي كتبت كلها نتيجة انفعال المؤلف ومعايشته لما يحدث في واقعنا من مآسي وجد لزامًا عليه أن يشارك فيها، فالكتابة الصحفية لديه ليست حرفة، أو مهنة، أو أداة لكسب العيش، إنما معانقة للواقع، وتفاعل مع هموم أمة، وإحقاق لحق، وتعرية لباطل، وانتصار لمظلوم، وإشادة بإنجاز، ودفاع عن تراث وهوية، واندماج مع مجتمع، ورغبة في عطاء، وبغير هذا تنتفي قيمة الكتابة لديه.

وبعد، فإن المؤلف، وإن كان يعتز بما قدمه من رأي إلا أنه لا يتمسك به، وهو أقرب إلى رأي الآخرين منه إلى رأيه الخاص إن وجد لديهم ما هو أنفع، وأوقع، وأجدى، وليعذرني القارئ إن وجد لدي ما يبدو مختلفًا عما يراه، فثراء الأمم رهن باحترام الاختلاف، احترامًا يصدر عن اقتناع بعدم احتكار الحكمة، أو مصادرة رأي الآخرين.

والله من وراء القصد،،،

المؤلف

القاهرة ٢- ٢- ٢٠٠٨م

سيادة الدول وسيادة الشعوب(*)

تعترض الدول النامية، ومن بينها مصر، من وقت لآخر على تدخل الولايات الولايات المتحدة في شئونها الداخلية بحسبانه انتهاكًا لسيادة الدولة، فيما ترى الولايات المتحدة هذا التدخل حماية لحقوق الإنسان ودفاعًا عن الحريات العامة وتعزيزًا لممارسة الديمقراطية، أو ما يمكن تسميته سيادة الشعب. ففي الوقت الذي تتمسك فيه الدول الضعيفة أو إن شئنا الدقة الأقل ديمقراطية بسيادة الدولة تتمسك الدول الأكثر ديمقراطية بسيادة الشعوب.

وابتداءً نؤكد على أن تدخل الولايات المتحدة في الشأن الداخلي للدول الضعيفة هو من قبيل الحق الذي يراد به الباطل، والأمثلة تكاد لا تحصى فاحتلال العراق جاء تحت دعاوى مضللة ترتبط بحماية سيادة الشعب العراقي سواء كان الشعار هو التحرير، أو حقوق الإنسان أو الديمقراطية ولم يكن هناك اعتبار لسيادة الدولة العراقية، ولا يختلف احتلال أفغانستان من حيث المبررات عن احتلال العراق، حيث تم التأكيد في الحالين على مفهوم سيادة الشعب والرغبة في حمايته، أما الوقوف بالمرصاد لحكومة حماس حال وصولها إلى سدة الحكم عبر صناديق انتخابات شرعية ونزيهة فكان يمثل انقلابًا في السياسة الخارجية الأمريكية التي انتهكت فيه عن قصد سيادة الشعب صاحب القرار في الاختيار الديمقراطي، واحتمت هذه المرة بمفهوم سيادة الدولة بما يؤكد أن التذرع الأمريكي لحماية سيادة الشعوب ليس أكثر من أكذوبة، على الجانب الآخر فإن اعتراض الدول الضعيفة أو الأقل ديمقراطية على

(*) جريدة المصري اليوم – يوليو ٢٠٠٧.

الولايات المتحدة كما في حالة مصر إزاء تخفيض حجم المعونة لم يعد هو الآخر مقبولاً أو مبررًا في عالم اليوم.

يقدم ما طرحه المفكر الكبير د. حازم الببلاوي في مقاله المنشور يوم الأحد ٢٦-٧-٢٠٠٧ تفسيرًا بليغًا لارتباط سيادة الدولة بحقوق الإنسان للدرجة التي تفقد فيها أي دولة سيادتها تلقائيًا لمجرد انتهاكها لحقوق أفرادها، فالدولة صاحبة سيادة وفقًا للقانون الدولي؛ لأنها الأقدر على المحافظة على حقوق أبنائها ورعايتهم ومنحهم الحرية كاملة في التصرف من دون انتقاص، فإذا أخلت الدولة بهذا التكليف أضحت في نظر المجتمع الدولي غير جديرة بمفهوم وممارسة السيادة، فالسيادة ليست ميزة للحكومات تتيح لها منع الآخرين من التدخل في شئونها الداخلية لتعبث هي كما تشاء، بقدر ما هي مسئولية وأمانة في عنق الدولة إزاء المواطنين، أضف إلى ذلك أن سيادة الدولة رهن باستقلالها اقتصاديًا، إذ أن التبعية الاقتصادية تفتح الباب على مصراعية للتبعية السياسية، ومن ثم انتهاك السيادة. ولا يعني الاستقلال الانغلاق فهذا أصبح مستحيلاً، وغير ذي جدوى في عالم القرية الواحدة بقدر ما يعني التكافؤ والندية في العلاقات الاقتصادية. والواقع أن مفهوم السيادة نفسه قد مر بتطورات تاريخية لم يعد معها المفهوم التقليدي ذي معنى، بل أضحى التمسك به هروبًا من واقع جديد، ورغبة من قبل الدولة لانتهاك حقوق الإنسان بمنأى عن محاسبة المجتمع الدولي، فإلى جانب أن سيادة الدولة نسبية وليست مطلقة بحكم وجود منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة وغيرها من الشركات عابرة القارات، فإن التطور الأهم هو ثورة المعلومات التي أطاحت بمفهوم السيادة بشكل جذري.

القانون الدولي نفسه أصبح عاجزًا عن تقنين مفهوم السيادة في ظل تطور تكنولوجيا الاتصال، ولا يُفهم من ذلك أن ثورة الاتصال تنتهك السيادة بل تعززها بشرط أن تكون الدولة ذات طابع ديمقراطي، ومحافظة على حقوق الإنسان، وتتقاسم السلطة مع مواطنيها، وتؤكد على حق الفرد في الحصول على المعلومات ونشرها بدون قيود، ثورة الاتصال على هذا النحو تمثل فرصة لدى الدول التي

تحترم إرادة شعوبها وتتخذ قراراتها الإستراتيجية بعد استشارة الأغلبية، بل وتحترم إرادة الأقلية، فيما تعمل ثورة الاتصال على تهديد السواد الأعظم من دول العالم التي عانت شعوبها من الكبت السياسي وفقدان الحرية، ومركزية سلطة اتخاذ القرار بها، واحتكار نظم المعلومات والاتصال، ولعل ذلك ما يفسر قلق الدول الأقل ديمقراطية من ثورة المعلومات التي تحمل في طياتها انقلابًا على الأوضاع القانونية والسياسية والإعلامية التي تكرس نظمًا لا تحتمل مكاشفة الجماهير بالحقائق.

وفقًا لهذا التطور الجديد أصبح الفرد ومن ثم الشعب لا الدولة أساس السيادة، والدولة صاحبة سيادة في حالة واحدة فقط وهي أن تعبر عن إرادة الرأي العام بها، فالجمهورأصبح هو السيد بينما تحولت وظيفة الدولة إلى دور الخادم، التطور الأخير في مفهوم السيادة يتبنى توزيع السلطة في عصر العولمة، فالدولة في عصر العولمة فقدت الكثير من سيادتها لمنظمة التجارة العالمية "الجات" وغيرها من المنظمات عابرة القارات، كما أن تكنولوجيا الاتصال وفي مقدمتها الإنترنت منحت الفرد فرصة تكوين انتماءات عالمية، ومن ثم أصبح للأفراد هويات مستقلة عن الدول التي ينتمون لها بعيدًا عن سيطرة الدولة، هل تستطيع الدولة الآن أن تسيطر على حركة تدفق المعلومات بين كافة الأفراد داخل الوطن وغيرهم ممن ينتمون إلى مجتمعات أخرى كما كان يحدث من قبل؟ هل تتحكم الدولة في تكوين نظم وجمعيات وحركات سياسية لا ترتبط بالحدود الجغرافية؟ هل تراقب الدولة تصوير الأقمار الصناعية لما يحدث في باطن الأرض وقيعان البحار ناهيك عن الأراضي الزراعية وغير الزراعية التي تدعي أنها تحت سيطرتها؟ هل تعرف الدولة شيئًا عن حجم الصفقات التجارية وغسيل الأموال عبر الإنترنت؟ وإذا عرفت هل لديها الوسائل لحماية ما يسمى بسيادتها؟ لكل هذا أصبح القانون الدولي نفسه عاجزًا عن حماية سيادة الدولة التي لم تعد ذات معنى ما لم تقم الدولة نفسها بحماية سيادة الشعب، كما أن الاعتراض على الدول المانحة للمعونات لفرضها شروطًا معينة هو أيضًا غير واقعي ما لم تمتنع الدول المتلقية عن قبول هذه المعونة أو على الأقل تحترم سيادة الشعب داخليًا لتُحترم سيادتها خارجيًا.

حرية تداول المعلومات
علاج لأمراض الصحافة والوطن(*)

قد لا يختلف اثنان حول حقيقتين: الأولى تدني مستوى المضمون والأداء الصحفي في مصر، مع اختلافات جزئية من صحيفة لأخرى، أو من كاتب لآخر، الحقيقة الثانية تدني مستوى مشاركة الرأي العام في الشأن العام، وانعدام مشاركته الحقيقية في صنع القرار، فهو الشريك المنسي الذي قلما يُستشار أو يُنتدب لحوار، ولذلك ينكمش في داخله، بينما تتضخم الأشياء من حوله، الكل يتحدث باسمه، ونيابة عنه، ولكنه لا يفصح عن ذاته مباشرة إلا فيما ندر، وبعد أن يصل إلى حالة الانفجار... إضراب، أو اعتصام أو مظاهرة أو ما شابه، وكلها وسائل مشروعة ما دامت سلمية تنفس عن مخزون الطاقة المكبوت لديه.

إن الحل ببساطة في حرية الحصول على المعلومات، وحرية تداولها، حيث يكمن فيها الدواء الشافي لأمراض الصحافة والوطن، وكما أشارت المحكمة العليا بالولايات المتحدة وهي بصدد قانون تداول المعلومات: "إن نور الشمس هو أفضل مبيد للحشرات، ونور الكهرباء هو أكفأ رجل بوليس"، والمعنى واضح فمقاومة الفساد كمرض اجتماعي وسياسي مزمن يستحيل علاجه في الظلام، ومن خلال سياسات التكتم والسرية، كما أن المواطن غير المضطلع بقضايا الساعة وأسرارها، وانعكاس القرارات الإستراتيجية على حياته الشخصية، لا يمكن أن يتحمس

(*) جريدة المصري اليوم – يوليو ٢٠٠٧.

للعطاء العام، ولا يمثل قيمة مضافة في عالم اليوم، بل يمكن حسابه في عالم الأموات، ولذلك انخفض مستوى المشاركة في الانتخابات إلى أقل من ٢٥٪ من جملة المؤهلين للانتخابات في مصر. في الديمقراطيات المعاصرة حق الرأي العام في الحصول على المعلومات وتداولها مصون بطريقتين: الأولى تضمن حق الصحافة في الحصول على المعلومات من كل السجلات وقواعد البيانات الحكومية، ونشرها بدون قيود، أو رقابة أو حظر، أو تضييق، أو حبس، والثانية حق المواطن العادي، أي رجل الشارع في الحصول على المعلومات من كل المصادر والوثائق الحكومية القومية والمحلية بدون إعاقة، النتيجة هي تشبع سوق المعلومات بالحقائق، وهضم الرأي العام الآراء ووجهات النظر الواقعية، وخشية الصحافة ذاتها تضليل الرأي العام، والأهم هو امتناع الحكومة عن الكذب أو الإدعاء أو المبالغة أو التضليل أو محاولة الفساد، لأن الكل يعرف كل شيء. وقد أحالت الحكومات الديمقراطية مفهوم "الحق في المعرفة" إلى واقع دستوري وقانوني بدءًا من النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت السويد أول دولة في العام تقرّ هذا الحق منذ أكثر من مائتي عام، وفي الولايات المتحدة أقرَّ الرئيس لندون جونسون قانون الحق في الحصول على المعلومات وتداولها في العام ١٩٦٦ مؤكدًا على حق المواطن في الحصول على المعلومات بدون إبداء أسباب، عليه فقط أن يدفع تكلفة تصوير أو نسخ السجلات التي يطلبها، وإذا امتنعت الجهة الحكومية عن تقديم المعلومات، ما عليه الا أن يلجأ إلى المحكمة الفيدرالية التي تباشر التحقيق الفوري مع الجهة الحكومية، وتلزمها بنشر ما لديها من معلومات إلا إذا كانت تمس الأمن القومي، أو الأسرار العسكرية، أو المفاوضات التجارية، أو انتهاك الخصوصية، أو التأثير على سير العدالة، وحماية المعنيين بتنفيذ القانون ومقاومة المجرمين. وفي العام ١٩٧٦ أقرت الولايات المتحدة قانونًا آخر يلزم الإدارة الأمريكية بأن تعقد اجتماعاتها علانية تمكينًا للمواطن والصحافة من معرفة ما يجري لحظة بلحظة، وبدون رقابة من قبل أي جهة إدارية، على أن تعلن الجهات الحكومية عن موعد اجتماعاتها مسبقًا. وفي عام ٢٠٠٠

وصل عدد الدول التي أقرت قانون الحصول على المعلومات وتداولها أكثر من ٥٠ دولة.

الإشكالية التي تواجه تطبيق قانون المعلومات هو التوسع في مفهوم المحظور من العلانية، والمعلومات المعفاة من التداول، خاصة تحت مسمى الأمن القومي، والحياة الخاصة، والقاعدة الذهبية في تجريم النشر الصحفي الذي يحتمل أن ينتهك الحياة الخاصة، أو يضر بالأمن القومي هو "ميزان المصلحة والمفسدة"، فإذا رجحت كفة المصلحة على كفة المفسدة وجب النشر، ولا يُعاتب صاحبه ولا يُجرَّم مسلكه، وإذا ثقل ميزان الضرر على ميزان النفع العام لا يُجرَّم النشر أيضًا، ولا يُعاقب صاحبه إلا في حالة واحدة وهي أن يثبت يقينًا لدى القضاء سوء قصد الصحافة، وتعمد تحقيق الضرر، خاصة مع توافر ظروف تتيح للصحافة الحصول على المعلومات من مصادرها بدون قيود.

فالأصل في العمل الصحفي مقاومة السرية من خلال العلانية التي تفضي إلى تحقيق الصالح العام، فإن لم يتحقق الصالح العام من العلانية كفى الصحافة شرفًا محاولة الاجتهاد، شريطة ألا يثبت لدى القضاء تعمد الصحافة انتهاك الحرمات الخاصة أو الإضرار بالأمن القومي، فإن ثبت لدى القضاء تحقق الضرر مع سبق الإصرار والترصد وجب تجريم النشر، على ألا تكون العقوبة الحبس لأنها تعمل بمثابة إرهاب يقمع الفكر الحر، ويحول دون الاستقلال في النظر، والجرأة في تناول الإشكاليات، كما أن مثل هذه الأحكام تشل خلايا العقل، ومراكز الإحساس، وتحيل الرأي العام إلى قطيع، أو جثة هامدة يتجمد معها المجتمع بأسره ويدخل في عالم النسيان في عصر يقوم على الإبداع، والمبادرة والفردية، والمشاركة. الفلسفة التي أوحت للعالم المتقدم بقانون حرية الحصول على المعلومات وتداولها فلسفة تؤمن بمسئولية الرأي العام في المشاركة في اتخاذ القرار وتحمل تبعاته. فالقرارات الإستراتيجية مثل بيع بنك القاهرة، وعمر أفندي، وغيرها من شركات القطاع العام، وتعديل الدستور، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وما شابه يجب أن تتخذ

بمشاركة كاملة من الرأي العام، من أجل هذا اعتمدت الديمقراطيات المعاصرة على بناء أسواق مفتوحة وحرة للمعلومات، ورأي عام ناضج ومشارك، وآليات مستنيرة لمعالجة الآثار الجانبية لقانون الحق في الحصول على المعلومات وتداولها إذ فيها العلاج الشافي لعلل وأمراض الصحافة والوطن.

خلاصة القول هو التأكيد على حق الصحفي في الحصول على المعلومات، وفي تناول الشخصيات العامة بالتقييم والنقد، وربما يصل الأمر إلى السب، ومع ذلك لا يجرم العمل الصحفي طالما كان القصد هو حماية الصالح العام، فإذا كان ما تحقق من حماية للصالح العام نتيجة لتناول الشخصيات العامة بالنقد والسب أكبر من الضرر الشخصي الذي لحق بالشخصية موضوع النقد، فلا يُجرم النشر، فالعبرة دائمًا بالنتائج، وقد حرصت قوانين الصحافة في دول العالم المتقدم على حماية الصالح العام، وإطلاق أيدي الصحفيين وألسنتهم وأقلامهم لتناول الشخصيات العامة بلا حدود، المهم أن يتوافر حسن القصد، وأن يكون النفع المتحقق أكبر من الضرر الشخصي، وعلى الشخص العام أن يتحمل النقد الصحفي، وإلا فعليه ألا يتصدى للعمل العام، ويتركه لمن هو أكفأ منه، ومن هو أقدر على تحمل المسئولية وعلى تحمل ألسنة الصحفيين وأقلامهم.

نحو إصلاح الصحافة القومية(*)

لماذا تبيع الدولة البنوك وشركات القطاع العام ولا تفكر في بيع الصحافة القومية؟ لماذا يدافع العاملون في الصحافة القومية عن سياسة البيع في كل المجالات إلا المجال الصحفي؟ ومع التسليم بأن بيع البنوك والمؤسسات الصناعية العملاقة كالأسمنت يضع سيادة الدولة في مهب الريح، ويسلم جموع الشعب المصري ومستقبل الأجيال القادمة طواعية لسيطرة رأس المال الأجنبي؟ ومع التسليم أيضًا بأن بيع مؤسسات الصحافة والإعلام أخطر من بيع نهر النيل نفسه، إذا كان هناك من يفكر في التخلص منه لمواجهة مشكلة العطش وتحسين إدارة توزيع المياه؟ إلا أن واقع الصحافة الحالي يدعو إلى إصلاح جذري لا يرتبط بالضرورة بالبيع لأنه الحل الأيسر والأخطر والأفسد والأبعد عن التصور الإستراتيجي الذي يناسب ظروف مجتمع يعاني من بطالة بكافة صورها، ولديه أكفأ أنواع العقول التي لا تقل علمًا وإبداعًا وإخلاصًا لإدارة أصول وممتلكات هذا المجتمع بدرجة أكفأ عشرات المرات من هذا المستثمر الأجنبي أو ذاك.

إن عمليات البيع المستمر ليست إلا تعبيرًا عن فقدان الثقة في النفس حتى بالنسبة للمؤسسات الخاسرة، فما بالك بالنسبة للناجح منها؟ ذلك أن تطبيق أبسط قواعد الحكم الجيد مثل الشفافية والمسئولية والمحاسبة والنزاهة والبعد عن الوساطة والمحسوبية والانفراد باتخاذ القرار كفيل بأن يعيد لهذا المجتمع حيويته

(*) جريدة المصري اليوم – أغسطس ٢٠٠٧.

وجدير بأن يحافظ على أصول المجتمع وإدارة ممتلكاته وتخصيصها بأسلوب يتفق وظروفه.

لا يجب أن يكون الدافع لخصخصة الصحافة القومية هو مجرد التخلص من ملكية الدولة لصالح الملكية الخاصة، فليس كل ما هو خاص أكثر رشدًا وعقلانية وموضوعية وإنتاجية مما هو عام، كما لا يجب تقييم أداء المؤسسات الصحفية القومية من منظور اقتصادي بحت، فهي أكثر من مجرد مؤسسات اقتصادية، والأهم أن تجارب الآخر في هذا الشأن لا تمثل نموذجًا أو مثلاً أعلى يقتدى به، وأبادر بالإشارة هنا إلى حاجتنا الماسة إلى وجود صحافة قومية، فأيًّا كان حجم ونوع التحولات العالمية والمحلية على كافة الأصعدة، فإنها لا تقدم مبررًا موضوعيًّا لإزالة منتدى قوميًّا يجمع أطياف المجتمع الواحد، ويمثل الحد الأدنى للقواسم المشتركة بين التوجهات السياسية والعقائدية المتباينة، ويقرب فيما بينها بما يضمن انسياب تيار من الأفكار والاتجاهات والرؤى، تجعل وجود الدولة الواحدة والمجتمع الواحد ممكنًا في عالم اليوم، الذي تجتمع فيه كل العوامل بشكل إرادي أو لا إرادي لإزالة مفاهيم وثوابت الدولة التقليدية، بما فيها المفهوم الأكثر عمقًا "سيادة الدولة". كما أبادر بالإشارة أيضًا إلى أن واقع وسياسات وممارسات ونمط ملكية وإدارة الصحافة القومية في مصر بمفهومها الشامل تدعو وبشكل جدي إلى التفكير في الإصلاح الجذري.

فالعبرة هنا بالنتائج لا بالوسائل، فالوسائل الحالية برمتها لا تحقق النتائج المرجوة منها فقط، بل تعمل في اتجاه معاكس لما وضعت من أجله. والرؤية الأدق للإصلاح الصحفي هي التي تراه مقدمة للإصلاح الشامل في المجتمع وتعطيه الأولوية على الإصلاح السياسي والدستوري، إذ لا قيمة لتعديلات دستورية في مجتمع يفتقر أغلبه إلى الوعي السياسي، أو لا تتمتع فيه الصحافة بكامل حريتها، والإصلاح الصحفي هو المناظر للحرية الصحفية، وكلاهما شرط ضروري لا غنى عنه للإصلاح الديمقراطي، ولا وجود للإصلاح الصحفي في غياب الحق في

الحصول على المعلومات، ولا حرية حقيقية للتعبير إذا انفصلت عن حرية التأثير في صنع القرار، ورسم السياسة العليا في المجتمع.

يبدأ منهج إصلاح الصحافة القومية بالإجابة عن التساؤلات الآتية: هل نجحت الصحافة القومية في تحقيق درجة ما من الحكم الجيد Good Governance؟ هل استطاعت أن تحقق ولو درجة ضئيلة من الشفافية في التعامل مع القضايا الهامة والحساسة؟ هل تمكنت من بناء الثقة في النظام السياسي؟ هل ساهمت في رفع نسب المشاركة المجتمعية والسياسية إلى درجة معقولة؟ هل تمثل مصدرًا للمعلومات موثوقًا فيه؟ هل تمثل منتدى نزيهًا وحرًّا لعرض كافة الاتجاهات السياسية بشكل متوازن خاصة أثناء الانتخابات؟ إلى أي مدى تحتل موقعًا وسطًا بين السلطة والرأي العام يسمح لها ألا تكون فريسة للسلطة ولسان حالها ولا يدفعها أيضًا إلى إثارة الرأي العام أو مخاطبة غرائزه دون سند من الواقع؟ هل كانت يومًا ما طرفًا أمينًا في التعبير عن الجدل السياسي داخل البرلمان والدفاع عن بعض آراء الأقلية في مواجهة الأغلبية؟ هل حاولت الصحافة القومية تبصرة الأغلبية البرلمانية بنبض الرأي العام إزاء بعض القوانين والقضايا المصيرية، بغض النظر عما تراه الأغلبية صحيحًا؟

من يضع أولويات اهتمامات الصحافة القومية؟ وما هي تحيزاتها الأيديولوجية؟ أين اهتمامات الغالبية العظمى من الفقراء ودون الفقراء من الخريطة البرامجية الإذاعية والتليفزيونية؟ كيف ينظر الصحفيون إلى أنفسهم؟ هل هم أصحاب رسالة، أم موظفون، أم رجال أعمال؟ لمن يدين الصحفيون بالولاء؟

تؤكد نتائج الدراسات العلمية حول الأوضاع الصحفية في مصر وجود فجوة يصعب معالجتها بين الرأي العام والسلطة، وأن الأداء الصحفي القومي هو المسئول إلى حد كبير عن فقدان الثقة في الصحافة والسياسة معًا، ومن ثم تدني مستوى المشاركة المجتمعية والسياسية وسيادة حالة اللامبالاة والاغتراب والانكماش.

لقد آن الأوان لإعادة النظر في ملكية وسياسة وأداء هذا النظام، إن كان له أن يؤدي دورًا قوميًّا فاعلاً، يقوم على مراقبة السلطة ومحاسبتها وتوجيهها بما يحقق صالح القطاع الأوسع من المجتمع، وبما يجعل أساس العمل الصحفي هو حرية الحصول على المعلومات ونشرها بدون قيود، وحرية التعبير التي لا تنفصل عن حرية التأثير، وحرية الملكية الصحفية للجميع واستقلال الصحفي النابع من ولائه للرأي العام أكثر من سعيه لإرضاء السلطة أو الامتثال لأوامرها، وحرية كافة ألون الطيف السياسي في أن تجد ذاتها في هذا المنتدى القومي، في مثل هذه الحالة تصبح الصحافة قوة تهابها كل السلطات الأخرى لأنها تنبع مباشرة من الرأي العام صاحب السيادة ومصدر السلطة في المجتمع.

حرية التعبير والنضج السياسي(*)

المقياس الرئيسي لتقدم الأمم هو حرية التعبير التي تعكس درجة النضج السياسي، وهما معًا وجهان لعملة واحدة: المجتمعات الناضجة سياسيًّا تمارس حرية التعبير التي تؤثر بدورها إيجابًا على النضج السياسي، وهكذا في دائرة متصلة تمهد الطريق أمام التقدم الاقتصادي والنمو التكنولوجي والانتصار العسكري والتفوق العلمي والارتقاء الحضاري، ولذلك تصدرت قيمة الحرية كل مواثيق المنظمات الدولية، ومن قبل تساءل الخليفة عمر بن الخطاب مستنكرًا: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا"، وحرية التعبير قيمة سياسية تعلو ما عداها بما في ذلك قيمة العدل، وقيمة المساواة وقيمة الوسطية والتعددية وغيرها من القيم الحضارية؛ لأن كل القيم إنما تتوقف على وتنضج في ظل مجتمع ينعم بحرية التعبير، ونتيجة لسمو قيمة الحرية جاءت الآية الكريمة: ﴿ **وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ** ﴾؛ لتعزز من مكانة هذه القيمة وليستبين معها قدر الحرية، فالذي يخطئ في قتل نفس بشرية عليه إحياء نفس أخرى بإعتاقها من الرق، وكأن الحرية هي الحياة وسلب المرء حريته يساوي موته.

وأعود إلى علاقة حرية التعبير بالنضج السياسي لأؤكد على أنهما يسيران معًا في خطين متوازيين ومتلازمين، وتدلل الشواهد على طول مجرى الحياة السياسية في مصر على صدق هذه الفرضية، ولن أرجع إلى الوراء، فهذا خلاف يصل مداه مؤخرًا إلى أعلى سلطتين في المجتمع: التشريعية والقضائية يرتبط بممارسة حرية

(*) جريدة المصري اليوم – أغسطس ٢٠٠٧.

التعبير من جانب المستشار محمود الخضيري رئيس نادي قضاة الإسكندرية، وهو رجل حجة في تخصصه، وعلم بين رجالات القضاء المشهود لهم بسمو الهمة ورفعة المكانة، إلا أنه ونتيجة لتعبيره عن رأيه في شأن من شئون السياسة، وعلى وجه التحديد ما انتهى إليه من تبعية السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية في مصر وعدم قدرة مجلس الشعب على ممارسة دوره التشريعي والرقابي بشكل مستقل قامت الدنيا ولم تقعد، صحيح أن السيد المستشار لم يأتِ بجديد فهناك عشرات الدراسات العلمية الرصينة التي لا يختلف حولها اثنان تؤكد هذه الحقيقية منها ما قام به الكاتب نفسه منذ عشرين سنة في دراسته عن "الصحافة وصنع القرار السياسي في مصر"، إلا أن الاختلاف مع السيد المستشار من جانب السلطة التشريعية وعلى رأسها الأستاذ الكبير الدكتور فتحي سرور صاحب المكانة الدولية والإسهامات العلمية المعروفة- حتى في مجال حرية الصحافة- لم ينصرف إلى الجوهر بقدر ما اتجه إلى الشكل نتيجة تعبير هنا أو وصف هناك، وعلى الرغم من عدم موافقتي على مثل هذه الأوصاف رغبة في أن يرتقي أسلوب الحوار إلا أني كنت أتمنى أن يرحب مجلس الشعب بمقال السيد المستشار لأنه من حيث الجوهر لم يبتعد عن الواقع، وفي الدول التي نضجت حضاريًّا وسياسيًّا لا يُحتفى كثيرًا بالشكل بل بالجوهر، ولنا فيما اتخذته إسرائيل مؤخرًا من تشكيل لجان لمحاسبة وزير الدفاع ورئيس الوزراء بعد فشلهم وخزيهم عسكريًّا أمام بعض مئات الألوف من جند حزب الله قدوة حسنة.

كنت أودّ أن أشهد تشكيل لجنة علمية تضم نخبة من أعضاء مجلس الشعب الموقر وبعضًا من أساتذة الجامعات لوضع ما انتهت إليه الدراسات العلمية بما في ذلك مقال السيد المستشار الخضيري موضع تقدير بغية تمكين هذا المجلس والبحث في نقاط ضعفه، وأن تتخذ مثل هذه المقالات وغيرها من منظور الغيرة على صالح هذا المجتمع، أما وأن تتذرع جهات وسلطات مختلفة بمفاهيم مثل الحفاظ على الهيبة والمكانة وما شابه على حساب حرية التعبير، وعلى حساب حق المجتمع في المعرفة، وقفزًا على مفاهيم الشفافية وحرية الصحافة فهو ما يحتاج إلى نظر، وكما أشرت

سلفًا لا قيمة تعلو قيمة حرية التعبير؛ لأنها ترتبط بالحق في المعرفة أساس كل تقدم ونقيضها الجهل معقل كل تخلف.

النموذج الثاني الذي أسوقه لأدلل على فرضية حرية التعبير والنضج السياسي هو مقالة الدكتور سعد الدين إبراهيم التي نشرها مؤخرًا في الواشنطن بوست ورأى البعض فيها إساءة لمصر، ورأيت فيها شيئًا مختلفًا، ولا يعني هذا ابتداء موافقتي على ما جاء بها جملة وتفصيلاً، ولكن علينا أن نفهم أننا نعيش عصر مجتمع المعلومات بما يعنيه من الاعتماد على الأرقام والإحصاءات والحقائق التي تخاطب العقل لا الغرائز والمشاعر، وبما يعنيه أيضًا من تعظيم لحرية التعبير فيما وراء الحدود، حيث لم يَعُد هناك أصلاً حدود، وكان الأولى بدلاً من الحملات الصحفية التي لا طائل منها أن يكون هناك رد رسمي في نفس الجريدة، لتفنيد كل ما جاء بها من أرقام وإحصاءات عن المعتقلين في السجون والإنفاق على الأمن، وحالات انتهاك حقوق الإنسان خلال فترات زمنية بعينها، وأنا على يقين من أن مصر ليست بهذه القتامة التي جاءت في مقال السيد الدكتور، ولكن الأسوأ من المقال في أثره السلبي على صورة مصر في الخارج هو الحملة المضادة للمقال نفسه، لاعتمادها على شعارات فضفاضة لم تعِ المفهوم المعاصر لحرية التعبير، ولم تعكس حدًا أدنى من النضج السياسي حال الاختلاف في الرأي، ومن أسف أن تشهد حرية التعبير نوعًا من الانشطار بين الصحف الخاصة والقومية، إن دلّ على شيء فإنما يدل على نوع من الاستخفاف بعقلية القارئ، وقد أجد بعض العذر للصحافة المصرية لما تعانيه من جفاف المعلومات وندرتها، فالصحافة لا تُقاس حريتها بالآراء التي تعبر عنها، بل بكم ونوع المعلومات الصادقة التي تحصل عليها وتنشرها في توقيتها.

وبعد، فإن أبلغ مظاهر علاقة حرية التعبير بالنضج السياسي في مصر هو أن تجد برنامجًا تليفزيونيًّا يدَّعي الحوار بين الاتجاهات السياسية، ويكاد يقتصر على فصيل سياسي بعينه.

إن حرية التعبير هي الترمومتر الذي يقيس على وجه الدقة درجة النضج السياسي في المجتمع، وهي مفتاح كل تقدم وبوابة العبور للقرن الواحد والعشرين، وفي غيابها تزدهر كل صور الفساد والتخلف، ولذا وجب أن تمنح الأولوية على ما عداها من قيم.

تساؤلات مشروعة في الشأن الدستوري(*)

لا أعتقد أن هناك من يعترض على مفهوم التعديل الدستوري في ذاته، فالدستور في أي مجتمع إنما يعكس التوازنات السياسية القائمة، ويستجيب للاحتياجات التي يفرضها الواقع المحلي والدولي، وهو أيضًا في التحليل الأخير ليس إلا تعبيرًا عن ميزان القوى السياسية في المجتمع، فالدستور في لحظة معينة يأتي أكثر تعبيرًا عن القوة المسيطرة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، ولذا غالبًا ما تجد مواد الدستور ونصوصه تتغير مع تغير موازين القوة في المجتمع، ولكن إذا جرت الأمور في مجراها الطبيعي جاء الدستور ليعكس المبادئ العامة والأخلاقيات العامة والأصول العامة المتعارف عليها محليًّا ودوليًّا أكثر من تعبيره عن ميزان القوة.

ولما كانت هذه وتلك في حالة تطور وتغير دائم، يصبح الدستور ذاته عائقًا للتقدم ما لم يستجيب لتطورات الواقع، وما لم يستلهم المفاهيم الجديدة لمعنى الحقوق والواجبات، والسلطات والمسؤوليات. والدستور الحق هو الذي يأتي ليقيد السلطة في المجتمع لصالح جموع البشر، وأيضًا ليرسم أساليب تعامل البشر مع بعضهم البعض، فيحدد للقضاء الطريقة أو الطرائق التي يلتزمون بها في قضائهم بين الناس، بحيث لا تأتي الأحكام القضائية تعبيرًا عن المزاج الخاص للقاضي، أو هواه الشخصي، وبحيث نضمن ألا تختلف الأحكام القضائية لذات الواقعة باختلاف القاضي، واتجاهه الشخصي نحو من يدان بالحكم، هذا هو الدستور في رأينا.

(*) جريدة المصري اليوم – يوليو ٢٠٠٧.

تثير تجربة التعديلات الدستورية الحالية بعض التساؤلات أجملها فيما يلي: أولاً إذا كان مجتمع المعرفة المعاصر القائم على ثورة الاتصال والمعلومات يعزز من الحريات الفردية، ويدعو إلى تقليص التدخل السلطوي في التصرفات الفردية والحياة الخاصة، لتشجيع قدرات التفكير والإبداع والإنجاز ومن ثم تحقيق التنمية، إذا كان ذلك كذلك يحق لنا أن نتساءل عما إذا كانت فلسفة التعديلات الدستورية تتجه برمتها نحو تعزيز هذا المبدأ أم تسير في اتجاه آخر، خاصة في ظل وجود المادة ١٧٩ التي تعطي السلطة التنفيذية وفقًا للدستور حق التدخل في الحياة الشخصية، التي حرصت على صيانتها المواد ٤١ و٤٤ و ٤٥؟ أخشى ما أخشاه أن تكون سرت روح الاستبداد لدى النخبة المؤثرة في صناعة الدستور وتعديلاته، وإن تحققت هذه الروح لجنت البلاد منها ما يعوق تقدمها ويدفعها بقوة إلى الخلف في زمن نحن أحوج فيه إلى من يدفعنا إلى الأمام، أرجو أن يعلم هؤلاء المعنيين بالعجز في الميزان التجاري أن أخطر أوجه العجز تهديدًا لكيان المجتمع هو عجز الحرية Difict Freedom، وأن العجز المالي ليس إلا المظهر أو العرض للعجز الحقيقي ألا وهو عجز الحرية، فالدول الأكثر تحررًا نادرًا ما تعاني عجزًا في ميزانياتها.

أما التساؤل الثاني فيتعلق بمبدأ النزاهة والشفافية، وهما مبدآن أصيلان للحكم الصالح، يضمنان مقاومة الفساد وتحقيق العدالة والمحاسبة القانونية والمجتمعية، وتتزايد الحاجة لفلسفة الشفافية والنزاهة في ظل مجتمع يكاد يفقد الثقة في كثير من الثوابت من حوله، وليس أدلّ على ذلك من تدني نسبة المشاركة في العمل السياسي والتطوعي، وسيادة اتجاهات السلبية والإحباط بين الكثير من الفئات، بغض النظر عن مستوى التعليم أو المهنة أوالوظيفة أو الانتماء الأيديولوجي، إنها حالة عامة لها جذورها التاريخية وانعكاساتها المستقبلية على قدرة هذا المجتمع لدخول الألفية الجديدة.

فالمجتمعات لا تُقاس قوتها بالممتلكات المادية فقط، بل بما تستند إليه من طاقات نفسية واتجاهات إيجابية واستعداد نحو المشاركة والعطاء والتضحية، على هذا النحو

كان الإشراف القضائي على الانتخابات أحد آليات تحقيق الشفافية والنزاهة الانتخابية، ومن ثم عاملاً رئيسيًّا نحو المزيد من المشاركة المجتمعية، والثقة فيما تأتي به الانتخابات من نتائج، إلا أن فلسفة التعديلات الدستورية كما تنص المادة ٨٨ في شكلها الجديد توكل مهمة الإشراف الانتخابي إلى لجنة عليا محايدة ومستقلة على أن يكون من بينها أعضاء من هيئات قضائية، ولا يخفى على أحد حجم الاختلاف بين النص على الإشراف القضائي الكامل وما انتهت إليه التعديلات الدستورية، كما لا يخفى على أحد أيضًا بواعث هذا التعديل، في ظل تجربة الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أكدت أهمية تعيين قاضٍ لكل صندوق انتخابي إذا كنا نسعى للاقتراب من الشفافية والنزاهة الانتخابية.

إن التساؤل الأهم الثاني إذا هو هل تخدم فلسفة ونصوص الدستور الجديد مفاهيم وآليات الشفافية والنزاهة أم تعمل في اتجاه آخر، وما هو هذا الاتجاه أو الغرض الذي تسعى لتحقيقه؟ بيد أن ثمة تناقضات قائمة في تبرير التعديلات الدستورية، فإذا كان وعي الرأي العام سيجعل منه حارسًا على نزاهة وشفافية الانتخابات، مما يقلل من أهمية اللجوء إلى القضاء في هذا الشأن، فلماذا لا تنطبق هذه القاعدة على مقاومة الإرهاب، خاصة أن الأخير يصدر عن إفراد أو جماعات يسهل على الرأي العام المثقف مقاومته، والوقوف له بالمرصاد، أما التدخل في نتائج الانتخابات فغالبًا ما يقع من قبل مؤسسات لا حيلة لوعي الرأي العام بها.

الملاحظ في فلسفة التعديلات الدستورية المقاومة للإرهاب هو تبنيها للفلسفة الأمنية على حساب منطق الحريات العامة والعدالة الاجتماعية، فالتطرف والإرهاب بكل صورهما محليًّا ودوليًّا لا يمكن وجودهما في ظل سياة الحرية والعدالة، ولذلك كان من الأولى أن يتبنى الدستور فلسفة الحرية والعدالة بديلاً عن الفلسفة الأمنية لمقاومة الإرهاب.

إن هذا التوجه يفرض التساؤل الثالث عن جدوى المعالجة الأمنية لقضايا فكرية وأيديولوجية لا يمكن أن تعالج إلا بمزيد من الحرية ومزيد من تكافؤ الفرص

والمساواة والعدالة، وهذا ينقلنا إلى قضية المواطنة التي أرى أنها يجب أن تعالج مكامن الخطر الحقيقي لا الوهمي في موضوع المواطنة، ولنكن صرحاء بالقول بأن هناك خطرًا حقيقيًّا يتهدد المواطنة في مصر لا يقوم على أساس ديني؛ فالمسلمون والمسيحيون إخوة لهم طابع خاص في مصر، صهرتهم التجارب والمحن وعاشوا منذ القدم ثقافة وحضارة واحدة وتقاليد وعادات واحدة، وإن اختلفت معتقداتهم الدينية.

فسماحة الإسلام والمسلمين هي أسمى وأقوى من أي قوانين وضعية تسعى لتحقيق المواطنة بين شقي الأمة، ولكن المواطنة يتهددها التمييز على أساس اجتماعي، فالمسلمون والمسيحيون في ذلك سواء، يعانون من غياب تكافؤ الفرص الوظيفية، وفرص الترقي في الحياة، وفرص الحصول على الحقوق والامتيازات بدون تمييز يقوم على أساس القرابة أو المكانة أو المصاهرة أو المحسوبية وما شابه، ولك أن تسأل الشباب في ربوع مصر عن ذلك، كما يمكن تحليل طبيعة العاملين في الأجهزة السيادية في الدولة لتكتشف حجم الشبكات والعلاقات الاجتماعية التي تستند إليها قرارات التعيين، ثم ألا يمثل نظام القائمة الحزبية إن أُخذ به مستقبلاً انتهاكًا لمفهوم المواطنة حيث يعطي حقًا للمنتمين حزبيًّا، وهم قد لا يزيدون حسب أقصى تقدير عن ٥٪ من المؤهلين للعمل السياسي، ويسلبه من غيرهم من خارج الأحزاب ٩٥٪.

وبعد، هل جاءت التعديلات الدستورية لتعبر عن اتجاه قومي تنصهر فيه تطلعات كل المصريين أم تعكس نظرة حزبية ضيقة؟ وهل جاءت التعديلات الدستورية لتحاصر اتجاهًا أو اتجاهات سياسية بعينها، وتحول دون نموها حتى لو كانت تلقى قبولاً شعبيًّا واضحًا؟ وهل يمكن القول بأن الحوارات الممتدة عبر الأشهر الثلاثة الماضية قد أتت ثمارها أم أنها كانت من قبيل حوار الطرشان؟ هل أدت إلى تغيير حقيقي ملموس على مضمون التعديلات كما طرحت في صورتها الأولية؟ أم أن حرية التعبير انفصلت عن حرية التأثير؟ وماذا كان يمكن أن يكون

موقف الأغلبية البرلمانية الساحقة لو انحاز رئيس الجمهورية إلى أحد أو كل مطالب الأقلية، كما حدث عندما انحاز سيادته لمطالب الصحفيين في منع الحبس في قضايا الرأي، و إن كان مشروعًا لأحزاب الأغلبية على مر التاريخ أن تعمل لصالحها، وأن تقلل من فرص وصول الأقلية للسلطة، مثلما هو مشروع أن تسعى الأقلية للوصول إلى كراسي الحكم، فإن الحكم الفصل بينها هو وجود رأي عام واعٍ ومشارك يعمل في بيئة مشجعة على التعبير عن الرأي بكل صوره، مسلح بالحقيقة، قادر على التمييز بين الغث والسمين، تُتاح له الفرصة للاختيار في ظل مناخ ديمقراطي يحترم حق الاختلاف، ويقدس حرية الرأي، ويصونها من العبث بها، وهذا ما يدفع إلى تداول السلطة عبر الزمن.

وأخيرًا لنا أن نتساءل عن إمكانية إتاحة الفرصة للمواطن، لإبداء رأيه بشأن كل تعديل بمفرده، فهذا هو المنطق الذي تُبنى عليه كل مناهج استقصاء واستطلاع الرأي العام، إذ من المسلم به منهجيًّا أن السؤال المركب الذي يقيس رأي المواطن حيال أكثر من قضية هو سؤال متحيز وغير أمين، ولا ينتهي إلى نتائج تعبر عن توجهات الرأي العام، فما بالك إذا كان الاستفتاء يجمع ٣٤ تعديلاً في آنٍ واحد، وفي هذا لا يمكن قبول الحجة الداعية إلى استفتاء المواطن عن كل التعديلات جملة واحدة؛ لأنها تتبني فلسفة واحدة فهذا قد يكون صحيحًا من وجهة نظر واضعها، لكنها قد تحمل فلسفات عديدة من وجهة نظر المواطنين المختلفين، فهل يتجه الاستفتاء لدعم حقوق المواطنة بإعطاء المواطن الحق في إبداء الرأي بشأن كل تعديل على حده؟ أم يتبنى وجهة نظر شمولية تدفع لقياس غير حقيقي للرأي العام؟

الصحافة والقضاء والديمقراطية(*)

الانتقال من النظم السلطوية إلى النظم الديمقراطية في أواخر القرن العشرين قام على صحافة حرة وقضاء مستقل، حدث هذا في دول أمريكا اللاتينية، والاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوربا وبعض دول جنوب شرق آسيا وإفريقيا، لا استغناء لأي منهما ـ الصحافة الحرة والقضاء المستقل- عن الآخر، ولا استغناء للديمقراطية عنهما معًا. بعبارة أبسط يندر أن توجد صحافة حرة ما لم يكن القضاء مستقلاً، ودور القضاء لا يكاد يُذكر في عمليات التحول نحو الديمقراطية في غياب حرية الصحافة، تاريخ الديمقراطية عالميًّا هو نضال مشترك يجمع بين رجال الصحافة ورجال القضاء، ولذلك يجد المراقب لتطور الأحداث في كل الدول التي بدأت أولى خطوات التحول الديمقراطي بما في ذلك مصر أن التوترات السياسية تقع غالبًا بين الدولة من جانب والصحافة أو القضاء أو كليهما من جانب آخر، الصحافة تسعى إلى حريتها، والقضاء ينشد استقلاله.

هذا التشخيص لروح الخصومة أو العداء بين الطرفين يرجع إلى كون الصحافة الحرة والقضاء المستقل يمهدان لحياة ديمقراطية تحول دون تركز السلطة والمال والجاه والقوة في أيدي القلة، وتعمل في اتجاه توزيع عادل ومتكافئ للثروة والسلطة بين أغلبية أعضاء المجتمع، والأهم أنهما معًا يسمحان بتدفق المعلومات بلا حدود، وإجراء المناقشات والمداولات بدون رقابة، وتمكين المواطنين من الاعتماد على

(*) جريدة المصري اليوم – سبتمبر ٢٠٠٧.

أنفسهم في حكم أنفسهم من خلال انتخابات حقيقية تظهر فيها إرادة الأغلبية بشكل دوري، بما يجعل تداول السلطة أمرًا اعتياديًّا، وهذا هو جوهر الفكر والممارسة الديمقراطية.

والواقع أن هناك مدرسة فكرية تقع على طرف نقيض من هذا التوجه إذ ترى أسبقية وحتمية التطور الاقتصادي والاجتماعي كضمانة للتطور الديمقراطي، وأنصار هذه المدرسة غالبًا ما يقفون عقبة أمام حرية الصحافة والاستقلال الحقيقي للقضاء، ويحبذون التطور التدريجي المحسوب والحذر في جانب الحريات العامة بكافة صورها، وعلى رأسها حرية الصحافة انتظارًا للوقت المناسب، ناسين أو متناسين أن أقصر الطرق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومقاومة الفساد، والاحتكار، وكافة أشكال السطو المنظم على ثروات المجتمع، بل وجذب الاستثمارات الأجنبية هو طريق الحريات واحترام القانون، ويبدو لي أيضًا أن الأحزاب السياسية في مصر تحديدًا تؤدي وظيفة سالبة تحديدًا في مرحلة التحول الديمقراطي؛ لأنها عادة ما تتشكل استجابة لتطلعات نخب ومصالح أقليات تنتهي بها إلى تكتلات عقيمة ديمقراطيًّا، بل قد تسعى في معظمها إلى الوقوف ضد التيارات السياسية التي تعبر عن الأغلبية، وتتحول في معظمها إلى آلية للتعبير الوهمي عن الأغلبية تسمح بظهور ديكتاتورية الأغلبية، التي ترى في التنوع الفكري والتعدد السياسيي داخل الحزب الواحد نوعًا من الموبقات التي يجب تحريمها وتجريمها.

إن التجربة الحزبية في مصر وما آلت إليه تدعو وبقوة إلى طرح إشكالية الإصلاح السياسي من منظور" الصحافة الحرة والقضاء المستقل"، وهذا التصور لا يعني هدم ما هو قائم من أحزاب؛ لأنها – في ظل المفهوم الجديد للتحول الديمقراطي- إما أن تتطور لتتكيف مع الوضع الجديد، وإما أن تزول ليحل محلها نمط جديد من الأحزاب الحقيقية. المهم ألا يقف نظام القائمة الحزبية المطلقة أو النسبية عائقًا أمام هذه التصور للتحول الديمقراطي، فإلى جانب ما يمثله من انتهاك

لمبدأ المساواة بين الأفراد، يقوم على التمييز بين المنتمين وغير المنتمين حزبيًّا، فإنه يعطي الحق لأقلية ويسلبه عن الأغلبية، ويكرس مفهوم الأحزاب الورقية التي بدأت وستظل كذلك ما دامت الصحافة لا تتمتع بكامل حريتها، والقضاء لا يتمتع بكامل استقلاله.

كيف يمكن للصحافة إذًا أن تكون مستقلة من أجل أن تكون حرة؟ وكيف يمكن أن يتمتع القضاء بالاستقلال ليقودا معًا التحول نحو الديمقراطية التي تمارس فيها الأحزاب المعاصرة العائق الأهم؟ استقلال الصحافة مرتبط بعدم تبعيتها اقتصاديًّا للنظام، فطبيعة المعالجات الصحفية، وكم ونوع المعلومات التي تصل إلى الجمهور تظل تزيف وعيه وتغيبه، ومازالت الصحافة والصحفيون يعتمدون ماليًّا على الحكومة، فالصحفي الذي يحصل على امتيازاته نتيجة رضاء الحكومة يجتهد في تقديم الواقع كما يراه من يغدق عليه بالمزايا، والصحافة غير مستقلة اقتصاديًّا إذا فرضت عليها الحكومة أي نوع من الضرائب يعوق رسالتها، كما ينعدم استقلال الصحافة في ظل التبعية السياسية والقانونية، فإصدار الصحف، وملكيتها، وسياستها، وأسلوب عملها لا دخل للنظم السياسية بها، والصحافة غير مستقلة في ظل قيود قانونية تجرم نقد السياسات والشخصيات العامة.

فالحرية الصحفية تنتهي مع تجريم النقد، ومع تجريم النقد الصحفي تصبح الديمقراطية لونًا من العبث السياسي، إذ كيف يمكن تداول السلطة ما لم تمارس الصحافة دورها في تغيير اتجاهات الرأي العام نحو النظم القائمة، من حق كل صحيفة أن تؤثر في اتجاه الرأي العام بالشكل الذي تراه، المهم أن تفصل بين الخبر والرأي، وبين التحرير والإعلان، وأن تقدم الحقيقة، أو ما تعتقد أنه كذلك في إطار المعلومات المتاحة، فإن جانبها الصواب عليها أن تلتزم بحق الرد والتصحيح، الصحافة أيضًا معدومة الاستقلال إذا خضعت لسيطرة المال الخاص، أو لابتزاز المعلنين، أو المحتكرين أو للتمييز من جانب السلطة في التعامل مع الصحفيين، أو حتى لأهواء مالك الصحيفة. والواقع أن كل ما سبق لا يضمن صحافة مستقلة؛

أي حرة، فالأهم هو التكوين النفسي والمهني للصحفي، فكم من صحفيين عاشوا مستقلين في ظل صحافة مقيدة، وكم من صحفيين عاشوا مقيدين في ظل صحافة مستقلة.

الصحافة المستقلة والحرة هي نتاج طبيعي لبيئة ليبرالية سياسيًّا، وأطر قانونية غير سالبة للحريات، وصحفيين يحكمون ضمائرهم فيما يحقق الصالح العام، منهاجهم الآية الكريمة: "مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها...."، ويبقى الحديث عن القضاء المستقل وأثره في دعم حرية الصحافة والديمقراطية في لقاء لاحق إن شاء الله تعالى.

الوجه الآخر لحرية الصحافة(*)

حرية الصحافة قضية قديمة جديدة في آنٍ واحد، وستظل هكذا إلى الأبد؛ لأن الجدل السائد حولها يجسد صراعًا كامنًا بين رغبة السلطة في كل المجتمعات في المحافظة على وجودها واستقرارها، ورغبة الصحافة في أن تعمل متحررة من القيود وحق الرأي العام في أن يحصل على المعرفة.

إن الاحتياجات المتعارضة لهذه الدوائر الثلاث هي التي تثير الجدل من وقت لآخر حول حرية الصحافة. وتقدم فضيحة لوينسكى مثالاً حيًّا لهذه الإشكالية؛ فالرأي العام يريد أن يعرف الحقيقة، والصحافة تقاتل من أجل إشباع هذه الحاجة، بغض النظر عن أي شيء، والسلطة تراوغ حتى لا تقع تحت طائلة المحاسبة.

ويرتبط مفهوم حرية الصحافة في الغرب مع مقولة إبراهام لنكولن: "دع الناس يعرفون كل الحقيقة وسوف يعيش المجتمع في أمان"، بعبارة أخرى يرى لنكولن أن حرية الصحافة هي صمام الأمان، وهذه مقولة صحيحة إلى حد كبير؛ فالرأي العام المستنير أقرب إلى اتخاذ قرارات صائبة من مجتمع يعيش في ندرة من المعلومات أو أشباه حقائق، كما أن الرأي العام الملم بحقائق الموقف يصعب التلاعب به، وجره إلى صراعات لا طائل من ورائها، والمتتبع لتاريخ الصراعات العربية – العربية، والعربية الدولية سوف يجد أن غياب الوعي بحقائق الموقف (أي موقف) هو الذي

(*) جريدة البيان– ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٨.

سمح للطرف الآخر بالسيطرة على عقول الناس في مجتمعاتنا، وجرها إلى صراعات لا طائل منها، وتقدم حرب العراق والكويت الأخيرة نموذجًا لذلك.

أما جيفرسون فكان أكثر بلاغة في تعبيره عن الحاجة لصحافة حرة، وتقديره لدور حرية الصحافة في المجتمع عندما قال: "لو كان بيدي أن أختار بين حكومة بدون صحافة، أو صحافة بدون حكومة لن أتردد في اختيار البديل الأخير". ولكن الاعتراف بأولوية الصحافة على الحكومة لم يلغِ قيمة الحكومة في هذه المجتمعات، إذ كان الهدف دائمًا هو أن تظل الحكومة قيد المحاسبة والرقابة الشاملة لكل صغيرة وكبيرة. وقد انعكست آراء هؤلاء الفلاسفة على علاقة السلطة بالصحافة ووسائل الإعلام بالآخر في المجتمع الأمريكي.

فالوسيلة الإعلامية الوحيدة التي تمتلكها وتديرها الإدارة الأمريكية هي إذاعة صوت أمريكا؛ لأنها لا تقدم رسالتها إلى المواطن في أمريكا ولكنها تقدم مادة دعائية تخدم أهداف بناء الصورة، والدفاع عن السياسة الأمريكية في الخارج، وتدعم الإدارة كذلك الراديو والتليفزيون العام في الولايات المتحدة، دون تدخل سياسي في مضمونها، أما الصحافة فلا دخل للحكومة فيها، ومع ذلك يحتل الصحفيون مكانة متدنية من حيث شعبيتهم وتقدير الرأي العام لهم، إذ يقول جورج كرمسكي الرئيس السابق لقسم الأخبار بوكالة أنباء أسوشيتدبرس: "لا يحظى الصحفيون بتقدير المجتمع الأمريكي في الوقت الحاضر، إذ ينظر إليهم الرأي العام باعتبارهم أصحاب قوة جبارة وسلطة لاحدود لها، في نفس الوقت لا يقدمون الحقيقة ولا يحترمونها، ومن ثم فإنهم لا يشبعون توقعات الرأي العام منهم.

ويتحفظ كرمسكي على ما إذا كان تقديم الحقيقة كاملة يحقق الصالح العام أم أنه قد يلحق الضرر بالمجتمع، فإذا كان تقديم الحقيقة عن بؤر التوتر والصراعات في المجتمع سوف يدفع إلى المزيد من الصراع والتوتر، فهل هذا مما يخدم قضايا المجتمع وأمنه؟ وأتساءل أيضًا هل متابعة ونشر أدق تفاصيل فضيحة لوينسكي مثلاً يخدم أم

يضر الصالح العام في المجتمع؟ ثم أليس يكفي تقديم الأبعاد العامة لمثل هذه القضايا للدرجة التي تسمح بتوعية الرأي العام لاتخاذ قراره ومحاسبة الرئيس ومحاكمته، دون خدش الحياء العام أو الإساءة إلى الأخلاق والأعراف.

والواقع أن الصحافة هي جزء من كل، وهي ليست إلا تعبيرًا عن وضعية معينة اختارها المجتمع، لكنها قادرة في نفس الوقت على أن تحدث التغيير في المجتمع، ففي بداية حياة المجتمع الأمريكي منذ مائتي عام لم تكن الصحافة الأمريكية أكثر من أدوات دعائية تعبر عن اهتمامات سياسية متنافسة، ولكنها أصبحت الآن أداة حقيقية في اتخاذ القرار السياسي المحلي والدولي، ولم يحدث هذا التغيير نتيجة لأية اعتبارات أو تحسينات أُدخلت على مهنة الصحافة الأمريكية، ولكن لاعتبارات تتعلق بحالة أو وضعية المجتمع، الذي أصبح يسوده أصوات سياسية واتجاهات اقتصادية راسخة اتخذت من الصحافة آلية للتعبير عن احتياجاتها المتنافسة، فأصبحت هي الأخرى ذات طبيعة ليبرالية.

ما أودّ أن أشير إليه هو أن كل مجتمع يفرز صحافته ونظمه الإعلامية، التي تستجيب لاهتماماته، وتعمل على إشباعها، كما أن الصحافة في لحظة معينة ما هي إلا تعبير عن التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع؛ فحرية الصحافة لا يكفلها مجرد قانون أو دستور، بل يحققها أو يهدرها مستوى التطور الثقافي العام في المجتمع الذي تخدمه.

ويبدو أن مشكلة الصحافة الليبرالية أنها لم تنجح في كسب ثقة القارئ، الذي يتطلع إلى صحافة "متحررة، ولكن عادلة في ذات الوقت"، ومن هنا ظهرت الحاجة لوضع ضوابط للحرية، وقد عبَّر المؤتمر الأخير للمنظمة الدولية لمنتدى الحرية بعنوان: "صحافة حرة وعادلة"، والذي عُقد بالقاهرة في الشهر الماضي عن الوجه الآخر لحرية الصحافة، فلا قيمة للحرية في غياب المسئولية، ولا قيمة للحرية في غياب الموضوعية، ولا قيمة لصحافة حرة غير عادلة، لكن العدل والمسئولية

والموضوعية اعتبارات صعبة المنال في ظل صحافة تسعى إلى الربح والإثارة لكسب جماهير جديدة ومعلنين جدد.

وعلى الرغم من أن الفصل بين الخبر والرأي والمعلومة والتعليق عليها، وكذلك تقديم الأوجة المختلفة للحقيقة معايير يمكن أن تدفع إلى الاقتراب من العدل والموضوعية والمسئولية، إلا أن هذه المعادلة لا تزال بعيدة عن أرض الواقع، وستظل الصحافة في المجتمع الغربي تتأرجح بين رغبة الحكومات في تقييد حرية الوصول للمعلومات ونشرها، بدعوى حماية الأمن القومي وحق الرأي العام في المعرفة، ولكن ماذا لو أن حق المعرفة أضرَّ بالرأي العام؟ أليس من المنطق حجب المعلومة عن القارئ في مثل هذه الحالة؟ والإجابة قد تكون بالإيجاب لكن يظل التساؤل هو: من صاحب الحق في منع المعلومات في مثل هذه الأحوال؟

الفكر الليبرالي يمنع الحكومات من التدخل لحجب المعلومات،حتى في الأحوال التي يحقق فيها المنع المصلحة الجماهيرية؛ لأن إعطاء الحكومات هذا الحق سوف يتبعه إساءة استخدامه، وتوسيع نطاقه وظروفه، للدرجة التي تمثل تهديدًا حقيقيًّا لحرية الصحافة، ويرى الليبراليون أن الصحفيين أنفسهم هم أصحاب القرار بالمنع، ويتحدد ذلك في ضوء إحساسهم بالمسئولية نحو القارئ؛ فالصحفيون قادة رأي في المجتمع، ومن خلال خبراتهم الطويلة في العمل الصحفي يقررون ماذا يجب نشره، وماذا يجب حجبه، إلا أن هذا الحق لا يزال غير مستقر بعد.

ويبقى وجود رأي عام متعلم ومستنير وقادر على التمييز بين الغث والسمين وما ينفعه ويضره هو العنصر المفصلي الحاكم بين سلطة الصحافة وسلطة الحكومة، فالصحافة صناعة لن تنجح ما لم تقدم منتجًا أو خدمة، أو بعبارة أدق رسالة ذات جودة عالية، والمستهلك أو القارئ هو الذي يحكم على جودة الخدمة الصحفية، وهكذا تتشابك الحلقات الثلاث لتحدد المعالم الأساسية لحرية الصحافة في المجتمع الغربي؛ فالحكم النهائي هو القارئ الفرد.

خلاصة القول أن الدعوى القائلة بحرية بلا قيود أو شروط بدأت تدخل دائرة الشك في المجتمعات المتحررة، بعد أن أُصيبوا بالمشكلات الاجتماعية التي كان أحد أسبابها صحافة الإثارة والجنس، وبدأ التفكير جديًّا في الوجه الآخر للحرية، وهو المسئولية أو العدل، ولكن المشكلة لا تزال قائمة في: من يقرر حدود المسئولية أو ماهية الصحافة العادلة؟

وفي العالم الإسلامي، يتصور البعض أن أسبقية الغرب في التعامل مع الصحافة ووسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات يمثل مبررًا لاستخدام ذات الوسائل بنفس الفلسفة والتوجه والتشريع، والأمر على هذا النحو غاية في الخطورة؛ لأن التفرقة يجب أن تظل قائمة بين تكنولوجيا الاتصال ومضمونها، أي بين الأداة والهدف من استخدامها؛ فالتكنولوجيا محايدة، وعلينا أن نوظفها وأن تتعامل معها بطرائقنا وفق فلسفاتنا وأهدافنا الخاصة، وهنا أودّ الإشارة إلى ما نادى به المفكر علي شريعتي؛ حيث قال: "يجب على المفكر في المجتمع الإسلامي أن يفهم أن الروح الغالبة على ثقافته هي الروح الإسلامية، وأن الإسلام هو الذي صنع تاريخ مجتمعه، وإذا لم يدرك هذه الحقيقة كما فعل أغلب مفكرينا فسوف يسقط ضحية لجوه المصطنع المحدود".

وهنا يرى علي شريعتي ضرورة الانتقال بالإسلام من مجرد التراث الحضاري إلى أن يصبح واقعًا نعيشه، وتعبر عنه كافة مظاهر الحياة في المجتمعات الإسلامية، ويعلن شريعتي أن على رأس اهتمامات المفكر الإسلامي المعاصر ضرورة تكثيف الجهود للبحث عن الطاقات الكامنة في الإسلام ونقلها من اللاوعي إلى الوعي، بعد أن يقوم بكشفها وتنقيتها. أسوق هذا الاستشهاد لأن قضية حرية الصحافة في العالم الغربي ذات بعد واحد يدور حول الصراع الكامن بين السلطة والرأي العام والصحفيين، في مجتمع انسلخ من التقيد بالرسالة السماوية وفكرة الدين، وأسبقية التشريع على وجود المجتمع، أما حرية الصحافة في عالمنا الإسلامي فهي ذات بعدين، حيث يوجد ذات الصراع بين الدوائر الثلاث وإن اتخذ اشكالاً مختلفة،

بحكم اختلاف قوة كل من الأطراف الثلاثة في مواجهة الآخر، إلا أن البعد الأكثر حدة هو ما يتعلق بمفهومنا لحرية الصحافة ودورها ومسئوليتها الذي استوردناه من الغرب، دون إمعانٍ للنظر في أن هذا البعد هو أصل المشكلة، وقد حدث إما عن قصد أو عن جهل، ودون إدراك لحقيقة فلسفة الصحافة ودورها في مجتمعين متناقضين.

فالفرد هناك صاحب السلطة في تقرير حدود الحرية والمسئولية والمحاسبة، وبعبارة أدق؛ القانون هو صناعة من داخل المجتمع دون اعتراف بأي قوى من خارجه، فرضاء المجتمع هو المقياس والمعيار لضبط حركة الصحافة الغربية، والأمر بالنسبة لنا مختلف؛ فالإسلام إنما يحكم على تصرفات الناس وأفعالهم، ويحكم فيها، ويُقاس بها صلاح واقعهم أو فساده، بينما لا يجوز أن يُحكم على الإسلام من خلال تصرفات الناس، أو واقع حياتهم، طالما كانت هذه التصرفات أو هذا الواقع مخالفين لأحكام الإسلام، وعلى الرغم من أنك غير واجد لقانون إسلامي يضع الأسس التفصيلية لحرية الصحافة ومسئوليتها، إلا أنك لابد ستجد الإطار العام، والموجهات العامة التي ينبغي أن تشرع وفقًا لها؛ فرقابة الرأي العام، وكذلك الصحافة، على السلطة مبدأ أصيل أقره الإسلام إذ يقول ابن كثير: "في ظل الخلافة الراشدة كان لكل فرد من المسلمين الحق الكامل في ممارسة الرقابة على السلطة، وله كامل الحرية لتوجيه النقد أو لتقويم سلوك القيادة، والتعبير عن ذلك دون خوف من عقاب يترتب على ممارسة حرية التعبير عن الرأي، وتوجيه النقد والمعارضة ذلك أن الخلافة لم تنعقد لأحد من الخلفاء الراشدين، إلا بعد الرضاء الحر من قبل جمهور المسلمين".

فالصحافة في رأي الإسلام حرة لا قيد عليها إلا ضمير الصحفي الذي يحترم مسئولية الكلمة وأثرها كما أقرّها التشريع الإسلامي، وهو يعمل ليس فقط لإشباع حاجة القارئ في المعرفة، أو لإرضاء الحاكم، ولكن لإرضاء الله سبحانه وتعالى.

نحو مقياس لحرية الصحافة
في العالم العربي(*)

سألني زميلي أستاذ الصحافة، معلقًا على مقال الأسبوع الماضي: "الوجه الآخر لحرية الصحافة"، هل تتمتع الصحافة بحريتها في عالمنا العربي؟ ولأنه ليست هناك إجابة قاطعة ومحددة على هذا التساؤل فضلاً عن اختلاف النظم الصحفية في عالمنا العربي من دولة لأخرى، فكرت في بناء مقياس يمكن الاهتداء به للتعرف على ما إذا كانت هناك صحافة حرة أم لا، ومدى ما تتمتع به من حرية.

والمقياس ليس إلا أداة متعارف عليها في العلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية لقياس الظواهر المجردة، من خلال الحكم عليها في ضوء مؤشرات ملموسة واضحة ومحددة، والأهم أنها موضع اتفاق بين الجميع، أو على الأقل بين الأغلبية، هذا الاتفاق الذي يسمح بموضوعية الأحكام الصادرة عن استخدام المقياس وتحييد الاعتبارات الذاتية والانتماءات الأيديولوجية لمستخدمي المقياس، ومؤشرات المقياس كما سيتم طرحها ليست إلا بيانًا لمواصفات الصحافة الحرة، وهي ذات طابع عالمي تسري على كل المجتمعات، كما تنطبق على وسائل الإعلام الإذاعية، ومن أهم مؤشرات المقياس:

حرية إصدار الصحيفة؛ فالملكية الخاصة هي أحد أهم عناصر حرية الصحافة، وتعني حق الفرد في إصدار صحيفته، مثله في ذلك مثل المؤسسات والأحزاب

(*) جريدة البيان - ١٧/ ١١/ ١٩٩٨.

والجماعات والدول. ولكن هناك بعض استثناءات لملكية الدولة التي تتحقق فيها حرية الأداء الصحفي أو الإعلامي، نتيجة عدم تدخل الدولة في العمل الإداري، أو رسم السياسة الإعلامية، كما هو حادث في الإذاعة البريطانية، فالعبرة في مثل هذه الحالة ليست بالملكية ولكن بالأداء نفسه، وإن كانت الملكية الخاصة أقرب إلى تحقيق الحرية الصحفية؛ لأنها المدخل إلى التعددية والتنوع وسيادة مناخ فكري تنافسي يسمح بالتعبير عن كافة الآراء والاتجاهات في المجتمع، أو بعبارة أوضح ليس هناك احتكار لحرية الكلمة والفكر والرأي من طرف واحد، وفي النهاية فإن الحقيقة تظهر من تفاعل كل الآراء المطروحة، وهي ليست لصيقة برأي معين دون الآخر.

وليس هناك معيار محدد لعدد الصحف التي تكفي حاجة المجتمع لتحقيق حرية الصحافة، فقد يتمتع مجتمع معين بعدد كبير من الصحف ووسائل الإعلام ولكنها تخضع للاحتكار سواء من قبل الدولة أو المؤسسات الرأسمالية الكبرى، فالمهم ليس هو التعداد الرقمي ولكن التعددية الفكرية التي تعكس شخصية كل صحيفة وتوجهها ونظرتها للأشياء، وخير مثال على ذلك هو عدد القنوات الفضائية العربية التي تتكاثر بشكل سرطاني دون أن نشعر أن هناك صوتًا إعلاميًّا جديدًا قد أُضيف لسبب بسيط هو أن الأداء الإعلامي الترفيهي الهابط يكاد يكون القاسم المشترك بينها جميعًا، وعلى خلاف ذلك يشعر القارئ بالاختلاف النسبي في توجهات الصحف العربية مقارنة بالفضائيات العربية، مما يعني أن هناك تعددية نسبية وهامش حرية قابل للامتداد والتوسع.

حرية الحصول على المعلومات من مصادرها في الوقت المناسب؛ فالصحافة وجدت للرقابة على السلطة، بهدف كشف عوراتها، ودفعها لتصحيح أخطائها، وإتاحة الفرصة للرأي العام لمحاسبتها، وفي نفس الوقت فإنها تمارس دورها لإبراز إيجابيات السلطة، وهذا المؤشر يعني أن الصحافة الحرة ليست بالضرورة هي المعارضة للسلطة، والتي تناصب الدولة العداء على طول الخط، كما أنها بالطبع ليست الصحافة التي تخدم الدولة، أو تبرر سياساتها وتضلل الرأي العام لدعم

شرعية زائفة، ولكن الأدق القول بأن الصحافة الحرة هي تلك التي تحتفظ بمسافة بينها وبين السلطة من جانب وبينها وبين الجماهير من جانب آخر بحيث لا يقع الصحفيون في جيب السياسيين، كما لا يناصبونهم العداء من أجل العداء، وحتى لا تتملق الصحافة الجماهير لتحقيق شعبية زائفة، ولمباشرة هذه الوظيفة فإن حرية الوصول للمعلومات واستقائها من مصادرها الأصلية في الوقت المناسب ونشرها كما هي تمثل دعامة الصحافة الحرة.

وامتدادًا لهذا المؤشر يمكن القول بأن الصحافة الحرة هي تلك التي تتسع فيها المساحة المخصصة للمعلومات مقارنة بالمساحة المخصصة للرأي، فالجمهور يمكن أن يصل إلى الخيارات الأدق، والمشاركة البناءة اعتمادًا على ما يحصل عليه من معلومات وحقائق صادقة أكثر من توجيهات وآراء تعبر عن خيارات أصحابها، والأصل في هذا المؤشر أن المعلومات هي المادة الخام لاتخاذ القرار، وبقدر جودتها تكون جودة الآراء، وأن الصحفيين من حقهم استسقاء المعلومات عن أي شيء في أي وقت، وهم وحدهم الذين يقررون ما يجب نشره، وما يجب حجبه، بحكم مسئوليتهم وتقديرهم لمصلحة المجتمع، فإعطاء الحكومات هذا الحق يحيل الصحفيين إلى مجرد رجال بريد، في الوقت الذي يعملون فيه كقادة رأي لا سلطان عليهم إلا ضمائرهم، ومن حسن الحظ ساعدت تكنولوجيا الاتصال المعاصرة على كسر احتكار أي جهة للمعلومات، وأصبحت المهمة الأصعب التي تواجه الصحافة ليست هي الوصول للمعلومات، ولكن التدقيق في صحة هذه المعلومات إذا أرادت أن تكون صحافة حرة وعادلة في آنٍ واحد.

ويرتبط بالمؤشر السابق انعدام الرقابة القبلية والبعدية على النشر، ويبدو أن العالم العربي قد تخلص من الرقابة في شكلها الصارم التقليدي وأسندها إلى رئاسة التحرير داخل المؤسسات الصحفية، وبدرجات متفاوتة تختلف من بلد لآخر، ومن صحيفة لأخرى، إلا أن الرقابة الذاتية لا تزال تعيش في داخل كل صحفي وهي

أسوأ أنواع الرقابة، وتحتاج إلى ضمانات لحقوقه وحريته تدفعه إلى أن يتحرر من كل الموانع إلا ما يراه ضميره الحر ماسًا بمصلحة المجتمع.

حرية التعبير عن الرأي والتعليق على الأحداث والقرارات سواء من جانب الصحفي أو القارئ، فكلاهما له الحق في أن يطرح وجهة نظره، ولن تمارس الصحافة العربية دورها وفق هذا المؤشر مالم يكن متاحًا لديها أجهزة قياس رأي عام مستقلة، تعتمد عليها في استقراء اتجاهات الرأي العام.

والحاصل أن حرية الصحافة هي جزء من حرية المجتمع، ولن تنجح في التعبير عن التوجهات المختلفة ما لم يكن متاحًا للرأي العام أن يفصح عما بداخله بكامل حريته، ووسيلته في ذلك هي طرق قياس الرأي العام الموضوعية والمستمرة والمنتظمة، وستظل الصحافة العربية تدَّعي التحدث باسم الرأي العام دون أن تعرف ما يشغله، فحرية الصحافة في التحليل الأخير ليست إلا أحد مظاهر التعبير عن حرية الفكر، ولن تزدهر حرية الصحافة إذا كان المجتمع لا يفكر.

الفصل التام بين الصحافة والإعلان ومهنة الصحفي ومندوب الإعلانات، فسعي الصحفي نحو الكسب المادي يجعله يسخر قلمه لخدمة المعلن على حساب مصلحة القارئ، وأحيانًا على حساب الحقيقة نفسها، وكثيرًا ما تقرأ مقالاً أو عامودًا صحفيًّا وتحسبه مادة تحريرية، لكنك قد تكتشف بعد فوات الأوان أنه مادة إعلانية مدفوعة تم صياغتها ومعالجتها بأسلوب يخفي الوجه الإعلاني، وليست هذه دعوة لتخلي الصحيفة ككل عن الرسالة الإعلانية؛ فالإعلان يمثل مصدر الدخل الرئيسي لوسائل الإعلام في عالم اليوم، وقد يحميها من الاحتكارات الحكومية فضلاً عن قيامه بوظائف اقتصادية تخدم المجتمع، وترشد من القرار الشرائي للمستهلك، إن أُحسن استخدامه، إلا أن خطورته تكمن في سيطرته على المادة التحريرية والسؤال هو: إلى أي حد يسيطر الإعلان ويتحكم في السياسة الإعلامية وفي المادة الصحفية ذاتها؟

رؤية الصحفيين لدورهم في المجتمع، فهل يرى الصحفيون أنفسهم أصحاب رسالة أم مجرد موظفين؟ هل هم أصحاب فكر يدعون للتغيير البناء من أجل تحقيق إنسانية الفرد وكرامته وحقوقه أم أنهم أدوات دعائية للتعتيم والتضليل؟ إن نظرة الصحفي لذاته مرتبطة بنظرة الرأي العام والسلطة إليه، فالسلطة قد لا تحتمل أن تمارس الصحافة دورها التنويري الناقد بحجة أن كثير من بلداننا ذات هياكل هشة لا تقوى على تحمل نظرة الإعلام الفاحصة لإخفاقات البرامج الاقتصادية والاجتماعية الحكومية، كما أن الأمية الثقافية لا تحتمل أيضًا قيام الصحافة بدورها في إثارة الرأي العام غير الواعي.

والحقيقة أن الهياكل الهشة والأمية الثقافية والإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية، ولا أبالغ إذا قلت إن الإرهاب بكافة صوره والعنف المضاد كلها نتائج موضوعية ساهمت فيها إخفاقات الصحافة ذاتها، إن قبول فكرة أن الصحافة هي مرآة للواقع لا يعني أنها غير مطالبة بأحداث التغيير المطلوب، كما أن الصحافة المتحررة هي مفتاح الاستقرار والمدخل للتصحيح والتطوير المبني على الاقتناع لا الإكراه، إنها بإيجاز قاعدة المجتمع الديمقراطي. وإذا كان الإسلام قد جاء ليقدم للبشرية نظامًا متميزًا يرفض الإكراه والطغيان، فإن هذه المؤشرات جملة وتفصيلاً كامنة في النظام الإسلامي وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾.

حقوق الإنسان في وعيه(*)

يحتفل العالم بمرور نصف قرن على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨-١٩٩٨، وسيظل جهل الإنسان أو إن شئنا الدقة عدم وعيه بحقوقه العقبة الرئيسية لترجمة الميثاق العالمي لحقوق الإنسان إلى واقع يُمارس، ينطبق ذلك على الأفراد والجماعات والحكومات، فالذي لا يعي حقوقه سيظل عبدًا مكبلاً بالقيود من داخله، فهو يطيع أمر سيده، سواء كان هذا السيد حاكمًا في الداخل أو كان منظمة دولية أو دولة أجنبية.

وفي المقابل فإن أعلى درجات حقوق الإنسان هي أن يعي المرء حقه في مواجهة الآخر، وأن يدفعه هذا الوعي إلى أن يكون إنسانًا إيجابيًّا ساعيًّا لتحقيق مطالبه، سواء أدرك هذه المطالب أم لم يدركها، المهم أن تتاح له فرصة الوعي الحقيقي غير المزيف لما ينبغي أن تكون عليها حياته الإنسانية من كرامة وعزة ومساواة تتفق ومعنى الآية الكريمة: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ ﴾، والتي أوجزت أجل حقوق الإنسان، وهي حقه في أن يحيا حياة كريمة، بكل ما تحمله معنى الكرامة، من عزة وشموخ ومساواة وعدالة وحرية وحماية وأمن دون تمييز بين البشر بسبب الجنس أو اللون أو الدين.

لقد جاء ميلاد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كرد فعل عالمي إزاء جرائم النازية والفاشستية، ومن ثم جاء الإعلان مؤكدًا على فكرة الحريات وهي لا شك

(*) جريدة البيان ١٨/ ١٢/ ١٩٩٨.

جوهر حقوق الإنسان إلا أن هذا الجوهر يصبح بلا معنى في غياب الوعي به، ولعل هذا هو ما انتهى إليه د. سعيد حارب في مقاله بعنوان: (حقوق الإنسان... في حريته) الخليج ١٢/ ١٢/ ١٩٩٨، إذ يقول: "فالعالم الثالث بالرغم من تزايد عدد دوله المتحولة إلى الأنظمة الديمقراطية رقميًّا، حيث وصلت إلى مئة وأربعين دولة إلا أن هذه الديمقراطية لم تكن كذلك إلا صورة لمحاكاة الغرب، أما في حقيقتها فهي خاوية من أي معني ديمقراطي"، ولعل هذا الخواء راجع إلى غياب الوعي بمعناه الشامل لدى الرأي العام في دول العالم الثالث قاطبة، والمتأمل لأول آية نزل بها الوحي على رسولنا الكريم: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾، سيجدها تحض على العلم والثقافة والوعي والمعرفة والإحاطة؛ لأنها بداية كل شيء وأساسه، وبها تتحقق آدمية الإنسان، ومن خلالها يستحيل من مجرد كائن حي إلى مثقف مناضل من أجل حقوقه.

ولعل إدراك دول العالم الثالث لقيمة وخطورة هذا الحق الإنساني، الذي آراه يتصدر كل الحقوق، جعل هذه الدول تكاد تحتكر وتسيطر على حركة المعلومات، "فالفرد يعرف ما تريد الدول له أن يعرف بالكيفية التي تقررها، في الوقت الذي تراه مناسبًا"، وإلا فلماذا تحتكر دول العالم الثالث ملكية الوسائل الإعلامية الإلكترونية "الإذاعة والتليفزيون"، وهي الوسائل الوحيدة القادرة على الوصول إلى عقل الأمي الذي لا يجيد القراءة والكتابة، ولا يتعامل مع الصحيفة أو الكتاب، ثم لماذا تسيطر البرامج الهابطة والأفلام القديمة والأغاني اللاهية والمسابقات غير ذات المعنى على هذه الوسائل الإعلامية، هل يحدث ذلك صدفة؟

الوعي بانتهاك الحق في الحياة:

هل يعي العرب أن إسرائيل تفكر جديًّا في صناعة قنبلة بيولوجية لإبادة الجنس العربي، وهي الجريمة التي اتُهم النازي بارتكابها ضد اليهود في الحرب العالمية الثانية. إن خبر القنبلة البيولوجية الإسرائيلية ـ كما جاء على لسان د. محمد نور فرحات في مقاله: "إسرائيل وحقوق الإنسان " في الأهرام ١١/ ١٢/ ١٩٩٨ـ قد

نُشر لأول مرة في جريدة الصنداي تايمز، وهي نفس الجريدة التي كشفت النقاب في الثمانينيات عن البرنامج النووي الإسرائيلي، وهو البرنامج الذي أسفر عن عدة مئات من القنابل النووية والقنابل النيوترونية المبيدة للبشر فضلاً عن ترسانة الأسلحة البيولوجية والكيميائية الأخرى.

ومحصلة الخبر أن علماء المعهد الإسرائيلي للبحوث البيولوجية يعملون على تطوير قنبلة اثنية بتحديد الصفات الجينية المميزة للعرب، ثم تخليق كائنات فيروسية تهاجم حاملي الصفات الجينية المميزة للعرب، ويضيف الخبر أن الباحثين الإسرائيليين قد طوروا البحوث التي كان يقوم بها نظام الابارتايد العنصري في جنوب إفريقيا حول إنتاج قنابل بيولوجية اثنية لإبادة الجنس الإفريقي، ويتساءل المرء حول مدى وعي الرأي العام العربي بحقائق مثل هذه الأخبار؟ هل لدينا القدرة على تقصي الحقيقة؟ وهل لدينا القدرة على تنمية رأي عام مدرك لمثل هذه الاحتمالات الواردة والمدمرة؟ وأين ما تفكر فيه إسرائيل في عصر حقوق الإنسان وحرياته؟ لماذا لم تتدخل الولايات المتحدة في مجلس الأمن لفرض حصار على إسرائيل لتقصي حقيقة الخبر من خلال لجان التفتيش الدولي التي لا تعرف طريقها إلا في العراق، والحصار الجوي الذي لا يُعرف له تطبيقًا إلا في ليبيا، وضرب مصانع الأدوية الذي لا يحدث إلا في السودان، والقتل العشوائي الذي يكابده إخواننا في فلسطين؟

ألا يعني ذلك كله أن جهل الإنسان بحقوق الإنسان يجعل منها أكذوبة لا أكثر؟ هل يعي الإنسان العربي أن العولمة في جوهرها ليست إلا مصادرة لحق الأضعف في تقرير مصيره؟ وأنها الشكل الجديد والبديل العصري للاستعمار القديم.

لقد بدأ نداء حقوق الإنسان لمناصرة المنشقين والمعارضين سياسيًّا في الاتحاد السوفيتي وأمريكا اللاتينية وآسيا، وكذلك لدعم المناهضين لحركات التمييز العنصري، ولكن آن الأوان للبحث عن صيغة أكثر شمولاً وأقرب إلى الواقع الذي يشهد على انتهاك الدول القوية لحقوق الدول المستضعفة على المستوى الثقافي

والسياسي والاقتصادي، وستظل إعلانات ومنظمات حقوق الإنسان تعمل في دائرة مغلقة ما لم تنفتح على أصل حقوق الإنسان، وأعني به وعي المواطن الفرد في أي دولة وفي أي بقعة في الريف أو الحضر، في الشمال كما في الجنوب بعناصر ومؤشرات التحيز الحقيقي في تركيبة النظام الدولي المعاصر.

فالولايات المتحدة على سبيل المثال تعطي لنفسها وبموجب ما يصدره الكونجرس من قوانين حق التدخل في الشئون الداخلية لأي دولة خارجية تحت أي دعوى، ولربما انتهكت الكثير من حقوق الإنسان تحت دعوى حماية حقوق الإنسان. وهي في الوقت نفسه مصدرة وراعية الإرهاب الدولي تحت دعوى زائفة "الحرب على الإرهاب"، ويقيني إن توقفت هي عن ممارسة إرهابها واختراقها للقوانين الدولية ولحقوق الجماعات والأفراد والدول المستضعفة لزالت كل صور العنف والإرهاب الدولي. والأمثلة لا تكاد تُحصى لتأييد هذا الافتراض وأقربها إلى الأذهان هو الإرهاب الأمريكي للحرث والنسل في العراق، إذ لا يقبل المجنون، ناهيك عن العاقل، أن تكون الولايات المتحدة قد أحالت هذا البلد المكلوم إلى واحة للديمقراطية كما يزعمون.

إن التقرير الدولي لمراقبة حقوق الإنسان يرى أن نقطة التحول الأساسية في حركات حقوق الإنسان ارتبطت بالمؤتمر الدولي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ عندما تبنت معظم منظمات حقوق الإنسان شعار (حقوق المرأة هي حقوق الإنسان)، والواقع أن نقطة التحول الحقيقية في ميثاق حقوق الإنسان الصادر منذ نصف قرن لم تتحقق بعد لأنها مرتبطة بإنصاف إنسان الدول المغلوبة على أمرها يتساوى في ذلك الرجل والمرأة، فكلاهما يعاني من انتهاك الدول الأقوى لحقوقه، في الوقت الذي قد يبارك فيه الإنسان المغلوب على أمره المبادرات الدولية التي تخفي في طياتها أسوأ انتهاك لحقوقه، والمشكلة تظل في وعي الإنسان.

الرقابة الذاتية وحرية الإعلام العربي(*)

الأصل في حرية الصحافة هو حرية الفكر واستقلالية المجتمع، فالصحافة المقرؤة والمسموعة والمرئية ليست إلا مؤسسات اجتماعية يفرزها المجتمع لتعكس توجهاته وحريته، وتمارس الصحافة وظيفتها الحقيقية على مستويين، الأول والأهم هو: التعبير الحر الموضوعي عن نبض الرأي العام جنبًا إلى جنب تزويده بالمعلومات والحقائق الصادقة غير المنحازة، والمستوى الثاني هو ممارسة الدور الرقابي على أعمال السلطة في المجتمع، وتمكين الرأي العام من محاسبة المخطئ، وكشف عوراته خاصة ما يتعلق بالجوهر من السياسات والقرارات.

ويتداخل المستويان معًا لدرجة يصعب معها الفصل بينهما في أرض الواقع، فاستنارة الرأي العام هي التي تسمح للصحافة بممارسة الدور الرقابي، وفي قيام الصحافة بدورها الرقابي تنوير للرأي العام وإحاطته بحقوقه إزاء السلطة. الصحافة المتحررة بهذا المفهوم لا توجد إلا إذا كان المجتمع مستقلاً، أي غير تابع للسلطة في الداخل وغير تابع لسلطة أو لدولة في الخارج، فالتبعية الداخلية والخارجية تحول دون تحرر المجتمع ومن ثم تمنع وجود صحافة حرة.

مؤشران أساسيان إذًا – يمكن الاستعانة بهما لتقرير مدى حرية الإعلام العربي هما استقلال المجتمع وتحرره في الداخل من أي قيود تعوق حرية التفكير والتجمع والتعبير، فسيادة الحرية بمعناها الشامل، وسريانها في جنبات المجتمع هي التي

(*) جريدة البيان – ١١/ ٣/ ١٩٩٩.

تسمح بوجود إعلام حر وصحافة حرة. على هذا النحو ليس صحيحًا أن تُفهم حرية الإعلام في ضوء تعديلات قانونية أوحتى دستورية معينة، فالحارس الحقيقي لحرية الإعلام هو ضمانات الحرية التي يحتاجها كل فرد داخل المجتمع والأهم هو الممارسات المتحررة على مستوى الأسرة والجماعة والمدرسة والجامعة والمؤسسة والنادي وغيرها من التكوينات الاجتماعية في المجتمع، وقد عبّر الأستاذ مصطفى أمين عن حرية الصحافة بقوله: "إن أي قانون لحرية الصحافة لا ينبغي أن يزيد عن كلمتين هما (الصحافة حرة)؛ لأن أي إضافة لهما تعبير عن فرض قيود على الحرية".

المؤشر الثاني للحكم على حرية الإعلام العربي هو تحرر المجتمع ذاته، ومن ثم الصحافة من التبعية الدولية، فحينما تسيطر دولة خارجية على مقدرات دولة أخرى لا يمكن أن يشهد المجتمع صوتًا " إعلاميًّا متحررًا"، والأسوأ من ذلك أن يتأرجح المجتمع، ومن ثم الإعلام في تبعيته الفكرية والثقافية من نموذج فكري إلى نموذج آخر مناقض.

فالآثار السلبية للانتقال والتحول الجذري من ثقافة أجنبية إلى أخرى انعكست على أداء الإعلام العربي سلبًا إذ فقد مصداقيته أمام الرأي العام، لغياب الهوية المستقلة، وما حركات التطرف والاغتراب والشعوذة التي تسود قطاعات عديدة من الشباب العربي إلا إحدى نتائج استعارة أنماط أيديولوجية غريبة عن ثوابت المجتمع.

في كل الأحوال فإن حرية الإعلام ليست هي حرية الإعلاميين، كما أنها ليست حرية دور الصحف والمؤسسات الإعلامية بل إنها حرية مجتمع بأكمله قام بتفويض المهنيين في مجالات الإعلام المختلفة الحق في استخدام هذه الحرية نيابة عنه ولصالحه، ومع هذا التصور فإن أي انحراف للإعلام عن إشباعه للاحتياجات التي يتوقعها المجتمع كفيلة بسحب الثقة منه ومحاسبته، و أقسى أنواع العقوبة الاجتماعية للإعلام العربي وللإعلاميين أن ينصرف الرأي العام عن إعلامه المحلي والعربي

باحثًا عن مصادر إعلامية خارجية تشبع احتياجاته وتوقعاته، وهذا هو الحادث الآن، ولك أن تتاكد من ذلك إذا أجريت بحثًا علميًّا يحدد ماذا يقرأ أو يشاهد أو يسمع المواطن العربي، ولماذا؟

المثال والواقع: الواقع أن الإعلام العربي بعيد إلى حد كبير عن هذا الطرح الفلسفي السابق. فالإعلام ليس مستقلاً عن الدولة التي تعاني بدورها من تبعية خارجية على كافة المستويات، ولأن التبعية الإعلامية في الداخل والخارج هي السمة المميزة للإعلام العربي، فإن الحرية الإعلامية تتحدد في ضوء نظرة السلطة في المجتمع العربي لما يحقق صالحها واستقرارها، ولا جدال في أن هناك تفاوتات جمة بين حجم الحرية المتاحة للإعلام العربي من دولة إلى أخرى للدرجة التي يستحيل معها وضع دولتين في كفة واحدة.

معالم أزمة الإعلام العربي:

التساؤل الذي يمكن أن يطرحه القارئ العزيز هو: ما هي مؤشرات أزمة الإعلام العربي؟

سيادة نمط ملكية الدولة للمؤسسات الإعلامية، خاصة الإذاعية والتليفزيونية. ترتب على ذلك غياب التعددية الإعلامية الحقيقية، حتى وإن تعددت الصحف ووسائل الإعلام في المجتمع.

مركزية الإعلام العربي في كل الدول العربية تقريبًا إذ تتركز وسائل الإعلام ودور الصحف في العاصمة، مما يعني تهميش الريف العربي وقضايا المحليات..

حرية الحصول على المعلومات والأخبار من مصادرها وحق الإعلامي في تتبع الحقيقة لا تزال قضية نظرية أكثر منها واقع يُمارس.

سيادة القوانين المنظمة والمعرقلة للأداء الإعلامي الحر، والتي يمكن أن تمثل حاجزًا نفسيًّا أمام الإعلاميين، تجعلهم يفكرون مئة مرة قبل معالجة القضايا الشائكة.

سيادة مواثيق الشرف الإعلامي التي تتعارض مع الحد الأدنى لحق الجمهور في المعرفة.

وجود ازدواجية في التعامل مع المؤسسات الإعلامية من جانب السلطة بدرجات متفاوتة قائمة على التصنيف بين الموالين والمعارضين، ولعل أخطر ما في هذا التمييز هو ذلك الإحساس الذي يمكن أن ينتاب الإعلامي صاحب الرأي والموقف، فضلاً عن محاولاته في الاجتهاد والتكهن غير الصائب في غياب الحقائق والمعلومات.

لعل أهم مؤشرات أزمة الإعلام العربي هو غلبة الطابع الدعائى على المضمون الإعلامي؛ فالمتبع لكثير من الصحف العربية لا يستطيع أن يميز بينها وبين نشرات العلاقات العامة.

يرتبط بالمؤشر السابق الدمج بين المضمون الإعلامي والإعلاني وتأثير رجال الأعمال على السياسة الإعلامية ذاتها.

لا تزال مؤسسات الإعلام العربي غير مدركة بدرجة كافية لتهديدات ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال التي تحتاج لإعادة تاهيل الإعلامي على أساليب التعامل مع متطلبات هذه الثورة، والدليل على ذلك هو عدم وجود اختلاف حقيقي بين الطبعات التقليدية للصحافة وتلك التي يتم تحميلها على الإنترنت.

إشكالية الرقابة الذاتية: إن غياب إشكال الرقابة الحكومية التي تسبق أو تلحق النشر تحمل ضمنًا مؤشرًا إيجابيًّا يعبر عن ثقة السلطة في عبور الإعلام مرحلة الوصاية من قبل جهات تنفيذية رقابية تحاسب الإعلامي وتعامله باعتباره لم ينضج بعد، فغياب الرقابة السابقة على النشر هي في التحليل الأخير تأكيد لحق وحرية الإعلامي في الاختيار بحكم نضجه وتحمله للأمانة وللمسئولية، ولكن الرقابة اللاحقة لا تزال قائمة في كل الدول العربية تقريبًا، المشكلة في الرقابة اللاحقة أنها تمثل سيفًا على رقاب أصحاب الآراء التي يمكن أن تخدم المجتمع وهي في معظمها

قد تتعارض مع ما قرره القانون، فليس أمام الإعلامي والحال كذلك إلا أحد خيارين: الأول وهو الأسلم الابتعاد عن الآراء الجريئة غير المسبوقة، خاصة في القضايا الحساسة، وإيثار السلامة من خلال تكرار ما هو مطروح أو ربما مدحه وتحبيذه بمنطق وبدون منطق، مما جعل عمل الصحفي أقرب إلى الوظيفة الروتينية التي تفتقر إلى روح الرسالة وعبء الأمانة، الخيار الثانى: وهو على النقيض من التصور السابق، إذ يتجاسر بعض الإعلاميين للدخول في الدوائر الشائكة التي تحملهم الكثير خاصة إذا كانت السلطة غير متسامحة، وتبقى الرقابة الذاتية التي تعبر عن استخدام الإعلامي لضميره وعقله وإرادته الحرة للتمييز بين الصواب والخطأ وما ينبغي نشره أو حجبه.

وممارسة الرقابة الذاتية في ذاتها ليست مشكلة بل هي شكل من أشكال المحاسبة الفردية لا تتحقق إلا في وجود أعلى درجات الحرية مصحوبة برفع الوصاية عن الإعلامي بحكم دوره وثقافته وأهليته ورجاحة عقله في التمييز بين الأشياء، على هذا النحو فالرقابة الذاتية ضرورة ليس فقط للإعلامي بل للفرد المسلم، وهذا هو الخليفة الراشد عمر بن الخطاب يقول: (حاسبوا أنفسكم قبل أن تُحاسبوا)؛ أي راقبوا أنفسكم، وربما عاقبوها قبل أن يحاسبكم الله سبحانه وتعالى، ولكن إشكالية الرقابة الذاتية تكمن في مرجعيتها وعلتها، فما هو المرجع الذي يمكن أن يحتكم إليه الإعلامي العربي للرقابة الذاتية؟ هل يراقب ذاته إعلاميًّا إرضاء لشخص ما؟ لسلطة ما؟ هل يراقب نفسه بغية جمع المال؟ هل يراقب نفسه لتضليل الرأي العام؟ لمنع الحقيقة؟ لحماية شخصه؟ للترقي؟ أم يراقب ذاته إرضاء لله؟

وفي يقيني أن الإعلام العربي سيظل عاجزًا ومنعزلاً ما لم يتم رفع الوصاية عنه لتبقى للإعلامي حرية رقابة ومحاسبة نفسه بضمير حي يستند في قرارته إلى ما يتفق مع ما شرعه الله لعباده في الأرض. في كل الأحوال ليس من المفترض أن تشكل الرقابة الذاتية حاجزًا يحول دون الجسارة في الرأي، أو عائقًا يمنع من التفكير الحر، أو الانتقاد اللاذع، وإلا تحولت في ذاتها إلى أداة تمارس الكبت الفكري، والضغط

النفسي بدرجة أعلى مما يمكن أن تحققه السلطة وأدواتها من خارج الصحفي، ذلك أن الرقابة الذاتية في مثل هذه الحالة ستكون من الخفاء للدرجة التي يصعب على الفرد مقاومتها، ولا حتى اكتشافها، مما يحيلها إلى وباء ما لم يكن الصحفي قادرًا على التخلص من قيودها، وهذا هو التحدي المفروض على صحفي الغد.

مغزى اليوم العالمي لحرية الصحافة(*)

في ٢٠ من ديسمبر عام ١٩٩٣ أُعلن في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة عن اليوم العالمي لحرية الصحافة، وقد جاء هذا الإعلان تعبيرًا عن اهتمام المجتمع الدولي بقضايا وهموم الصحافة والصحفيين، وتأكيدًا لقيمة المهنة ودورها في رقي ونمو المجتمعات، واعترافًا في الوقت نفسه بأهمية ممارسة العمل الصحفي وفق أخلاقيات المهنة.

فالمغزى الحقيقي لهذا اليوم العالمي هو إدراك أن الصحافة وحريتها أصبحت إحدى المقاييس لمدى تقدم المجتمعات وأحد مرتكزات قوة الدولة والمجتمع، فالصحافة الحرة لا توجد إلا في مجتمع متقدم، والدولة القوية هي التي لا تخشى الصحافة وحريتها، والمجتمع المستنير هو ضمانة الصحافة المستنيرة. وكلما زادت القيود الصحفية كان ذلك نتيجة لهشاشة الدولة وتخلف المجتمع وسببًا في تكريس الضعف والتخلف، ولكن مفهوم الحرية الصحفية نفسه ليس متفقًا عليه بالدرجة الكافية في الأوساط الصحفية، أو حتى العلمية، فقد تُنتهك حرية الصحافة باسم الحرية، وقديمًا كانت المجتمعات الشيوعية تمارس أشد أنواع التنكيل بالصحافة والصحفيين باسم حماية حرية الصحافة، وفي المجتمعات الليبرالية وصلت الصحافة إلى حد من الإثارة دفع بالمجتمع نفسه إلى المطالبة بتقليص هذه الحرية وضبطها بعد تحولها إلى حرية للانحراف وانتهاك الحرمات الشخصية.

(*) جريدة البيان - ٧/ ٥/ ١٩٩٩.

دلالات اليوم العالمي لحرية الصحافة:

تأتي هذه المناسبة مشحونة بكثير من الدلالات والمعاني التي تستوجب التوقف عندها وعلى رأسها:

دعم كل ما من شأنه تعزيز حرية الصحافة والصحفيين على المستوى العالمي، فالقاعدة هي الحرية، والاستثناء هو التنظيم وضبط هذه الحرية، فقد تجاوزت الصحافة والصحفيون مراحل الطفولة والمراهقة الصحفية إلى مرحلة النضج الصحفي، واحتلت الصحافة مكان الصدارة في المجتمع، وأصبح الصحفي مسئولاً اجتماعيًّا عن تصرفاته، وليس في حاجة إلى وصاية أو مراقبة من الآخرين، كما أنه ليس في حاجة إلى أن يعمل تحت تهديد من سلطة أو إرهاب من قانون، فالأصل أن الصحفي هو سيد نفسه ولا رقيب عليه إلا ضميره، وعلى المجتمع والسلطة بكل أشكالها التنفيذية والقضائية والتشريعية دعم سلطة الصحافة والوقوف بجانبها، ففي حماية حرية الصحافة حماية لهذه السلطات من نفسها ويتطلب ذلك ما يلي:

- حُسن معاملة الصحفيين سواء من جانب السلطة أو المجتمع والنظر إليهم كأصحاب رسالة لا كموظفين.
- تزويد الصحفيين بالمعلومات الصحيحة من مصادرها في الوقت المناسب، والنظر إلى ذلك باعتباره حق للمجتمع أكثر من كونه ميزة للصحفي.
- النظر إلى انتقادات الصحافة لمؤسسات المجتمع وأفراده، من منطلق حرص الصحافة على كشف الأخطاء وتجويد الأداء.
- دعم المبادرات الخاصة لإصدار صحف محلية أو قومية، دون أي قيود أو محاذير باستثناء ما يحقق الصالح العام.
- مواجهة تجاوزات الصحافة بمزيد من حرية الصحافة.
- إتاحة الفرصة أمام الصحفيين الشبان للتدريب والتطوير المهني المستمر لاستيعاب تكنولوجيا العصر.

- تقدير الكفاءات النادرة من شيوخ الصحفيين الذين ضحوا من أجل تثبيت دعائم المهنة.
- دعم الأوضاع المادية للصحفيين لتعويضهم عن المعاناة التي يكابدونها يوميًّا من أجل الوصول إلى الحقيقة.

الدلالة الثانية لليوم العالمي لحرية الصحافة هي أنه يوم للتقييم والنقد الذاتي، فإذا كان من حق الصحافة أن تقيّم أداء المجتمع، فمن الأولى أن تقيّم ذاتها، وأن تبادر بعمليات التطوير من داخلها، بدلاً من أن يُفرض عليها من الخارج، ويتطلب التقييم الذاتي التعامل مع هذه التساؤلات:

- هل تحتاج رسالة المؤسسة الصحفية وأهدافها العامة إلى مراجعة؟ وهل لا تزال الرسالة والأهداف متسقة مع تطورات العصر أم تعيق هذا التطور؟
- ما هي المعايير والقيم الصحفية لانتقاء وكتابة الأخبار؟
- هل تسعى الصحافة إلى تنوير الرأي العام؟ أم إلى تضليله؟
- ماذا لو تعارضت مصالح الرأي العام مع مصالح المعلنين الرئيسيين؟
- هل أخفت الصحافة الحقائق في يوم ما؟ ولماذا؟
- هل تخلط الصحافة بين الخبر والرأي؟
- هل تخلط الصحافة بين المادة التحريرية والإعلانية؟
- هل تتعمد الصحافة الإثارة من أجل تشويه بعض الشخصيات أو المؤسسات لدواعي معينة؟
- هل توقفت الصحافة يومًا ما عن محاربة الفساد رغم علمها؟
- هل رفضت الصحافة نشر الرد الصحفي لمن أُسئ لهم أو من كانوا موضع انتقاد منها؟
- هل تخلفت الصحافة عن متابعة حدث دولي أو محلي مهم؟
- هل تبنت الصحافة قضايا المجتمع الملحة بأسلوب موضوعي وبدافع من الأمانة والمسئولية الصحفية؟

- هل تتابع الصحافة تطور اهتمامات واحتياجات القراء من خلال البحث العلمي أم تتجاهل هذا الاهتمامات؟

- هل تدخلت الصحافة في مناقشة القضايا المنظورة أمام القضاء؟ وهل أثرت على العدالة لصالح أحد الأطراف أو تعمدت ذلك؟

- هل يمنح رئيس التحرير شباب الصحفيين حرية المبادرة؟ أم أن هناك نظمًا إدارية جامدة تحيل العمل الصحفي إلى روتين؟

- هل تشجع الصحافة ممارسة الجريمة والعنف من خلال التغطية التفصيلية لحوادث الجرائم والسرقة غيرها؟

- هل تعمل الصحافة لحماية شرع الله في الأرض والدعوة لأن تكون كلمة الله هي العليا؟

إن هذه الأسئلة في جملتها ليست إلا وقفة مع الذات، ربما كان على المؤسسات الصحفية، خاصة في الوطن العربي، المبادرة بها لتمارس الإصلاح والتطوير والنقد الذاتي بدافع منها بدلاً من أن تجد نفسها إما متخلفة عن ركب التطور وإما مضطرة إلى مواكبته، فناموس الحياة هو أنه مالم تغير من نفسك سوف تتغير رغم أنفك.

يوم للذكرى: لعل إحدى الدلالات المهمة لليوم العالمي لحرية الصحافة هو أن نتذكر أولئك الصحفيين الذين عانوا واضطهدوا أو فقدوا حياتهم بسبب عملهم الصحفي، وليكن هذا اليوم مناسبة لتكريمهم والإشادة بأصحاب المبادئ من الصحفيين الذين عرفوا للمهنة قدرها فكانوا نجومًا ساطعة مهدت الطريق لصحافة حرة، وهناك على مستوى العالم في عام ١٩٩٩عشرات من الصحفيين الذين فقدوا حياتهم دفاعًا عن رسالة سامية آمنوا بها، ولم يفرطوا فيها مهما كانت الإغراءات، وفي العالم مئات من الصحفيين المضطهدين من السلطة أو المجتمع بسبب عقائدهم وأفكارهم، والتي ربما استفدنا جميعًا منها لو اتيحت لهم فرصة التعبير عنها، فالصحافة منتدى حر للآراء والأفكار والمعتقدات وهي في ذاتها آلية للتصويب والتعديل، وفي العالم مئات من الصحفيين قدموا نماذج صحفية وكتابات

خالدة غيرت المجتمع للأفضل لا يجب أن تُنسى ذكراهم في هذه المناسبة، وكما أن هناك صحفيين ضحوا من أجل المهنة، فهناك أيضًا صحف يجب أن نصفق لها وأن نحترم فيها التزامها بقواعد المهنة وأخلاقياتها وحربها على الفساد وعدم التستر عليه، حتى أصبحت بحق قاطرة التقدم في مجتمعاتها. اليوم العالمي لحرية الصحافة إذًا هو يوم الانتصار للحرية، وتقييم نتائجها وتخليد ذكرى ضحاياها.

رسالة إلى الاتحاد العربي للإذاعة والتليفزيون(*)

توقفت أمام خبر منشور بجريدة الخليج في ١٥/ ١٢/ ١٩٩٨ مفاده أن الجمعية العامة لاتحـاد الإذاعات والتليفزيونات العربيـة، والذي عُقد في الأسبوع الماضي بالجزائر قد رفض طلب الانضمام المقدم من قناة الجزيرة، وأضاف الخبر أن الجمعية العامة قررت منح القناة، وبناء على طلب مصر، مهلة ستة أشهر للالتزام بميثاق الشرف الإعلامي.

والمفهوم من هذا الخبر ما يلي: أن قناة الجزيرة ليست عضوًا في اتحاد الإذاعات والتليفزيونات العربية، وأنها تقدمت بطلب عضوية للانضمام للاتحاد أثناء انعقاد الجمعية العامة للاتحاد، وتمثل موقف الاتحاد في رفض الطلب. إن سبب الرفض هو أن الجزيرة لا تلتزم بميثاق الشرف الإعلامي الذي تتبناه وسائل الإعلام العربية. وإن هناك مهلة ٦ أشهر أمام الجزيرة لإعادة النظر في سياساتها وممارساتها الإعلامية، لإثبات جديتها في الالتزام بميثاق الشرف الإعلامي.

إذا لم تلتزم الجزيرة بهذا الميثاق في غضون الأشهر الستة التالية، فمن المتوقع عدم قبولها عضوًا بالاتحاد، وأن أي قناة تليفزيونية جديدة تقترب من نهج الجزيرة لن تُؤهل للانضمام لعضوية الاتحاد.

(*) جريدة البيان - ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٨.

والمتابع لمضمون وأسلوب قناة الجزيرة سوف يصل إلى قناعة بأن هناك أداء إعلاميًّا مختلفًا عن الأداء الإعلامي لباقي قنوات الإذاعة والتليفزيون العربية، من حيث نقاط التركيز والموضوعات التي تحظى بالاهتمام وأسلوب المعالجة والأهداف الإعلامية ودرجة التحرر في مناقشة الكثير من القضايا غير المالوفة لباقي وسائل الإعلام العربية.

الشرعية والمشروعية:

لعله من المفيد ونحن نناقش هذا الموقف أن نتطرق للفرق بين مفهومي الشرعية والمشروعية، فالأول مرتبط بالقبول الجماهيري والشعبي، والثاني يعني الاتفاق مع القانون، بعبارة أوضح فإن السياسة؛ أي سياسة أو القيادة أو المحطة التليفزيونية تصبح شرعية حينما تحصل على القبول الجماهيري وتأييد الرأي العام بغض النظر عما إذا كانت هذه القناة متسقة مع القانون أو متعارضة معه، ولكنها حتى تحقق المشروعية لابد وأن تسير في نهجها وفقًا لممارسة القانون.

فالشرعية إذًا وثيقة الصلة بقبول الرأي العام، في حين أن المشروعية تعني اتفاق السياسة أو القضية أو المحطة التليفزيونية مع ما رسمه القانون. ومن هنا فإن كل ما هو شرعي ليس بالضرورة مشروعًا؛ لأن كل ما يقبله ويحبذه الرأي العام ليس بالضرورة متسقًا مع القوانين المتاحة في مجتمع ما، وذلك لأسباب عديدة يأتي على رأسها انقضاء الفترة الزمنية لصلاحية القانون؛ فالقانون أيًّا كان يمثل حلاً لمشكلة حال صدوره، لكنه في ذاته يصبح مشكلة بعد مرور الوقت، وتغير الظروف الاجتماعية والسياسية التي دعت إليه، ويحتاج إلى قانون جديد يحل محله... وهكذا.

إن موقف اتحاد إذاعات وتليفزيونات الدول العربية يعني ببساطة أن أداء وسائل الإعلام العربية يمثل أداء مشروعًا؛ لأنه يتفق في نهجه ومسيرته مع مقتضى القانون وميثاق الشرف الإعلامي العربي. لكن مشروعية الإعلام العربي لا تعني شرعيته، ومن ناحية أخرى فإن عدم قبول قناة الجزيرة كعضو في اتحاد الإذاعات العربية يعني

أنها غير مشروعة؛ لأنها لا تتفق في نهجها وأسلوبها مع ما رسمه ميثاق الشرف الإعلامي، لكن غياب المشروعية عن قناة الجزيرة لا يعني بالضرورة عدم شرعيتها، ولا خلاف على أن الوضع المثالي هو أن يكون الإعلام العربي شرعيًّا ومشروعًا في نفس الوقت.

إلى أي مدى تتمتع وسائل الإعلام العربية بالشرعية؟

اتساقًا مع المنطق السابق، فإن أحدًا بمفرده لا يمتلك الإجابة كما أن جهة بعينيها بما في ذلك اتحاد الإذاعات والتليفزيونات العربية لا يمكنه أن يحدد ما إذا كان الإعلام العربي يتمتع بالشرعية أم يفتقر إليها؟ لأن الشرعية قضية يقررها الرأي العام وحده، ولذلك فهو وحده المؤهل لتقديم الإجابة والأسلوب الوحيد المتاح هو دراسات وقياسات الرأي العام التي تلتزم الحيدة والموضوعية في التخطيط والتنفيذ.

الاحتكام إلى الرأي العام:

انتهت دراسات وبحوث الرأي العام العربي الرصينة التي أجراها الباحثون في هذا المجال إلى الحقائق الآتية:

ليس هناك علاقة ارتباط بين أولويات اهتمامات وسائل الإعلام العربية وأولويات اهتمامات الرأي العام العربي، وهو ما يعني أن هناك فجوة بين ما يراه الإعلام العربي مهمًا وما يراه الرأي العام العربي كذلك، أي أن كلاً منهما في وادٍ، ومصدر الخطورة في هذه الحقيقة العلمية هي أن قضايا مثل الاندماج الوطنى والتماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والاستقرار السياسي، والنهضة الحضارية ككل يصعب تحقيقها بالدرجة المرغوبة إذا لم تنجح وسائل الإعلام في ترتيب أولويات اهتمامات جماهير القراء، وهو ما يعني في التحليل الأخير فقدان وسائل الإعلام العربية للمصداقية بدرجة كبيرة.

هناك علاقة ارتباط سلبية بين استخدام وسائل الإعلام العربية، خاصة

المسموعة والمرئية، والمشاركة في الحياة العامة من جانب الرأي العام، بما يعني أنه كلما زادت مشاهدة المواطن العربي لوسائل الإعلام العربية كلما أثر ذلك سلبًا على استعداده وسلوكه للمشاركة في الحياة العامة، سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية، الأمر الذي يعني أن وسائل الإعلام العربية بأسلوب غير مباشر خلقت درجة من الاغتراب لدى المستمع والمشاهد العربي، ولعل ذلك يفسر تفضيل وسائل الإعلام الأجنبية على العربية.

إن هذه النتائج تمثل خلاصة دراسات اعتمدت على الأسلوب العلمي في جمع وتحليل البيانات، ومفادها أن عدم الرضا هي السمة الغالبة على علاقة الرأي العام بوسائل الإعلام، كما أن الإعلام يؤدي دورًا غير وظيفي، ونتيجة لذلك فإنه قد آن الأوان لإعادة النظر في السياسات والممارسات الإعلامية بما في ذلك مواثيق الشرف للدرجة التي تجعل هذا الإعلام مقبولاً لدى الرأي العام.

لقد مارس الإعـــلام العربي، وعلى وجـــه الأخص الصحافة العربية، أهم وأنبل الأدوار في حياة الأمة العربية عندما كانت تخضع للاستعمار، ففي مصر على سبيل المثال كانت الصحافة هي خط الدفاع الأول للحركة الوطنية ضد المستعمر، وكانت الصحافة الصوت الحر الذي يحظى بالشرعية حتى وإن تعارض مع القوانين والمواثيق التي وضعها المستعمر، والمشهد اليوم يكاد يتناقض مع سابقه؛ إذ تتمتع وسائل الإعلام بالمشروعية، لكن البحث العلمي يشير إلى أنها لا تحظى بالشرعية، والدعوة موجهة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون العربي، كما أنها موجهة لقناة الجزيرة للاحتكام إلى الرأي العام العربي.

فهل تتوافر لدينا الشجاعة لإجراء دراسة شاملة على مستوى قومي نحتكم فيها للرأي العام العربي في تقرير شكل ومضمون السياسات الإعلامية، ومواثيق الشرف التي ينبغي أن يعمل وفقًا لها اتحاد الإذاعة والتليفزيون العربي؟

هل يحقق نايل سات الهدف منه؟(*)

سوف يسجل التاريخ دخول مصر عالم الفضاء، من خلال إطلاق القمر الصناعى (الاصطناعي)، الذي يحمل اسم النيل العظيم؛ إذ يمثل "نايل سات" نقلة إعلامية حضارية، ليس فقط لمصر ولكن للأمة والحضارة العربية، وربما تأتي أهمية هذا الحدث من طبيعة الظرف التاريخي العالمي المعاصر، الذي يتحول فيه العالم إلى قرية صغيرة، تسعى فيها القوى إلى السيطرة على الضعيف، من خلال الهيمنة الثقافية، فإذا كانت العولمة تهدد تراثنا الحضاري، وتسعى للقضاء على الذات الثقافية، فإن قيمة "نايل سات" هي أن يواجه حالات التشرزم في الثقافة العربية، وأن يعظم القواسم المشتركة بينها، وأن يرفع أسهم الثقافة العربية الإسلامية في المنافسة الثقافية.

فالتفاعلات الثقافية والحضارية بين الدول والحضارات تتجه نحو التعاون أو الصراع، شأنها في ذلك شأن كافة التفاعلات الدولية الأخرى، بل قد يصح القول بأن نمط التفاعلات الثقافية هو الذي يحدد مسار التفاعلات الأخرى، بما فيها قضايا الحرب والسلام، وكما يقول ميثاق اليونسكو: "إن الحرب تولد في عقول البشر، وفي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام".

لقد انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣ من اليونسكو، وتلتها بريطانيا عام ١٩٨٥ بضغط من أمريكا، لعرقلة دور المنظمة، التي سعت لوضع حد

(*) جريدة الاتحاد – ١١/ ٤/ ١٩٩٨.

للهيمنة الثقافية الغربية، استجابة لمطالب دول الجنوب، كما عبرت عنها لجنة ماكبرايد في تقريرها الصادر في أوائل الثمانينيات.

وياتى "نايل سات" كمبادرة مصرية صميمة، تعيد التوازن نسبيًّا في التدفق الإعلامي والثقافي على المستوى الكمي والكيفي، ويُفترض أن يعمل هذا القمر الصناعي في نفس المسار الذي انتهى إليه تقرير لجنة ماكبرايد، والذي بحث بشكل مستفيض، العلاقة بين عملية الاتصال والمجتمع ببعديها التاريخي والمعاصر وقضايا شائكة، مثل: سيطرة وكالات الأنباء الدولية للرسالة الإعلامية، وما يحمله ذلك من خطر غزو ثقافي، يمكن أن يهدد الهوية الثقافية للشعوب المتلقية لثقافات العالم الغربي، كما طالب التقرير باحترام الذاتية الثقافية، وحق كل أمة في إعلام الرأي العام العالمي بوجهة نظرها وبمصالحها، واحترام حق كل الشعوب في المشاركة في التبادل الإعلامي الدولي، على أساس من التوازن والتكافؤ والمصلحة المتبادلة.

الأهداف المرجوة من "نايل سات":

لعل الهدف الأسمى الذي يمكن أن يتصدى له "نايل سات" هو أن يكون أداة عصرية وحضارية لتقديم ثقافة الإسلام والعرب للعالم، بأسلوب يؤمن بالتعددية الثقافية، ويرفض أي محاولة لطمس هوية الإسلام والمسلمين، في الوقت نفسه يعترف بحق الآخر في أن يكون له صوت مسموع ومحترم، فالاعتراف بإمكانات الثقافات الأخرى شرط للتفاعل الحضاري البناء، وضرورة من ضرورات الحياة، فهل يعمل "نايل سات" لخدمة هذا الهدف الأصيل؟ هل يساعد في نقل رسالة إعلامية تعرف العالم بما أبدعه العرب والمسلمون في شتى مجالات الحياة؟

لعل هذا الهدف يعيد إلى الذاكرة ذلك الصراع الذي دار في منظمة اليونسكو بشأن تقرير العالم البريطانى "هكسلي" - السكرتير التنفيذي للجنة التحضيرية لليونسكو - الذي انتهى فيه إلى أن المهمة الرئيسية التي تقع على عاتق اليونسكو هي أن تساعد على خلق ثقافة عالمية موحدة، معتقدًا بذلك أنه يستطيع أن يتجاوز

الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتصور أنه قد عثر على حل توفيقي، عندما بلور نظرية بديلة أطلق عليها نظرية الإنسانية الارتقائية، والتي لم تلقَ ترحيبًا في حينها.

وعلى النقيض من ذلك كانت نظرية الفيلسوف الفرنسى "شتراوس" التي تقول إن البشرية ليست وحدة واحدة متماثلة، ولكنها تقوم على التعدد والتنوع الثقافي، وإن هناك ثقافات متنوعة، والثقافة عند "شتراوس" تعني أنماط الحياة الخاصة، غير القابلة للنقل أو التحويل، وقد تبنت اليونسكو هذا الاتجاه المحمود الذي تدعم بفضل الإفريقي المسلم أحمد مختار إمبو، لكن انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي ساعد على خلق قناعة بأن ثقافة الغرب هي المؤهلة للسيادة والخلود، وهو الاقتناع الذي سيترك أثره المدمر على الثقافة الأمريكية قبل غيرها.

التعبير عن قضايا العرب وعلى رأسها القضية الفلسطينية في المجال الدولي، وتصحيح صورة العرب والمسلمين، التي شوهها الإعلام الغربي، فقد ظل الرأي العام العالمي حتى الآن يفكر ويعتقد ويبني صوره وأحكامه عن العرب وقضاياهم، من خلال وجهة نظر واحدة، فالواقع أن ٨٠٪ من الأخبار والمعلومات المتداولة عالميًّا تصدر عن وكالات أنباء في الدول المتقدمة، حتى الموجات الإذاعية والأقمار الصناعية تملك غالبيتها العظمى الدول المتقدمة. وتشير إحصاءات منظمة اليونسكو إلى أن شبكات التليفزيون العربية تستورد ما بين ثلث إجمالي البث (كما في سوريا ومصر)، ونصف هذا الإجمالي (كما في تونس والجزائر)، أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد على نصف إجمالي المواد المبثة، فهل يعمل "نايل سات" لنقل قضايا العرب والمسلمين لتوضع في أجندة الاهتمامات الدولية؟

فالاحتمال الأكبر هو أن الرأي العام العالمي يتكون ليؤيد القضايا العربية، أو يعاديها أو يتجاهلها، اعتمادًا على كم ونوع المعلومات التي يستهلكها، فالسيطرة على قرارات وأفعال الآخرين تبدأ من السيطرة على المعلومات التي يتعاطونها، فإذا كانت السيطرة أو التأثير في الأسعار تجعل الفرد المسيطر متحكمًا في الاستهلاك فإن

القضية تنطبق بالدرجة نفسها على المعلومات، فعندما ينخفض سعر المعلومات يرتفع مستوى استهلاكها.

والمفترض أن يعمل "نايل سات" كذلك في اتجاه تخفيض سعر المعلومات التي تعالج القضايا العربية ليرتفع معدل استهلاكها عالميًا، ولن يتحقق ذلك في غياب سياسة إعلامية واعية، تدرس أساليب التأثير في الرأي العام العالمي، وكيفية مواجهة الإعلام الصهيوني الذكي في هذا الصراع؛ فالدراسات العلمية تشير إلى تشوه صورة المسلمين عامة، والعرب خاصة، بسبب التفوق الإستراتيجي للإعلام الصهيوني، الذي ينقل وجهة نظر واحدة بكثافة عالية لا تسمح للعقل أن يميز بين الصواب والخطأ. فعلى الرغم من عدالة القضايا العريقة إلا أن أسلوب عرضها إعلاميًا لا يسمح بالتأثير الإيجابي لصالحنا. إن أخطر ما يواجه الإعلام العربي هو أسبقية الفعل على الفكر.

الأمن القومي العربي: يمكن أن يساهم "نايل سات" في بناء وتعزيز الأمن القومي العربي من زاويتين: الأولى أن القمر في ذاته، و بإمكاناته التكنولوجية التي تسمح بنقل الرسالة الإعلامية العربية على نطاق أوسع، يمثل أحد عناصر القوى العربية التي يمكن أن يحسب لها الحساب، كما أنه يواجه خطر تهديد السيادة القومية والذات الثقافية، ومن زاوية أخرى فإن "نايل سات" يمكن أن يعكس عناصر القوى الأخرى في الأمة العربية، ويعظم القاسم المشترك العربي على المستوى الثقافي والاقتصادي والعسكري، فعلى الرغم من التردي العربي على كافة الأصعدة مقارنة بالنجاحات التي حققتها التكتلات الدولية الأخرى، إلا أن إمكانات واحتمالات قيام أطر للتعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والعسكري والتبادل الثقافي لا تزال قائمة، وتعززها خطوات إيجابية من هنا وهناك، وتأتي دعوة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لعقد قمة عربية كنموذج يحتذى في العمل العربي المشترك، الذي يتفق وحقائق النظام العالمي الجديد الذي هو قيد التكوين؛ فالعرب لن تقوم لهم قائمة ما لم يدخلوا معترك السياسة الدولية ككتلة

واحدة، الأمر الذي لا شك فيه أن الأمن القومي العربي هو خلاصة لحجم القوى الاقتصادية والقدرات العسكرية والوزن السياسي العربي دوليًّا، إلا أن ذلك كله في حاجة إلى إعلام عربي قوي وتكنولوجيا وفكر؛ ليعكس عناصر القوى العربية.

فالزعامة الأمريكية للعالم المعاصر ليست نتاجًا لتفوقها الإعلامي فقط، ولكن لقدرات حقيقية أساسها الاقتصاد الأمريكي، إذ يتجاوز إجمالي الناتج القومي الأمريكي ٦ تريليون(١٠٠٠ مليار) دولار، بما يعادل ٢٥٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي، وكذلك التفوق العسكري والنووي الأمريكي القادر على تدمير العالم كله أكثر من مرة بسهولة ويسر، إلى جانب التفوق التكنولوجي والعلمي، والتقدم البشري الملموس. ما أودّ الإشارة إليه هو أن دور "نايل سات" في تعزيز الأمن القومي العربي محدود بحقائق الموقف الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي والبشري للعرب، وهذا لا ينكر أن تكنولوجيا الاتصال في ذاتها تمثل أحد عناصر القوة إن أُحسن استثمارها.

نايل سات والسياسة الإعلامية العربية:

على الرغم من الأهداف النبيلة التي يمكن أن يحققها "نايل سات" إلا أن مجرد إطلاقه يثير قضايا جوهرية تتعلق بالسياسات الإعلامية العربية في مجملها، فالشاهد أن هناك توجهًا عربيًّا نحو الانفتاح الإعلامي الخارجي إرسالاً واستقبالاً يسمح بتلقي الرسالة الإعلامية من كل قنوات البث دون قيد أو شرط، انطلاقًا من فكرة حرية التدفق الإعلامي، كما يرتبط هذا التوجه أيضًا بالرغبة في تقديم الرسالة الإعلامية العربية للعالم شرقًا وغربًا، ولكن لم يرتبط بهذا التوجه الإعلامي للانفتاح الخارجي توجهًا مماثلاً للانفتاح الداخلي، مما ينعكس سلبًا على الخلل في التوازن الإعلامي العربي؛ فنحن نعرف عن الغير أكثر مما نعرف عن أنفسنا، وأصبح معدل استهلاك الثقافة العالمية أعلى من معدل استهلاك الثقافة المحلية، خاصة بالنسبة للاطفال والشباب. ما أودّ أن أنتهي إليه أن الليبرالية الإعلامية كلٌ لا يتجزأ، وما لم تتحقق على المستوى الداخلي فإن خسائر الانفتاح الخارجي أعلى من مكاسبه.

فمصداقية الإعلام العربي لا يمكن أن تتحقق في ظل تبعية الإعلام للدولة؛ إذ تقيده من القيام بمسئولياته تجاه القارئ، وقد استاء كثير من المثقفين، وأصابهم الإحباط مما آل إليه حال الإعلام والصحافة العربية، إذ يقول صلاح الدين حافظ لم تعد الصحافة تحوز رضا أحد، فأصبحت هي المغضوب عليها من كل الأطراف، من الرأي العام ومن صانع القرار ومن القارئ العادي ومن المثقفين، بل هي مغضوب عليها من أبنائها من الصحفيين أنفسهم، والحال بالنسبة للإعلام المرئي والمسموع، حيث يغلب الترفيه الممل والبرامج الهابطة التي تسئ للذوق العام، وتلاحق المشاهد ٢٤ ساعة في اليوم، وقلما نجد برنامجًا هادفًا يستحق أن يوليه المرء اهتمامًا، ولعل غضب المشاهد من الفضائيات العربية يعكس غياب الفكر الإعلامي الموجه لها والمحدد لسياساتها، فأخطر ما يواجه الإعلام العربي هو أسبقية الفعل على الفكر، فهل جاء "نايل سات" ترجمة لسياسة إعلامية مدروسة؟ أم أنه يعمل عشوائيًّا إلى أن تظهر له سياسة توجهه؟ ثم أليس من الأولى أن ننفتح إعلاميًّا في الداخل قبل أن ننفتح على الخارج؟ أو على الأقل أن تتزامن ليبرالية الإعلام محليًّا ودوليًّا؟

عولمة الإعلام وأساليب المواجهة(*)

يكاد يجمع علماء الإعلام في العالم على صعوبة التنبؤ بنتائج عولمة الإعلام، أي ذلك الشكل من الإعلام الذي يستخدم تكنولوجيا جديدة لم تكن معروفة من قبل، وأصبح الاتصال بفضلها أسرع وأرخص وأكثر تنوعًا وشمولاً، لكن الأمر الذي لاخلاف عليه هو أن هذه التكنولوجيا الجديدة غيرت من طبيعة المجتمع الذي نحياه، ومن أسلوب حياته، ونمط تفكيره، وعلاقاته الاجتماعية، وأصبحنا نعيش بفضل الأقمار الصناعية (الاصطناعية) والقنوات الفضائية والإنترنت ونظم المعلومات حضارة من نوع جديد، هي حضارة المعلومات التي يعمل معظم أبنائها في إنتاج وتوزيع وترويج تكنولوجيا المعلومات، وبدأت تحتل المعلومات قيمة أعلى بين عناصر الإنتاج الأخرى؛ فالعمالة ورأس المال والطاقة وغيرها من المواد الخام بدأت تتراجع أهميتها في مواجهة قيمة المعلومات.

ونظرًا لقصر المدة الزمنية لهذا الشكل الحضاري الجديد فإن أحدًا لا يزعم الإدعاء بحقيقة نتائج عولمة الإعلام، أو حتى التنبؤ الدقيق بما يمكن أن يحدث على المدى القصير أو الطويل، لكن الأمر الذي يشهد به الجميع هو أن هناك تدفقًا للمعلومات والأخبار والبرامج بين مركز العالم وأطرافه، وأن هذا المركز؛ أي الولايات المتحدة الأمريكية تتزعم العالم بلا منافس حقيقي، بسبب تحقيق السبق في هذا المجال، وأن الأطراف؛ أي باقي دول وأقاليم العالم تتسابق من أجل أن تحتل

(*) جريدة الاتحاد – ٣/ ٢/ ١٩٩٨.

موقعًا في سلم القوة، يتحدد بقدرتها على إنتاج حقيقي لمصادر القوة المعلوماتية. ولما كان عالمنا العربي يحتل موقع المستهلك في هذه الحضارة الجديدة جاء موقعه متدنيًّا في سلم القوة.

الصحافة والإعلام رسالة أم تجارة؟

لعله من المنطقي أن نتساءل عن دور الإعلام ومهمته في ظل هذه الحضارة الجديدة، هل يحمل الإعلام رسالة إلى جماهير القراء والمستمعين والمشاهدين يرتقي من خلالها بقيمهم ووجدانهم وفكرهم وسلوكهم ويدافع عن حقوقهم ويسمو بأذواقهم ملتزمًا في ذلك بأخلاقيات المهنة ومواثيقها؟ أم أنه إعلام يسعى إلى تحقيق شيء واحد ووحيد وهو الربح؟ وأسلوبه في ذلك البرامج الهابطة والترفيه المبتذل والمحتوى الفارغ، والذي يخاطب الغرائز سعيًّا وراء جماهيرية كاذبة وتوزيع أكبر وأضخم عائد إعلاني. هل يسعى الإعلام إلى مجرد إرضاء رغبات الجماهير والنزول إلى حيث توجد أم أن عليه رسالة يجب أن يكرس نفسه من أجلها، وبدلاً من أن يهبط إلى مستوى الجماهير عليه إلى أن يرتفع بها إلى مستواه؟ وفي الحالة الأولى تتهافت وسائل الإعلام إلى تقديم الهابط من البرامج، وربما الخارج عن قواعد الذوق، وتنأى عن مناقشة القضايا المهمة، وتغرق في مناقشة الموضوعات التافهة وغيرها من الأساليب التي تبعد هذه الأمة عن رسالتها التي خُلقت من أجلها، كما عبرت عنها الآية الكريمة: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾، وفي الحالة الثانية تتسابق الصحافة ووسائل الإعلام إلى تقديم ما يحتاجه الجمهور من موضوعات وبرامج سامية في مضمونها وهادفة في موضوعاتها، وجذابة في أسلوبها وصادقة فيما تبثه من أخبار ومعلومات، وجريئة في نقدها وشجاعة في تقويمها المعوج وإصلاحها للمفسد، وهذا هو معنى أن الصحافة ووسائل الإعلام صاحبة رسالة، وأن العاملين بها قادة مجتمع وأصحاب رسالة ليسوا موظفين أو تجار.

حقيقة المشكلة أن الاستياء الواضح مما يقدمه إعلامنا العربي، كما عبر عنه الخبراء

وعامة الجماهير يمكن فهمه في ضوء هذا الصراع بين كون الصحافة والإعلام رسالة أم تجارة، وفي ظل العولمة اكتسب الإعلام سمتيْن هما: أن المعلومات أصبحت موردًا اقتصاديًا مثلها في ذلك مثل باقي عناصر الإنتاج كالعمالة ورأس المال والمادة الخام، مما دفع بالإعلام إلى أن ينحو نحو التجارة بدلاً من الرسالة، وقد انعكس ذلك على حجم النشاط الإنساني الخاص بإنتاج وتوزيع وترويج المعلومات.

إذ تشير الموسوعة البريطانية في تتبعها لتطور حجم ونوع النشاط الإنساني في الولايات المتحدة ما بين عامي ١٨٨٠ - ٢٠٠٠ إلى الحقيقة الآتية: فيما يتعلق بالنشاط الزراعي يتضح الآتي: هناك ٥٠٪ من القوى العاملة كانت تعمل في الزراعة عام ١٨٨٠، وانخفضت هذه النسبة إلى ٢٨٪ عام ١٩٢٠، واستمرت في انخفاضها إلى أن وصلت ١٤٪ عام ١٩٥٠، وفي عام ١٩٧٥ بلغ حجم العاملين في النشاط الزراعي إلى ٤٪ ، ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى ٢٪ عام ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بالنشاط الصناعي يتضح الآتي: هناك ٣٦٪ من قوة العمل تعمل في الصناعة عام ١٨٨٠ ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٣٪ عام ١٩٢٠، وانخفضت إلى ٣٧ ٪ عام ١٩٥٥، وواصلت انخفاضها إلى ٢٩٪ عام ١٩٧٥، ومن المتوقع أن تقل هذه النسبة عام ٢٠٠٠ بحيث تصل إلى ٢٢٪.

وبالنسبة للمعلومات وجد أن هناك ٢٪ فقط من قوة العمل كانت تعمل في إنتاج وتوزيع تكنولوجيا وبرامج المعلومات عام ١٨٨٠، زادت هذه النسبة إلى ٩٪ عام ١٩٢٠، واستمرت في الزيادة إلى ٥٠٪ عام ١٩٧٥، ومن المتوقع أن تصل إلى ٦٦٪ عام ٢٠٠٠، وهذا ماجعل العلماء يطلقون صفة حضارة المعلومات ومجتمع المعلومات على العالم المعاصر، فالنشاط المميز لهذه الحضارة يتمثل في إنتاج وتوزيع وترويج واستهلاك تكنولوجيا وبرامج المعلومات. وقد أثرت هذه الحضارة تأثيرًا سلبيًا على رسالة الإعلام، وجعلته يتجه نحو التجارة سعيًا وراء الربح المادي، فإنتاج المعلومة وتوزيعها أصبح مكلفًا للدرجة التي أثرت على الهدف منها، كما أن

تكنولوجيا الاتصال أصبحت غاية في التكلفة، مما دفع إلى السعي نحو استخدامها للمكسب المادي على حساب القيم الإنسانية، وبدأت تطفو قيم المادة وتغوص تلك المتعلقة بالجانب الإنساني والحضاري في الإنسان.

حضارة المعلومات والفلسفة العلمانية:

تلتقي حضارة المعلومات مع كل ماتؤمن به العلمانية، كأسلوب مرفوض من وجهة النظر الإسلامية، فالنجاح في ظل العلمانية هو نجاح مادي مطلق، والحياة تمثل غاية في ذاتها، ولاحياة بعدها، وهذا الاتجاه ناتج عن رفض المعاني الروحية والآخروية في الحياة، والتي تؤمن بأن الحياة ليست إلا ممر إلى مقر، وأنها ليست غاية في ذاتها، على النقيض من ذلك فإن التصور الإسلامي للنجاح في الحياة يقوم على اتقان العمل المصحوب بالنية الصالحة، وفي مثل هذا التصور يجمع المسلم في حياته بين عناصر المادة والروح، والمفترض أن يأخذ العالم الإسلامي بكل أسباب الحياة بشرط أن تكون النية من العمل هي ابتغاء مرضات الله، وإذا كانت المادية هي السمة الأولى للعلمانية، فإن سمتها الثانية التي تلتقي فيها مع حضارة المعلومات هي رفضها للحقيقة المطلقة النابعة من رفضها لوجود الله سبحانه وتعالى.

كيف تعامل العالم العربي مع عولمة الإعلام؟

تعاملت نظم الإعلام العربية مع سطوة العولمة من خلال الانفتاح الإعلامي الخارجي، والمتمثل في إنشاء قنوات فضائية تتزايد يومًا بعد يوم، في الوقت نفسه قبولها الاتفاقيات المنظمة لانتقال المعلومات بكافة أشكالها من العالم الخارجي إلى العالم الداخلي، وأصبحنا نشهد نظامًا مفتوحًا للإرسال والاستقبال، وظنت النظم الإعلامية أن في هذه الأساليب معاصرة لكوكبة الإعلام. لقد أصبحت القنوات الفضائية التليفزيونية والصحف العربية الدولية إلى حد كبير غاية في ذاتها، وبدأت تتسابق الدول في امتلاك القنوات الفضائية الواسعة الانتشار، والحقيقة أن هذا المدخل لم يكن على الرغم من أهميته الأسلوب المناسب للتعامل مع عولمة الإعلام، فالانفتاح الداخلي أولى، وأهم مئة مرة من الانفتاح الإعلامي الخارجي.

أساليب الانفتاح الإعلامي في الداخل:

- تخفيف حدة المركزية في الصحافة والإعلام، بحيث يتزايد عدد القنوات المحلية الإذاعية والتليفزيونية، وكذلك الصحف المحلية التي تخدم المجتمعات المحلية وتناقش قضايا لصيقة بحياة الأفراد والجماعات في القرى والمدن الصغيرة.

- إتاحة الفرصة للافراد بإصدار وامتلاك مؤسسات الإعلام، وهذه هي إحدى جوانب ديمقراطية الإعلام بحيث لا تحتكر الدولة العربية امتلاك هذه المؤسسات.

- إتاحة مساحة أوسع من حرية الصحافة والإعلام، بحيث تتاح الفرصة لكل صاحب رأي أيًّا كان رأيه أن يعلنه، من خلال وسيلة اتصال جماهيرية، طالما التزم بأدب الحوار وقواعد المناقشة، وابتعد عن المؤثرات والتجريح الشخصي غير البناء.

- حرية الحصول على المعلومات من مصادرها وفي التوقيت المناسب، فلا صحافة أو إعلام حر في ظل أية قيود على الحصول على المعلومات أو تداولها.

مشاكل الانفتاح الخارجي والانغلاق الداخلي:

من أخطر النتائج التي ترتبت على سياسة الإعلام العربي المنفتح خارجيًّا والمنغلق داخليًّا ما يلي:

إن مصادر الإعلام الخارجي أصبحت تضع أولويات اهتمامات المواطن العربي، ولا أبالغ إن قلت إن الإعلام الغربي أيضًا أصبح أحد عناصر التحكم في تفكير واهتمام النخبة العربية، وهذه مشكلة المشاكل؛ إذ كيف يمكن للإعلام العلماني أن يُسَيِّر عقول المجتمع المسلم؟ ولنسأل القارئ العزيز عن أكثر الموضوعات إثارة لاهتمامه في الإعلام العربي الآن، ولربما كانت الإجابة هي فضيحة كلينتون، وفى وقت سابق مقتل ديانا وما شابه.

نتيجة لما سبق تتوارى القضايا الحقيقية التي تواجه المجتمع العربي عن دائرة الاهتمام، وما أكثر المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعانى منها مجتمعنا من المحيط إلى الخليج، ولكنها ليست في الحسبان؛ لأنها ليست من بين أولويات الإعلام الغربي، فهل هناك مخاطر لعولمة الإعلام أسوأ من ذلك؟

أصبح المواطن العربي فريسة سهلة المنال بالنسبة للإعلام الغربي، ففى غياب الانفتاح الإعلامي الداخلي تضعف مناعة المواطن، ويصبح الاعتداء على قيمه وأفكاره وأخلاقه وشخصيته أمرًا ميسورًا أمام الإعلام الخارجي، ولا يخفى على أي دارس لتاريخ الحضارات، وسنن قيامها وازدهارها أن جوهر الحضارة هو الأخلاق والقيم، وأن قيمة الأخلاق ترتبط بعقيدة صحيحة على أساس من الوحي، وإلا تحولت القوة إلى طيش وتجبر، ومافعله صدام حسين بالكويت لم يخرج عن استخدامه للقوة في غير محلها بدون رادع أخلاقي قائم على عقيدة سوية، وماتفعله أمريكا إزاء صدام ليس إلا استخدام همجي غير مبرر وغير مقبول للقوة بدون وازع إخلاقي يستند إلى عقيدة أساسها الوحي، ويبدو أن من أكبر منزلقات هذه الحضارة الأمريكية المادية انسلاخها عن المبدأ الأخلاقي بعد أن سيطرت على المبدأ القانوني، وتحكمت في الأمم المتحدة وأجهزتها، وهي تستعد لضرب العراق، والتسويف بشأن الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني.

إن أسوأ ما في حضارة المعلومات المعاصرة هو انسلاخها عن الأخلاق، ولذلك فإنها تحمل في جنباتها بذور انهيارها، فهي تخالف الفطرة البشرية، وإن استطاع الغرب أن يفلت من التدمير الخارجي خلال الحربين العالميتين، فلن يفلت من التدمير الداخلي، بسبب غياب الأخلاق والقيم المستندة لعقيدة أساسها الوحي، ويعترف كثير من أساتذة الحضارات بسقوط الحضارة الغربية، وأن ذلك صار أمرًا حتميًّا لا مفر منه، وأن الأزمة الحقيقية ليست في سقوط الغرب بقدر ما هي عدم وجود البديل؛ لأنه على حسب رأيهم ليست هناك أمة في الوجود مستعدة لوراثة الحضارة الغربية.

عولمة الإعلام وانتهاك سيادة الدول:

لم يعد مفهوم انتهاك السيادة مرتبطة بالاستعمار الخارجي فقط، أو حلول قوية خارجية، ولكن في ظل عولمة الإعلام تنتهك سيادة مجتمعاتنا يومًا بعد يوم، وربما بأسلوب أكثر ضراوة من الأسلوب التقليدي المتعارف عليه، ألا يعني هدم قيم المجتمع المسلم، والإساءة للعلاقات الأسرية، وتهميش الدين انتهاكًا لسيادتنا.

إن مستقبل أمتنا رهن بشعورها العميق بالعزة والكرامة، هذا الشعور لايمكن تحقيقه إذا كان كم الأفكار والمعلومات والبرامج الذي يتم استهلاكه ذا مصدر غربي، وعلى هذا الأساس فإن الجدل الثائر بشأن قبول أو رفض التدخل الدولي في الجزائر تحت دعاوى انتهاك سيادة دولة عربية لا معنى له، لأن الأولى بنا أن نفكر في انتهاك سيادات الأمم والمجتمعات قبل الدول، ولو حرص شعب الجزائر على قيمه وأخلاقه وتراثه النابع من الحضارة الإسلامية لحافظ على تماسك هذا البلد، ولما انتهى به الحال إلى هذا الوضع المزري، ثم نأتي الآن لنناقش قبول أو رفض التدخل الأجنبي لما فيه من تأثير وخيم على سيادة دولة الجزائر، وإن شئنا الدقة قلنا إن عدم اكتراثنا بمخاطر انتهاك سيادة المجتمعات من خلال الإعلام الغربي، الذي يهدم قيم المجتمع المسلم، هي السبب الحقيقي، ولا ينبغي أن نتهاون في التعامل مع مخاطر عولمة الإعلام فإن أدق العلل وأصغرها قد تؤدي إلى أعظم النتائج وأخطرها، (وتحسبونه هينًا وهو عند الله عظيم)، ولذا كان مبدأ العلة أو السببية من أكبر القضايا الفلسفية التي شغلت المفكرين وفلاسفة التاريخ، والعلة هي حادث يؤدي إلى حادث آخر، أو مجموعة من الحوادث تتراكم في شبكة واحدة ذات اتجاه معين قد يكون له دور في تغيير وجه من أوجه الحياة، أو تغيير مسار التارخ كله.

والعولمة في هذا التحليل ليست إلا سببًا، يترك تأثيرات تتراكم يومًا بعد يوم يمكن أن تغير وجه الحياة على سطح الأرض، وأخطر نتائجها سيادة حضارة الغرب على حساب حضارة العالم الإسلامي.

والثابت تاريخيًّا في دورة الحضارات أن العوامل الخارجية هي الفرع، وأن العوامل الداخلية هي الأصل في السقوط أو الصعود الحضاري، ولعل هذا ما كان يطلق عليه مالك بن نبي القابلية للاستعمار، وهذا ما يدفعنا إلى مقاومة عولمة الإعلام بالانفتاح الداخلي، وتغيير ما بأنفسنا، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ صدق الله العظيم.

المجتمع العربي وحضارة المعلومات(*)

بدأ العالم في وقتنا الحاضر يدخل حضارة المعلومات، مارًا بالحضارة الصناعية، ومن قبلها الحضارة الزراعية، ولعل مايميز كل حضارة عن غيرها هو نوع النشاط الإنساني الذي يعمل به غالبية البشر، ففي الحضارة الزراعية يعمل أفراد المجتمع في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الزراعي، وقد دامت هذه الحضارة ما يقرب من ثلاثة الآف سنة، انتقل العالم بعدها إلى حضارة مختلفة تميزت بالتركيز على الصناعة إنتاجًا وتوزيعًا واستهلاكًا، ولم تمكث هذه الحضارة أكثر من ثلاث مئة سنة انتقلت البشرية بعدها إلى حضارة المعلومات؛ حيث انصرف الإنتاج والتوزيع والاستهلاك إلى نشاط إنساني جديد مختلف كلية عن نشاط الزراعة والصناعة وهو إنتاج وتوزيع واستهلاك المعلومات.

وتُعَدّ الإنترنت وشبكات الاتصال الدولية محور نشاط هذه الحضارة التي يصعب التكهن من الآن بعمرها، فالمعلومات تؤكد أن عمر الحضارات يتناقص كلما زاد مستوى تقدمها، فالحضارة الزراعية استمرت قرابة ٣٠٠٠ سنة، في حين لم تعش الحضارة الصناعية سوى ٣٠٠ سنة، فكم من المتوقع أن تحيا حضارة المعلومات؟ وما نوع الحضارة أو النشاط الإنساني المميز للحضارة اللاحقة؟

التطور الحضاري السمات والنتائج:

لعله من البديهي القول بتداخل الحضارات الثلاث بعضها مع البعض الآخر؛

(*) جريدة الاتحاد – ٥/ ١/ ١٩٩٨.

فنشوء حضارة معينة لا يلغي السابقة عليها، كما أنها تمهد لحضارة تالية لها، فالتعايش بين الحضارات الثلاث هو من طبيعة التطور الحضاري، فالواضح أننا لا يمكن أن نحيا في غياب النشاط الزراعي أو الصناعي، ولكن ما يجعلنا نقطع بسيادة حضارة معينة هو حجم النشاط الإنساني السائد ودرجة انتشاره، وتأثيره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وإذا كان منطقيًّا قبول التداخل والتعايش الحضاري، فإن القول بانتقال العالم بأسره من طور حضاري إلى طور آخر يُعَدّ مجافيًّا للواقع، فإذا كان الانتقال الحضاري يعكس درجة تطور المجتمع، فإن بعض المجتمعات تسبق البعض الآخر في نوع الحضارة التي تحياها، والتساؤل المطروح هو: هل دخل العالم العربي حضارة المعلومات؟ وربما يكون مشروعًا أيضًا التساؤل عن مدى دخولنا الحضارة الصناعية؟ إن العبرة في التطور الحضاري ليس باستهلاكنا لمنتجات الحضارة، ولكن بمشاركتنا الفاعلة في إنتاج الحضارة ماديًّا وفكريًّا؛ فكوننا نستهلك ونتعامل مع بعض ثمرات حضارة المعلومات لا يعني أننا نعيش هذه الحضارة.

عبر مسيرة التطور الحضاري ارتبطت قيادة العالم بالمجتمع الذي يحقق سبقًا حضاريًّا، وفى الوقت الحاضر، ولأن حضارة المعلومات تمثل ريادة أمريكية، علينا أن نفسر زعامتها للعالم في ظل هذا السبق الحضاري بما يتحقق لديها من ميزات تنافسية ترجح كفتها في مواجهة المنافسين، وتجعلها تتصدر القيادة في حين تلهث باقي مجتمعات العالم لمجرد اقتناء منتجات هذه الحضارة رغبة في معايشة العصر بوعي أو بدون وعي بآثارها المدمرة.

ولعل أهم نتائج حضارة المعلومات أن العالم أصبح يعرف بعضه بعضًا بدرجة غير مسبوقة، فقد تلاشت عوامل الزمان والمكان، وأصبحنا نعيش ليس كما قال ماكلوهان عالم الاتصال الشهير في قرية صغيرة ولكن في حجرة ضيقة. إلا أن العالم أصبح أكثر وعيًّا بأوجه الخلل والتفاوت والظلم الذي تمارسه الدول الأقوى في مواجهة الأضعف، ومن غير المتوقع أن تؤدي زيادة المعرفة إلى سيادة السلم والأمن

الدوليين، فالمهم ليس معرفة الآخر ولكن الأهم أن تكون العلاقات السائدة بين أطراف المجتمع الدولي، قائمة على أساس من العدل والاحترام المتبادل، ففى ظل ثورة المعلومات يتكشف الوجه القبيح للشكل الجديد للاستعمار.

محاولة أمريكا، بفضل ريادتها في هذا التطور الحضاري، فرض ذاتها على العالم؛ فالثقافة الأمريكية ونمط الحياة الأمريكية، اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، هو نوع الحياة الذي تراه أمريكا ملائمًا لهذه الحضارة، وهي في هذا تقفز على حضارات العالم المختلفة، وتتجاهل حقيقة أن ثراء العالم رهن بالاختلاف لا التجانس، وفى الوقت الذي يتزايد فيه الضغط الأمريكي لأمركة العالم من خلال عناصر هذه الثورة، والتي تهمش دور الدين، نجد أن عالمنا الإسلامي يسعى للاحتماء بدينه وقيمه في مواجهة هذا الزحف، والمتوقع أنه كلما تعمدت هذه الحضارة تهميش دور الدين في الحياة زاد تمسك شعوب العالم الإسلامي به عقيدة وفكرًا وأسلوبًا للحياة.

حضارة المعلومات أيضًا ذات طابع مادي، ليس لها من هـدف سوى تعظيم ممتلكات الإنسان وثرواته على حساب قيمه وروحه وأخلاقه وجذوره، وعلى الرغم مما يمكن أن تحققه هذه الحضارة من رفاهية للإنسان، إلا أنها حضارة عرجاء ذات قدم واحدة، لا يمكن أن تخلق إنسانًا متماسكًا متوازنًا، فالقلق والتوتر النفسي والتفكك الأسري والانتحار الجماعي وهوس الشباب وغيرها من أمراض العصر ليست إلا نتائج وخيمة لحضارة ذات بعد واحد هو البعد المادي، وقد بدأت مجتمعات هذه الحضارة تئن من وطاة نتائجها المدمرة، وتتجه نحو معالجة سلبيتها من خلال برامج اجتماعية، تحاول دون جدوى المحافظة على تماسك المجتمع من الانهيار، ففى ظل عالم متغير بل سريع التغير يحتاج المرء إلى قدرة أكبر للتعامل مع المعلومات واستيعابها، حتى يشعر أنه جزء منها، وأنه ليس غريبًا عنها، و إلا فإن النتيجة هي الانسحاب والاغتراب والانطواء وقد يتخذ المرء موقفًا ايجابيًّا بمناهضة ما لا يفهمه والتعامل مع ما يألفه. والغريب أنه مع وفرة المعلومات كمًا ونوعًا وسرعة انتشارها وحجم استهلاكها إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل إيجابي على

مشاركة الجماهير في الحياة العامة بل أدى إلى انكماش مساهمة الفرد في شئون مجتمعه، وهذه من المعضلات التي يصعب تفسيرها إلا أنها تلفت الانتباه إلى أن العبرة ليست بكم المعلومات المتوافرة، ولكن الأهم هو جودتها ومستوى الثقة بها، كما أن هذه الحالة تدفع إلى التريث في استيراد تكنولوجيا المعلومات بلا حدود، دون النظر في تأثيرها في الحياة الاجتماعية والمحافظة على القيم الإنسانية.

حضارة المعلومات والإعلام العربي:

على المستوى العالمي أدت حضارة المعلومات إلى انتشار أكبر لوسائل الاتصال وزيادتها، مما أدى إلى انكماش قراء الصحف ومشاهدي التليفزيون ومستمعي الراديو، وأصبحت وسائل الإعلام بكافة أنواعها تواجه تحديًّا خطيرًا، فجمهور القراء في تدهور مستمر؛ إذ تقول الإحصائيات إن إجمالي مجتمع قراء الصحف اليومية بالولايات المتحدة انخفض من ٦٣ مليون قارئ عام ١٩٧٣ إلى ٦٢ مليون قارئ عام ١٩٧٨، وكان من المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم.

وفى الثمانينيات انخفض الرقم بنسبة ٢٠٪، ولا يزال في تناقص مستمر، مما أوقع الصحافة الأمريكية في مأزق خطير، فقد توجه القراء لوسائل المعلومات الإلكترونية، ويواجه الراديو والتليفزيون نفس الموقف، حيث تقلص أعداد المستمعين والمشاهدين بدرجات كبيرة، ولم تعد وسائل الإعلام التقليدية جديرة باحترام القارئ لها بنفس الدرجة، إذ فشلت في تحديد ما يقرأه أو يشاهده الفرد، كما فشلت في تحديد وقت القراءة والمشاهدة. وإذا كان هو وضع الإعلام الأمريكي فما بالنا بحال الصحافة والإعلام العربي عمومًا، لعلي لا أكون مبالغًا إذا ذكرت أن المشكلة أخطر في مجتمعاتنا، حيث انخفاض مستوى التعليم من جانب، وانخفاض مستوى وسائل الإعلام من جانب آخر، وغزو وسائل الإعلام الأجنبية وجذبها للمواطن العربي من جانب ثالث. إن الموقف المتأزم الحالي يدعو المؤسسات الصحفية والإعلامية إلى التفكير الجماعي لا الفردي في كيفية المحافظة على الأقل على القراء الحاليين والمستمعين الحاليين والمشاهدين الحاليين، أملاً في زيادة العدد في

المستقبل، كما أن هذا الوضع المتأزم يدعو إلى التفكير الإستراتيجي، وتغليب النظرة طويلة الأجل للتعامل مع جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين بدلاً من النظرة الوقتية قصيرة الأجل، والأهم من ذلك أهمية التعامل مع هذه المشكلة بمنطق العلم وليس بأسلوب الفهلوة.

والملاحظ أن المؤسسات الصحفية والإعلامية بعضها على الأقل يدرك حجم هذه المشكلة، ويسعى جاهدًا للتعامل معها بطرق شتى، فالصراحة مع النفس تدعونا للقول بأن هذا الوضع جدّ خطير، وما لم نبدأ في اتخاذ إجراءات عملية نحو فهم هذا القارئ، وما يحركه ويجذبه أو يصرفه، فإن البديل المحتمل هو انصراف القراء وعزوفهم عن قراءة ومشاهدة واستماع ماتقدمه الصحافة والإعلام العربي، والخسارة في هذه الحالة ليست خسارة الصحافة ووسائل الإعلام العربية وحدها، ولكنها خسارة تعم المجتمع بأسره؛ فوسائل الإعلام هي خط الدفاع الأول لحماية هوية المجتمع وتحصينه ضد أفكار الغير المسمومة. ويبقى التساؤل كيف نتعامل مع هذا الوضع بأسلوب علمي؟ ولعل البداية الصحيحة تكمن في معرفة القارئ والمستمع والمشاهد، واستكشاف اهتماماته وتفضيلاته ومشكلاته والبحث عن أسباب عزوفه عن قراءة وسماع ومشاهدة الإعلام المحلي، وتفضيله نسبيًّا للإعلام المستورد. فهل انصرف الإعلام العربي عن مشاكل المواطن العربي وهمومه وتفضيلاته، فانصرف هو الآخر عنه؟ هل يكرر الإعلام العربي ذاته، ولا يقدم الجديد والمفيد؟ أين اهتمامات جماهير القراء من أولويات الإعلام العربي؟ هل تجري الصحف ووسائل الإعلام العربية دراسات رأي عام من وقت لآخر تقيس فيها اتجاهات الرأي العام نحو أسلوب معالجتها للقضايا المطروحة؟ وكم من الصحف ووسائل الإعلام تمتلك مراكز لبحوث القراء والمستمعين والمشاهدين؟ وإذا كانت موجـودة كم من الدراسات تجريها هذه المراكز سنويًّا، فإلى أي مدى يُؤخذ بنتائجها؟

هل يعرف الكاتب العربي قراءه؟ وهل يتفاعل معهم؟ وكيف يحدث ذلك في

غياب دراسات علمية جادة في هذا الشأن؟ إن هذا لا ينكر وجود محاولات جادة ومتميزة من جانب بعض الصحف ووسائل الإعلام العربية وبعض أصحاب الأقلام والبرامج المتميزة، لكن أثرها سيظل محدودًا للغاية ما لم يكن هناك توجه إستراتيجي تجتمع عليه وسائل الإعلام العربية، ويأتى بعد ذلك دور كل صحيفة أو وسيلة إعلامية في المنافسة المشروعة من أجل جذب قراء أكبر، لكن يبدو أن المنافسة بين الصحف ووسائل الإعلام العربية أدت إلى تجاهل حقيقة أهم وهي أن المنافس الحقيقي هو حضارة المعلومات التي تمتلك عناصر جذب يصعب على أي صحيفة أو قناة تليفزيونية بمفردها أن تتحداها.

صورة العرب والحوار الحضاري(*)

النماذج العلمية ليست إلا تعبيرًا عن أفكار كلية تصور الواقع وتفسره وتتنبأ به، وهدفها النهائي هو التحكم في ما يحدث مستقبلاً، وعندما طرح "هانتنجتون" نموذجه الجديد كان تعبيرًا عن قدرة أستاذ العلوم السياسية بجامعة "هارفارد" على رؤية تطور مجرى الصراع العالمي، ونجح المؤلف في إثارة العالم وشغله بما كتب وتفاوتت ردود الأفعال، إلا أنها وإلى حد كبير لم تنجح في تقديم نموذج أكثر قدرة على تصوير الصراع العالمي؛ فحينما وضع نموذج صدام الحضارات كان "هنتنجتون" متأثرًا بتفكك الاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوغوسلافي نتيجة لصراعات عرقية وثقافية، وكذلك المد الإسلامي في العالم، وصعود الحركات الإسلامية في عدد من المجتمعات الإسلامية، ومقاومة الدول الإسلامية لما يحدث للعراق وليبيا والسودان وغيرها من الأحداث الدولية التي أعطت النموذج مصداقيته.

إلا أن البعض الآخر ينكر إمكانية استخدام الفكرة الحضارية كأساس لتفسير الصراعات على مر العصور، إذ يقول"جين كيركباتريك" الأستاذ في جامعة "جورج تاون" ليس من الواضح أن الخلافات بين الحضارات أدت على مر القرون إلى أطول المنازعات وأكثرها عنفًا؛ ففي القرن العشرين على الأقل وقعت أشد المنازعات عنفًا داخل الحضارات: حملات التطهير التي قام بها "ستالين"

(*) جريدة البيان- ١٥/ ٥/ ١٩٩٩.

و"الهولوكست" النازي والحرب العالمية الثانية، ولم يكن تحرير الكويت صدامًا بين حضارات إلا أنه بعد ما حشدت الولايات المتحدة تحالفًا دوليًّا ضد العراق اعتمد صدام حسين إثارة فكرة الصراع بين الغرب والإسلام.

الأمر الذي لا شك فيه أن أي نموذج يصعب عليه تفسير كل شيء في آن واحد، ومن السهل البحث عن استثناءات لا تتفق معه بل تقوضه، فتحويل العالم إلى قرية صغيرة بفضل ثورة الاتصالات هي مدعاة لصراع الحضارات من وجهة نظر النموذج، فقرب الاتصال بين المجتمعات وبعضها يثير الخلافات العرقية والثقافية والدينية لدرجة تدفع بهذه المجتمعات إلى الصراع أكثر منها إلى التفاعل والتعايش.

إلا أن هذا التصور لا يصمد أمام تفسيرات أخرى تبناها الغرب ولعقود طويلة أساسها أن الاتصال بين الثقافات والتدفق الدولي للمعلومات بين الحضارات المختلفة يدفع إلى تحقيق التفاهم الدولي والتعايش الإنساني، فالناس أقرب إلى التعاون في حالة التعارف وهم أقرب إلى الصراع عندما يجهل بعضهم البعض الآخر.

الغريب أن يشهد العالم في نهاية القرن العشرين ثورة في مبررات وأسس الصراع الدولي الذي بدأ يأخذ شكلاً حضاريًّا وثقافيًّا أكثر منه سياسيًّا وعسكريًّا، ومبعث الغرابة هو أن تأتي فكرة استخدام الحضارة كأساس لتفسير ما هو حادث من صراعات عالمية وما هو متوقع منها من الغرب المادي، فالواقع أن الحضارات أساسها الأديان والثقافات والتمايزات العرقية والفكرية التي تجمع شعوبًا معينة، وقد تتعدد الحضارات داخل الدولة الواحدة، وقد تتعدد الدول التي تجمعها حضارة وثقافة واحدة، الشيء الذي يصعب إنكاره أن الكثير من الصراعات الدولية الحالية قابلة لأن تدخل في إطار نموذج صدام الحضارات.

وفى كل الأحوال فإن العرب يمثلون جماعة إنسانية حضارية متمايزة عن غيرها من التجمعات الحضارية الأخرى، وأساس حضارة العرب هو الإسلام واللغة

العربية والثقافة المشتركة، والأصل الواحد؛ فالعقيدة والدم واللغة أساس تجانس الحضارة العربية.

والواقع أن الحضارات ذاتها لا تتصارع أو تتصالح، ولكن أبناء الحضارات هم الذين يقومون بذلك، فالنزعة العسكرية للدول وأهواء القلة المتحكمة في قرارات الحرب هي التي تدفع بالحضارات إلى النزاع، ويبدو أن دافع المصالح الاقتصادية والسياسية هو الأكثر قدرة على تفسير صراعات الماضي والحاضر، ولا يعني ذلك تهميش دور الأديان والحضارات، إلا أنه من الصعب قبول استخدام الثقافات والحضارات والأديان كدافع للصراعات التي حلت بعالمنا، فالغرب نفسه أبعد ما يكون عن الالتزام بتراثه الديني المسيحي، وليس هناك في واقع الممارسات اليومية للمواطن الغربي العادي ما يشير إلى حس ديني في ظل مادية الحياة وانعزال الدين عن الدولة والممارسات اليومية.

صورة العرب والحوار الحضاري:

الحديث عن حوار الحضارات يستدعي في الأذهان صورة كل حضارة لدى الحضارات الأخرى، والبشر في الواقع لا يتعاملون في ضوء خبرات مباشرة مع الآخرين بقدر ما يتأثرون بصور وأنماط وقوالب جامدة في أذهانهم عن الحضارات الأخرى، فصورة الحضارة العربية لا تنفصل عن صورة العربي، وصورة الإسلام في أذهان الغرب أيضًا هي انعكاس لصورته عن المسلمين، وكل هذه الصور نتيجة لمعلومات وأفكار حصل عليها الغرب من خلال وسائل الإعلام، وقد وصل حد التصوير السلبي للعرب في الإعلام الغربي درجة فاقت تشويه صورة أي جماعة إنسانية أخرى. وقد دفع ذلك بأحد كبار الكتاب في الصحافة الأمريكية للقول بأنه لم يتم الحط من منزلة فئة دينية أو ثقافية أو قومية بشكل منهجي وشامل مثلما حدث بالنسبة للعرب، فقد نجح الإعلام الغربي عمومًا في تشكيل صورة للعربي المسلم في مجملها لا تعبر بموضوعية عن هذا الواقع، ولكنها تفسر لنا حجم ما يكنه الإعلام الغربي عن قصد لتشويه وتزييف هذا الواقع.

فالعربي يوصف بالبساطة إلى حد السذاجة، وعدم القدرة على التمييز واتخاذ القرار، وسرعة الغضب، والدخول في خلافات طويلة لأسباب تافهة، والعربي كما يصوره الإعلام الغربي هو إنسان مستهلك ومسرف وقليل الحكمة، واتكالي، ويعتمد على الآخرين في الإنتاج، ولا يفكر إلا في قوت يومه، والعربي أيضًا إرهابي، ومتعصب وضيق الأفق ومتجهم، ويعادي العلم والتحضر، ويسيء إلى المرأة وحقوقها، ولعل الإساءة إلى الإسلام ورسوله الكريم تمثل أيضًا إحدى ركائز الإساءة للحضارة الإسلامية والمدخل إلى الإساءة للعرب، وكأنهم يقولون للعرب إن هذا هو سبب التخلف.

ولعله من الموضوعية القول بأنه إذا كانت هذه الصورة تميل إلى المبالغة والتشويه المتعمد والاختزال المخل، إلا أنها تمثل تحديًّا أمام العرب لإعادة النظر في أحوالهم، والاستفادة من هجوم الآخرين، لتنقية الذات وتصحيح الأخطاء.

إن نظرة متأنية لأسلوب حوار المثقفين في إحدى البرامج الناجحة بقناة الجزيرة القطرية (الاتجاه المعاكس) تقدم صورة صادقة عن ضيق أفق المتحاورين، وتعصب كل محاور لرأيه، ونظرته للآخر باعتباره المخطئ لا يجب التسامح معه، أو حتى على الأقل احترام رأيه المختلف وتقديره، والعيب ليس في البرنامج كآلية للحوار بقدر ما هو في المتحاورين الذين لم يألفوا ثقافة التسامح والاختلاف والتوسط والاعتدال، والتعامل مع وجهة النظر الشخصية، باعتبارها صحيحة قابلة لأن تكون خطأ، ووجهة نظر الآخر باعتبارها خاطئة قابلة لأن تكون صحيحة.

وإذا كان العرب المنتمون لحضارة واحدة في أعلى مستوياتهم الثقافية غير قادرين على إجراء حوار ثقافي بنّاء ينتهي منه المتحاورون إلى وجود أرضية مشتركة تزيد من حجم التفاهم وتقلل من حجم الخلاف، فكيف لنا أن نتوقع نجاحهم في إجراء حوار حضاري ناجح مع غيرهم ممن يختلفون عنهم في الثقافة والدين والأصل وكل شيء.

وأيًّا كان الخلاف مع نموذج صدام الحضارات فإنه يعبر عن أسلوب لفهم وإدارة الأزمات الدولية في ضوء التباينات الثقافية والدينية، إلا أنه لا يصمد طويلاً أمام حقائق كثيرة تعارضه، وتقف على النقيض منه، وإذا كان من درس يمكن للعرب أن يتعلموه من هذا النموذج العالمي، فهو أن صورتهم في الخارج لا تنعزل عن موقف الآخرين منهم، وأن هذه الصورة مشوهة، وتحتاج إلى تغيير جذري يبدأ بعلاج العلل التي يعاني منها الإنسان العربي، وأهمها غياب الديمقراطية الحقيقية في أي بلد عربي، واستئثار السلطة بكل شيء، وتركها المواطن يحيا على الفتات، أو يموت حيًّا، أيهما أفضل، أما التسامح والاعتدال وقبول الآخر وسيادة قيم التوسط والاحترام المتبادل ونبذ العنف والتطرف فكلها غائبة في مجتمعاتنا بدرجات متفاوتة، ولذا وجب البدء بها قبل أن نفكر في صورتنا لدى الآخرين.

مواطن الخلل
في الثقافة السياسية الأمريكية(*)

في دراسة جديرة بالتأمل أُجريت عن الثقافة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية قام بها (Carl Bowman) و(James Hunter) أواخر عام ١٩٩٦ بالتعاون مع مؤسسة (Gallup) لاستطلاعات الرأي العام تميزت بعدة أبعاد لعل أهمها أنها لم تركز فقط على التفضيلات السياسية المحدودة للمواطنين كما اعتادت الدراسات الأمريكية في هذا الصدد، ولكنها أخذت من الثقافة السياسية بكل ما تتضمنه من عمق سياسي محورًا لها، إذ يشمل هذا المفهوم الرموز السياسية والفكر السياسي السائد لدى الجماهير واتجاهاتهم السياسية ونظرتهم للمستقبل، ومن ناحية ثانية فإن الدراسة حاولت التمييز بين الفلسفة السياسية والواقع السياسي المعاش من وجهة نظر المواطنين، وأخيرًا فإن قيمة الدراسة تكمن في أن نتائجها تسمح لنا بتأمل مستقبل الحضارة الأمريكية، وما إذا كانت في طريقها إلى الصعود أم السقوط، وجدير بالذكر أهمية التفرقة بين أمرين، الأول هو النتائج العلمية للدراسة كما سيتضح بعد، والثاني هو رؤية الكاتب الخاصة لهذه النتائج وانعكاساتها على مستقبل هذه الحضارة سلبًا أم إيجابًا، وهو الأمر الذي قد يتفق معي فيه القارئ العربي أو قد يختلف فهذا متروك لتقديره الشخصي.

وربما كان من المهم الإشارة إلى أن مقياس الحضارات هو قدرتها على تحقيق

(*) جريدة الاتحاد– ٢١/ ٤/ ١٩٩٨.

إنسانية الإنسان وانسجامه مع الكون والحياة والارتقاء به وتكريمه في الأرض كخليفة للخالق سبحانه وتعالى. وحتى تحقق الحضارة هذا المقصد الإنساني عليها أن تجمع بين معارف الوحي ومدارك العقل، ذلك أن الاقتصار على علوم ومعارف الوحي يبصر بالأهداف، ولكن تلك الأهداف تبقى غائبة وعزيزة المنال بدون مدارك العقل وإبداعاته التي نتوصل بها لتحقيق الأهداف، كما أن الاقتصار على مدارك العقل وإبداعاته بعيدًا عن الوحي هو امتلاك للوسائل التي تصبح عاجزة عن إبصار الأهداف، وبذلك تضل الطريق، فتنقلب الوسائل بحد ذاتها إلى أهداف، وعندها يصبح الإنسان في خدمة الحضارة يبرز ويتضخم دور الإنسان المكلف، ويغيب ويتضاءل دور الإنسان المكرم، ويبدو لي أننا كحضارة إسلامية تخلفنا لأننا نعيش عالم الأهداف والغايات والشعارات في غياب الوسائل، في الوقت نفسه فإن الحضارة الغربية هي حضارة وسائل جعلت من الإنسان نفسه وسيلة محرومة من الغايات والمقاصد الكلية.

نتائج الدراسة: (أ) مثاليات يؤمن بها المجتمع الأمريكي

- وافق ٨٧٪ من عينة الدراسة على أنه من الأهمية بمكان تعليم الأطفال الأمريكان أن قدر الولايات المتحدة أنها قدوة ونموذج يقتدي به العالم.
- وافق ٩٤٪ من عينة الدراسة على أنه من المهم تعليم الأطفال أن الإسهام الأمريكي الأكبر في حياة العالم كله هي أنها حققت الحرية لشعوب العالم، وتسعى لدعم الليبرالية بمعناها الواسع.
- وافق ٩٢٪ من عينة الدراسة على أن الأطفال يجب أن يتعلموا أن الفلسفة الأمريكية تقلص دور الحكومة إلى أقصى حد ممكن وتعظم من دور الأفراد، فحريات الأفراد لا تتحقق مع زيادة التدخل الحكومي في كل شيء.
- وافق ٩٥٪ من عينة الدراسة على أهمية تعليم الأطفال حقيقة أن المجتمع الأمريكي بوتقة لصهر حضارات مختلفة في قالب واحد، وأن هذا المبدأ يميز المجتمع الأمريكي أكثر من أي مجتمع آخر.

- وافق ٩٦٪ من عينة الدراسة على أهمية تعليم الأطفال حقيقة أن هذا المجتمع يقوم على تكافؤ الفرص، وحق كل مجتهد في تحقيق فرص الحياة التي يرغبها.

- وافق ٩٥٪ من عينة الدراسة على مبدأ أن الديمقراطية تظل قوية بقوة المواطنين وحقهم في الممارسات الديمقراطية.

تمثل النتائج الست السابقة مثاليات ينشدها المجتمع الأمريكي، وهي تمثل تراث اجتماعي سياسي يتم انتقاله من جيل إلى جيل ولكن ماذا عن الواقع المعاش؟

المستقبل المظلم:

- وافق أكثر من ٥٠٪ على أن المجتمع الأمريكي في طريقه إلى الانهيار، وأنه يسعى إلى ذلك بسرعة، كما أن هناك حالة من التشاؤم العام تسود مجتمع الدراسة بشأن المستقبل، ومن أهم النتائج المؤيدة لذلك ما يلي:

- هناك ٧٥٪ من عينة الدراسة لا يثقون في الحكومة وتوجهاتها، وقدرتها على اتخاذ قرار صائب.

- ٦٣٪ يعتقدون أن الحكومة تتحكم في الحياة اليومية للمواطنين، وهذا لا يجعلها حكومة ديمقراطية بالمرة.

- أكثر من ٥٠٪ يرون أن المواطن العادي مغلوب على أمره، وليس له أي كلمة فيما تقرره الحكومة.

- ٦٨٪ من عينة الدراسة يرون أن نظام الضرائب غير عادل.

- أكثر من ٥٠٪ يرون أن الحكومة الأمريكية تعمل ضد الدين.

- ٦٥٪ من الأمريكان يرون أن قادة الحكومة الأمريكية غير أكفاء، على الرغم من أن فلسفة الحكم عالية الكفاءة.

- ٧٠٪ من الأمريكان يرون أن الكونجرس يعمل بعيدًا عن اهتمامات رجل الشارع العادي.

- ٨٠٪ من المبحوثين يرون أن القادة مهتمون ببناء صورتهم الذهنية أكثر من اهتمامهم بحل المشكلات العامة.

- وافق ٦٤٪ من مجتمع الدراسة على أن القادة في كل المجالات في الحياة الأمريكية وليس في الحكومة فقط غير معنيين بالقيم والأخلاق، وأن صاحب القرار في أي موقع له أولويات خاصة على حساب الأولويات العامة.

- ٨٠٪ من مجتمع الدراسة يرى أن المجتمع الأمريكي تديره شبكة من المصالح الخاصة تضم جماعات اللوبي الصهيوني وكبار المسئولين ووسائل الإعلام الكبرى.

القضايا العرقية:

- في حين يرى ٦٥٪ من البيض أن حياة السود تتطور يومًا بعد يوم، إلا أن أقلية من السود ٣٢٪ لا يوافقون على ذلك.

- ٨٠٪ من البيض والسود يعتقدون أن التنوع العرقي والثقافي يعمل لصالح الثراء الاجتماعي، كما يرى ٧٥٪ من البيض والسود تقريبًا أهمية المساواة بين البيض والسود.

- ٩٠٪ من مجتمع الدراسة يرون أن معاملة الناس وفق معيار واحد يمثل التزامًا ومبدأ غاية في الأهمية.

- ٣٠٪ فقط من مجتمع الدراسة يرى أن الشذوذ الجنسي لا يجب التسامح بشأنه من الناحية القانونية في حين يرى ٧٠٪ أن هذا الشذوذ من طبيعة الحياة، وأنه حق فردي مثل أي حق آخر.

- أكثر من ٥٠٪ من مجتمع الدراسة يؤكد حق الشواذ جنسيًّا في ممارسة حقوقهم في الحياة العامة مثل العمل، والخدمة العسكرية، والانتخاب، والترشيح للمناصب السياسية ... إلخ.

- اعترض ٧٠٪ من مجتمع الدراسة على مقولة تشير إلى أن الإيدز عقاب من الله للشواذ.

أظهرت الدراسة أن هناك تيارين رئيسيين في الثقافة السياسية الأمريكية: الأول هو عالم المثال الذي يجمع نظرة الأمريكي لما ينبغي أن يكون عليه الحال، وعالم الواقع المليء بالانتكاسات والمصائب، ففي الوقت الذي يرى فيه المجتمع الأمريكي أن قدر أمريكا هي الزعامة والصدارة، ينظر إلى الواقع فيراه مليء بالأشواك، فالمستقبل مظلم والقادة غير ديمقراطيين ولا دينيين، والشعب لا يرى في الشذوذ الجنسي خطيئة، بل ويرى أن من حق الشواذ التمتع بكل الحقوق.

وحيث إن الدراسة لم تتعامل مع السياسة الخارجية الأمريكية فإنه من الصعب التكهن بحكم الرأي العام الأمريكي على أداء القادة الأمريكان في المجال الخارجي، لكن أي مدقق محايد سوف يرى أن أكثر جوانب الصورة إظلامًا هي تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية التي لم تستجب لأي معيار قانوني أو أخلاقي عادل، ولكنها تنطلق من منظور المصلحة الأمريكية والإسرائيلية الضيقة، وهذا ما يجعلها بمنأى عن تبوء مكان الزعامة لمستقبل حضارة العالم.

الخلل في المقاصد الكلية:

المتأمل لعالم المثال وعالم الواقع كما عبرت عنه دراسة الثقافة السياسية الأمريكية يجد أن هناك فجوة بين واقع المجتمع والحلم الذي يعيش من أجله المجتمع، ولكن أي محاولة لتفكيك هذا الحلم وتحليله وبيان مقاصده الكلية ربما تنتهي إلى أن الوصول إليه وتحقيقه مدعاة إلى نشوء واقع أسوأ بكثير مما عليه حال القوم اليوم، فالحرية المطلقة التي يتغنون بها هي الأصل في كل أنواع الفساد الأخلاقي والديني والاجتماعي والسياسي والتربوي التي يعانون منها. ومرد ذلك كله إلى الخلل البين في معادلة الحضارة والثقافة، فأهداف هذه المعادلة ومقاصدها الكلية لابد أن تكون ربانية المصدر مدعمة لها أو على الأقل غير متعارضة معها فهو القائل ﴿ **أَلَا يَعْلَمُ مَنْ**

خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ الملك (١٤)، وهو القائل أيضًا ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ فصلت (٥٣)، فالوحي يحدد الأهداف، والعقل يكشف السنن، ويبدع الوسائل التي تحقق الأهداف، وستظل الحضارة الأمريكية والغربية بعامة تلهث وراء سراب، وكلما ظنت أنها اقتربت منه زادت مشكلاتها، وتعقدت.

ما أودّ الإشارة إليه في هذا السياق أن أمّ مشاكل الحضارة الغربية هي أن عالم المثال هو نفسه سبب الداء وأن الحاضر السيئ ليس إلا تعبيرًا عن جزء من الكل الأسوأ، ولكن ماذا عن عالمنا الإسلامي.

الحضارة الإسلامية وموطن الخلل:

إن دراسة أحوال المسلمين لابد أن تؤدي إلى قناعة بأن مصابنا العزيز ليس هو الإسلام، وإنما كان دائمًا الثقافة الإسلامية والحضارة الإسلامية، فالإسلام سليم قوي موفور العافية، ولكن هذين الأثرين اللذين نميا به وتربيا عليه وهما الحضارة والثقافة هما اللذان يشكوان الألم، لقد كانت ولازالت الحضارة الإسلامية تشكو علتها والثقافة الإسلامية تبكي محنتها وكانتا في تلك الشكوى وذلك البكاء تتطلعان إلى الإسلام بذاته تحنان إليه وترجوان شفاءهما عنده، وفى هذا السياق خطب أحد عظماء المسلمين في الناس منذ قرن من الزمان مبينًا أن أسباب تقدم المسلمين هي دين الإسلام، ولما انهى محاضرته تقدم إليه أحد الحذاق من ذوي النكتة من نبهاء الحاضرين ورجا منه أن يتم حديثه ببيان أسباب تأخر المسلمين فقال الأستاذ العظيم هذا لا يكون إلا في محاضرة تُلقى خارج البلاد الإسلامية وأنها لنكتة بديعة وجواب رائع كأنه ينظر إلى المسلمين بما هم عليه من فساد ناشئ في ذواتهم لا يحتملون أن توصف أسباب ذلك الفساد بين ظهرانيهم، لأنها تمس كل شيء منهم وقد امتزجت بهم وبأوضاعهم حتى أصبحت منهم بمنزلة أنفسهم يثورون لذكرها ويحاربون دون نزعها فلا يصح أن يبتدئ ذلك إلا في أرض معبدة، كما ابتدأت دعوة العروة الوثقى، وتدور الأيام ويأتي أحد تلاميذ الإمام محمد عبده، الأمير شكيب أرسلان

(١٨٦٩-١٩٤٦م) ويكتب رسالته بعنوان: "لماذا تأخر المسلمون، ولماذا تقدم غيرهم" فكانت أول مرة كتبت فيها هذه المشكلة على صورة واضحة صميمة.

وقد أوضح أرسلان الفرق بين الدين والمدنية منصرفًا إلى ما كان لليونان والرومان من الرقي والعظمة قبل أن تدين هاتان الأمتان بالدين المسيحي، وما آل إليه أمرهما من الانحطاط بعد أن تنصرتا محاولاً تبرئة المسيحية من ذلك، وإرجاع الأمور إلى قوانين عامة من أحوال الأمم نتقدم بمقتضاها ونتأخر، وديانتها في دوري التقدم والتأخر واحدة، ويبدو أن أرسلان قد خلق مشكلة من نوع آخر؛ إذ فصل بين الدين والمدنية، وكأن كلاً منهما لا يؤثر ولا يتأثر بالآخر، وإذا كان الحال كذلك في المثال الذي طرحه فهو لا ينطبق على الإسلام وعلاقته بحضارة المسلمين، وهو نفسه يرى أن الإسلام هو السبب في رقي المسلمين وأعراضهم عنه هو السبب في انحطاطهم، ويبدو أن العلامة بن خلدون هو أفضل من فسر هذه الإشكالية، حينما نقب عن علة العلل، ورفض تفسير انحطاط الحضارة الإسلامية بما آلت إليه نظم الحكم وصور الدول، وما شاع من فساد الخلق، وتفكك الروابط الاجتماعية، ونظر إلى كل هذه العلل باعتبارها آثارًا لعلة أصيلة وحيدة هي النفس الفردية التي اختلت عقيدتها وأعوج سلوكها وهدأت حرارة إيمانها، ولعل جمال هذا التحليل الفردي لمشكلة الحضارة يفسر عقدة النقص لدى الإنسان المسلم تجاه الإنسان الغربي، ففقدان قوة العقيدة وحرارة الإيمان جعلتنا ننسى أنفسنا ونقلد غيرنا وهيهات أن تقوم لنا حضارة ونحن لا ندري من نحن؟ فهل ينطبق على مسلمي اليوم قوله تعالى: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ صدق الله العظيم.

الإنترنت تتحدى العالم(*)

لم يشهد العالم في العصر الحديث تطورًا تكنولوجيًّا غاص في أعماق المجتمع وحمل معه بوادر تغيير اجتماعي وتطور حضاري وغزو ثقافي مثل الإنترنت. ولا يزال العالم يعيش مرحلة ما قبل الاستقرار بشأن هذه الظاهرة التكنولوجية الإعلامية الجديدة. ولعل إيجابياتها المتعاظمة ومخاطرها الواضحة خلقت ردود أفعال متباينة إزاءها، فالدولة مثل الفرد يصعب عليها أن تتخذ موقفًا إزاء ظاهرة لم تتحدد معالمها بعد.

والسؤال هو هل تسيطر التكنولوجيا على المجتمع؟ أم أن المجتمع يوظف التكنولوجيا لصالحه؟ بعبارة أخرى هل يصبح المجتمع ضحية التكنولوجيا؟ على أية حال، فإن الإنترنت مثل أي مستحدث تكنولوجي لها دورة حياة لن تتخطاها، فقد تجاوزت مرحلة دخول السوق الدولي منذ أوائل التسعينيات من هذا القرن حين بدأت الدول القائدة وقادة الرأي في هذه الدول في استخدام الإنترنت، ومع ظهور جدواها على المستوى العلمي والثقافي والاقتصادي والتقني انتقلت إلى مرحلة النمو، إذ يشهد كل يوم جديد مستخدمين جدد لهذه الوسيلة التكنولوجية الفكرية الجديدة. وستظل هذه المرحلة ما دام هناك توسع في الإقبال على هذه الخدمة سواء من قِبَل مقدمي المعلومات أو المستفيدين منها إلى أن يتشبع المجتمع الدولي ويصل إلى مرحلة الاستقرار والنضج ولسوف تهيمن الإنترنت على سوق

(*) جريدة البيان- ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٨.

المعلومات في عالم اليوم إلى أن يظهر بديل جديد يهدد بقاءها أو تبدأ في الانزواء ليحل محلها عملاق جديد أكثر قدرة على إشباع احتياجات البشر وأيسر في الاستخدام وأقل تكلفة، ولكن إلى أن يأتي هذا اليوم ستظل الإنترنت تتحدى العالم.

تحديات خلقتها الإنترنت:

لا يستطيع منصف أيًا كان انتماؤه الثقافي والديني أن ينكر الإيجابيات التي أتت بها الإنترنت، ومن وجهة نظر إسلامية بحتة تمثل هذه الوسيلة أداة لتحقيق إرادة الله في تعريف شعوب العالم بعضهم بالبعض الآخر: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ ﴾، ولكن الكارثة يمكن أن تقع.

إذًا تعرفنا نحن عليهم ولم ننجح في تعريفهم بنا. هنا نقع في إشكالية الغزو الثقافي؛ فالتعارف الذي نصت عليه الآية يحمل معنى التفاعل والتبادل المشترك للأفكار والثقافات. فهل نحن قادرون على ذلك؟ هذا هو التحدي الأول ويعني أن كم ونوع المعلومات والمعارف التي نتلقاها أكبر آلاف المرات من كم ونوع المعلومات التي نقدمها عبر هذه الوسيلة وهنا نقع فريسة للآخر الذي يمكن أن يمحو أي شيء، وكل شيء بما في ذلك اللغة والثقافة والقيم ونمط الحياة والشخصية.

ومنذ سنوات قليلة مضت كان العالم منقسمًا إلى شمال وجنوب وفى ظل حركة عدم الانحياز طالبت دول الجنوب بتدفق إعلامي ومعلوماتي متوازن فيما عُرف باسم النظام الإعلامي الدولي الجديد، ولكن مع انهيار الكتلة الشرقية وأفول نجم حركة عدم الانحياز وسيادة نموذج القطب الواحد لم تعد هذه الدعوى قائمة على الرغم من ازدياد حدة الخلل ليس فقط بين الشمال والجنوب ولكن بين الشمال والشمال نفسه.

أما التحدي الثاني الذي لا يقل أهمية فهو تهديد الأمن القومي، وقد عبّرت دول

المجموعة الأوربية ذاتها عن تعرض سيادتها لتهديد محتمل نتيجة لاستخدام الإنترنت في نشر المعلومات الخاصة بالجماعات الإرهابية وتجارة المخدرات وصناعة المفرقعات وغيرها من الأنشطة التي تهدد أمن الدولة.

تهديد الاستقرار الاقتصادي للدول من خلال نشر الموضوعات الدعائية المغرضة وإساءة استخدام بطاقات الائتمان.

الإساءة إلى سمعة الدول والشركات والأفراد والماركات التجارية من خلال الإعلانات الهدامة التي تنشر وتذاع مستهدفة الماركات المنافسة أو الدول المنافسة.

إساءة التعامل مع حقوق الملكية الفكرية للأعمال الفنية والمؤلفات العلمية وقواعد البيانات والموسوعات وغيرها من المصنفات الفنية.

الإساءة لكرامة الإنسان، خاصة الأقليات واستخدام الإنترنت كوسيلة للتمييز العنصري.

وليس أقل أهمية مما سبق استخدامها لبث مواد وموضوعات وصور ذات مضامين جنسية مثيرة مما يؤثر سلبًا على الشباب في بقاع مختلفة من المعمورة.

ونتيجة لعموم الشكوى وعدم اقتصارها على ثقافة دون أخرى أو دولة دون سواها اتجهت دول العالم وإن كان بشكل فردي لاحتواء التحديات التي ولدتها هذه التكنولوجيا متعددة الأبعاد، ولما كانت نظرة كل دولة وتقييمها لهذه الظاهرة مرتبطة بثقافتها ورؤيتها لإيجابيات وسلبيات الظاهرة جاءت الاستجابات مختلفة.

تحديات التشريع:

في الوقت الذي بدأت فيه الكثير من دول العالم وضع تشريع يحكم مضمون الإنترنت، ويضبط حركة استخدامها لم تكن المشكلة في الهدف من التشريع ولكن لأي الظواهر نشرع؟ بعبارة أخرى لم تتفق وجهات نظر الحكومات بشأن توصيف ظاهرة الإنترنت، هل سيتم التعامل معها مثل وسائل البريد باعتبارها وسيلة بريد

إلكتروني؟ أم تخضع لنفس التشريعات المنظمة لوسائل الاتصال اللاسلكي بحكم استخدامها كوسيلة اتصال؟

هل ظهور الصحافة المطبوعة عبر هذه الوسيلة يجعلها أقرب إلى تشريعات الصحافة أم أن الأنسب هو تطبيق التشريعات الإذاعية والتليفزيونية على الإنترنت بعد دخولها عالم الإذاعة والتليفزيون؟ هل نتجاهل كل ذلك وننظر إلى هذه الظاهرة الجديدة من منظور مادي تكنولوجي بحت، ويتم التشريع لها دوليًّا مستفيدين بأسلوب التعامل القانوني مع صناعة الكمبيوتر؟ وأخيرًا ظهرت أصوات هنا وهناك ترى أهمية التعامل مع الظاهرة من منظور إعلاني تجاري بعد دخول المعلنين هذا العالم الإلكتروني الجديد؟

وقد ناقش (Peng Hwa Ang) الأستاذ بالجامعة التكنولوجية بسنغافورة في دراسة مهمة بعنوان: "أساليب تنظيم الدول للإنترنت: المناهج التي اتبعتها بعض دول العالم للاقتراب من هذه الظاهرة المتعددة الأبعاد"، وكانت أهم نتائج دراسته ما يلي:

- اختلاف استجابات الدول للتحديات التي خلفتها الإنترنت، وإن كان الباعث الأساسي ثقافي بالدرجة الأولى، فكل دولة تسعى لحماية هويتها.
- تحديات الإنترنت لا تهدد الدول الضعيفة فقط، ولكن القوى العظمى كذلك.
- تعاملت معظم الدول مع الإنترنت باعتبارها وسائل إعلام إلكترونية (إذاعية وتليفزيونية) أكثر من كونها أي شيء آخر، ومن ثم فإن التشريعات التي تحكم عمل الإذاعة والتليفزيون هي الأقرب للتطبيق مع الإنترنت.

ومن أهم التشريعات التي اتخذتها الدول للرقابة على الإنترنت ما يلي:

في الولايات المتحدة صاحبة أكبر تجربة في حرية الإعلام المسموع والمرئي صدر قانون يعاقب بالسجن أي مرسل أو متلقي للمواد الجنسية عبر الإنترنت، وفى خلال الأعوام الثلاثة الماضية أجرى مكتب التحقيقات الفيدرالية ٢٠٠ تحقيقًا أثمر عن ٦٦ حكمًا، والقبض على ٨٨ مجرمًا.

في فرنسا ظهرت محاولة شديدة التزمت من قبل الدولة تعطي البوليس الحق في مراقبة مضمون الإنترنت، وفى عام ١٩٩٦ أنشأت لجنة لهذا الغرض أوصت بضرورة التعاون الدولي لمراقبة المضمون، وتعظيم التواجد الفرنسي، ودعم اللغة والثقافة الفرنسية، وطالبت اللجنة بوضع ميثاق شرف دولي لاستخدام الإنترنت.

أصدرت سنغافورة تشريعًا لمراقبة بعض فئات مضمون الإنترنت، خاصة ما يتعلق بالدين أو العنصر أو السياسة، ويعطي الحكومة الحق في منع المواقع التي تهدد الأمن القومي، وتضم هذه المواقع مئة موقع أُطلقت عليها اسم القائمة السوداء وتحقق لها ذلك من خلال نظام – بروكسي.

تتعامل الصين بكل حزم مع أي مواد سياسية أو دينية أو ثقافية، ويتدرج عقاب منتهكي التشريع الصيني من الإنذار إلى الغرامة التي تبلغ ١٥.٠٠٠ ين (ما يعادل أجر عامل صيني لمدة عام كامل).

في كوريا الجنوبية يحق لوزير الإعلام أن يصدر أوامره بحذف أو مصادرة أي مضمون يشتبه في إساءته للجمهور، أو تعارضه مع السياسة العامة للدولة، خاصة ما يتعلق بالدعاية المضادة أو المواد التي تبدي تعاطفًا مع كوريا الشمالية. وفى ضوء هذا القانون تم مصادرة ٢٢٠.٠٠٠ رسالة قدمتها إحدى الجهات العاملة في تقديم المعلومات خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٦.

أصدرت ألمانيا حديثًا قانون الوسائط المتعددة الذي يحظر الدعاية المضادة، كما يحظر الاستخدام الجنسي للانترنت، ويرفض أي مادة تتعلق بالهولي كوست.

وينبغي لنا أن نتساءل أين نحن من هذه الظاهرة؟ إن أخوف ما نخافه هو الاتجاه إلى أحكام الرقابة على واحد من أهم مصادر المعلومات، و التطوير العلمي والتقني في عالم اليوم تحت دعاوى الأمن القومي أو ما شابه، مما يحيل هذه المجتمعات إلى جزر منعزلة عن التفاعل الإيجابي العالمي، وعلى الجانب الآخر فإن شيوع استخدام

وتبني هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة دون قيد أو شرط سوف يحمل في طياته احتمال فوضى اجتماعية يمكن أن تهدد الهوية الثقافية لمجتمعاتنا، وتصبح المعادلة الصعبة هي كيف نتعامل مع الإنترنت لتحقيق أقصى فائدة ممكنة في ظل أقل الخسائر المتوقعة؟ ولن نصل إلى ذلك ما لم نخضع تحديات الظاهرة للبحث الجاد حتى نحافظ على ثقافة الإسلام والعرب، لنكون بحق خير أمة أُخرجت للناس.

العرب والتجارة الإلكترونية(*)

التساؤلات المطروحة أمام رجال الصناعة والتجارة والأعمال العرب هي أين نحن من عصر التجارة الإلكترونية العالمية؟ وإلى أي مدى تمثل التجارة الإلكترونية فرصة يجب اغتنامها أم تهديد ينبغي تحديه؟ وهل البيئة العربية سياسيًّا وقانونيًّا واقتصاديًّا بوضعها الحالي تمثل تربة خصبة لإنبات وإنعاش التجارة الإلكترونية؟ ما القوانين ومواثيق الشرف التي يجب تعديلها أو إلغاؤها، وتلك التي يجب صناعتها؟ الحقيقية التي يجب أن يتعامل معها قطاع التجارة والأعمال العرب هي أن هناك تحولاً جوهريًّا في شكل ومضمون التجارة العالمية، وأن الأداة الرئيسة لهذا التحول هي الإنترنت.

فكما شهد العالم هذا التحول في مجالات الاتصال والإعلام والتعليم والرعاية الصحية والترفيه وتمضية وقت الفراغ بفضل الإنترنت فإن دنيا التجارة والأعمال يشهد هو الآخر ثورة في العمليات والتبادلات التجارية على مستوى العالم، وإذا كانت الإنترنت تقوم على اللامركزية في الملكية والإنتاج والتشغيل، بمعنى أنها ملك الجميع، ويديرها الجميع لتحقيق أغراض متباينة، فإن ثورة التجارة الإلكترونية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وربما كانت البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والقانونية الأمريكية هي الباعث لهذه الثورة، فهي بيئة مناسبة لدفع التدفق التجاري الدولي بلا قيود، وكما أن التدفق الإعلامي الحر يحقق مصالح صاحب المعلومة على

(*) جريدة البيان– ٣٠/ ٤/ ١٩٩٩.

حساب متلقيها فإن التدفق التجاري الحر يأتي على حساب الأضعف اقتصاديًا ولصالح الأقوى.

ولو تتبعنا اهتمام القيادة الأمريكية بهذا الشأن لوجدنا الرئيس الأمريكي يؤكد على أن عصر المعلومات قد قدّم فرصة عالمية للاقتصاد العالمي ترتكز على الأفكار والإبداع أكثر من ارتكازها على أي شيء آخر. وأن هذه الفرصة الذهبية تعود بالفائدة على الأفراد والمؤسسات والدول، أما آل جور نائب الرئيس الأمريكي فيقول إن التجارة الإلكترونية من خلال الإنترنت في تزايد مستمر، وتحقق معدل نمو يصل إلى ٣٠٠٪ سنويًا، وإن قيمة التبادل التجاري عبر الإنترنت سوف تصل إلى مئات البلايين من الدولارات، هي قيمة السلع والخدمات والأفكار التي يتم تسويقها، ويضيف آل جور بأن تنمية بيئة مناسبة للتجارة الإلكترونية سوف يحيل جهاز الكمبيوتر إلى نافذة مفتوحة لكل أنواع التعاملات التجارية الكبيرة والصغيرة في السلع، كما في الخدمات والأفكار بين الأفراد والمؤسسات والدول والنظم، أما وزير التجارة في الإدارة الأمريكية "بيل ديلي" فيعزز من مكانة القطاع الخاص والمبادرات الخاصة لإيجاد البيئة الدولية المناسبة للتجارة الإلكترونية، ويرى أن دور الدولة يجب أن يتقلص إلى أبعد الحدود، وأن يقتصر دور الدولة على الدور التعاقدي بدلاً من الدور التشريعي.

أهم متطلبات التجارة الإلكترونية:

القاعدة الأساسية هي أن اللحاق بثورة التجارة الإلكترونية من جانب العرب تمثل ضرورة لا غنى عنها، وأنّ اختصار الزمن، وتهيئة البيئة اقتصاديًا وقانونيًا وتكنولوجيًا للتعامل مع هذه الثورة كشركاء أفضل مئة مرة من الانتظار والاقتصار على لعب دور المتفرج الوديع، ويصبح التساؤل ماذا يجب أن نفعل لنحصد بعضًا من ثمار الثورة؟

إتاحة الفرصة الكاملة للقطاع الخاص عن قناعة بأن السوق هو الحكم النهائي، وأن قوى العرض والطلب كفيلة بالإبقاء على المنتج الجيد، وسحب المنتجات السيئة

من الأسواق، وعلى الرغم من أن التخصيصية تمثل إحدى أكثر المستجدات ثورية في التاريخ الحديث للسياسة الاقتصادية إلا أن "آدم سميث" كتب منذ عام ١٧٧٦ في كتابه (ثروة الأمم) يقول: "لا توجد شخصيتان تبدوان أكثر تناقضًا من شخصية التاجر والحاكم؛ لأن الناس أكثر سخاء بثروات الآخرين منهم بثرواتهم الخاصة".

كما لاحظ "سميث" أن الإدارة العامة مهملة ومسرفة، ونتيجة لذلك فقد أوصى بنقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، والتخصيصية والتحرير الاقتصادي ليست ظاهرة سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية فحسب بل إنها أيضًا ظاهرة قانونية ولا يجب أن يُفهم منها أنها بمثابة تفتيت أوصال الدولة، كما يدّعي أصحاب الفكر المعارض لها، فالواقع أن ما اكتسبته الدولة العربية من حجم مع تزايد ملكيتها للقطاع العام قد خسرته من جانب الكفاءة، فقوة الدولة مثل قيمة النقود تمامًا تتلاشى مع ازدياد ضخامتها، وقد ترتب على زيادة تدخل الدولة في الاقتصاد ترهلها وعدم فاعليتها، كما أن صغر حجم الحكومة وضآلة حجم ملكية الدولة ليس دومًا من علامات ضعفها بل غالبًا ما يساعدان على قوة الدولة، وتأخذ التخصيصية ثلاثة أشكال رئيسة.

أساليب التخصيصية:

نقل ملكية المنشآت العامة كليًّا أو جزئيًّا من القطاع العام إلى الخاص، وهذا ما يُطلق عليه التصرفية؛ بمعنى تصرف الدولة في ملكية المنشآت العامة، وقد تتم التصرفية ببيع المنشأ إلى القطاع الخاص، وقد تتخذ صورة تحويل المنشأة إلى شركة مساهمه مع بيع جزء من الأسهم إلى القطاع الخاص واحتفاظ الدولة بأغلبية الأسهم أو أقليتها.

نقل إدارة المنشآت العامة إلى القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية في يد الدولة، وقد يتم ذلك عن طريق تأجير المنشاة مقابل مبلغ ثابت تحصل عليه الدولة، وقد يتم عن طريق عقد إدارة يتولى فيه القطاع الخاص إدارة المنشاة على أن يتقاسم الربح

الصافي مع الدولة، وقد يتم عن طريق عقد امتياز، حيث يلتزم القطاع الخاص بأداء خدمة معينة مقابل مبلغ ثابت تدفعه الدولة.

تحرير النشاط الاقتصادي من القيود التي تنتقص من حق الملكية الفردية، ويلاحظ أن التخصيصية في هذه الحالة لا شأن لها بملكية المنشآت العامة أو إدارتها، ولكنها تتعلق بإزالة كل القيود التي تفرضها الدولة على الملكية الفردية، بهذا المعنى يعتبر من قبيل التخصيصية تشجيع القطاع الخاص وتحريره من القيود التي تعرقل نشاطه وكذلك إلغاء نظام التوريد الجبري الذي تفرضه بعض الدول العربية على المنتجين الزراعيين بسعر أقل من السعر السائد في السوق الحرة.

إن المطلب الأول لدخول العرب عصر التجارة الإلكترونية هو تحرير الاقتصاد والتجارة من أية قيود تعرقل حرية الملكية والإدارة والتدفق الحر للسلع والخدمات والأفكار، ويتطلب ذلك انسحاب الدولة تدريجيًّا من إدارة الاقتصاد واقتصارها على إدارة السياسة.

تبني تكنولوجيا الاتصال الحديثة، إذ بدون فهم ثورة المعلومات المعاصرة وحسن التعامل معها إنتاجًا واستهلاكًا سيظل العرب على هامش الثورة.

ومن نفل القول التأكيد على أن الإنترنت يقع في القلب من هذه الثورة، وإذا كانت التجارة الإلكترونية من حيث المفهوم تعني إجراء كل ما يتعلق بحركة التبادل التجاري إلكترونيًّا فإن العمود الفقري لزيادة نصيب العرب في سوق التجارة الدولي هو الإلمام بقواعد اللعبة الإلكترونية كما يحدث عبر الإنترنت.

إلا أنه من الواضح أن نسبة كبيرة من قطاع التجارة والأعمال لا يزال يتعامل مع الإنترنت باعتبارها من كماليات المكان، وليس من ضروريات العصر وتحدياته فضلاً عن غياب الكوادر المدربة للتعامل مع هذه الشبكة، وتثير هذه القضية كل ما يتعلق ببيئة الاتصال في العالم العربي، وبخاصة شبكات التليفونات وتكنولوجيا المعلومات.

إعادة النظر في القوانين الحاكمة لحركة التبادل التجاري يمثل المتطلب الثالث للتجارة الإلكترونية العربية، فلا أظن أن المتاح من قوانين الجمارك والضرائب وطرق الدفع المتاحة تناسب الصفقات التجارية الإلكترونية، بيد أن ذلك لا يعني إلغاء الجمارك أو الضرائب بقدر ما يدعو إلى إعادة النظر فيما هو متاح، فنظام الدفع الجديد عبر الإنترنت فيما يُعرف باسم النقود الإلكترونية والبطاقة الذكية وغيرها من مستحدثات إنهاء المعاملات التجارية والبنكية الإلكترونية تمثل تحديًا، أما قطاع التجارة العرب الذي عليه ليس فقط فهم ما يحدث ولكن على الأقل المساهمة في صناعته.

فالولايات المتحدة تبذل جهدها لدى منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات العالمية منذ عام ١٩٩٧ لوضع المبادئ الحاكمة لبيئة وقوانين التجارة الإلكترونية، وكالعادة نتمهل نحن العرب الخطى إلى أن نتعامل مع واقع مفروض علينا بدلاً من أن نشارك في صياغته.

تقييم أولي لمؤتمر الثقافة العربي(*)

يأتي انعقاد مؤتمر وزراء الثقافة والإعلام العرب بدولة الإمارات العربية المتحدة تعبيرًا عن إرادة عربية ناضجة لدخول القرن الحادي والعشرين بروح جديدة وثقافة عربية وإسلامية تأبى ألا أن تعبر عن نفسها وسط تحديات العولمة. ونأمل أن يمثل هذا المؤتمر نقطة تحول حقيقية في تاريخ الثقافة العربية تنقلها من وضعية التلقي إلى وضعية الإرسال، ومن السكون إلى الحركة، ومن الاستسلام إلى المجابهة، ومن رد الفعل إلى الفعل، ولعل قيمة هذا المؤتمر تنبع من مجموعة من الاعتبارات يأتي على رأسها:

- أنه يُعقد على أرض الإمارات التي عهد عنها دعوتها إلى التكامل العربي، والمحافظة على التراث الإسلامي والعربي، والتشديد على أهمية الهوية والشخصية العربية المستقلة غير التابعة.

- أن العرب يواجهون تحديات مجتمعية شاملة، لعل أكثرها خطورة هي تلك التي تسيء إلى إسلامهم وحضارتهم الإسلامية، وتطعنهم في إمكاناتهم الثقافية، وقدراتهم على دخول القرن الحادي والعشرين كأمة لها مستقبل، ولعل التوحد الثقافي يمثل البداية الطبيعية لمواجهة المأزق السياسي والاقتصادي العربي.

- أن الغرب لا يزال يدرك الثقافة العربية والإسلامية من منظور القوالب الجامدة المبنية على معلومات مشوهة وحقائق منقوصة، ولعل جوهر هذا الإدراك

(*) جريدة البيان- ٤/ ١٢/ ١٩٩٨.

الخاطئ هو أن الإسلام وثقافته ذو طبيعة رجعية تصقل صاحبها بالعنف وتدفعه إلى العيش في الماضي، ومن ثم فإن العرب يعادون الحضارة المعاصرة وأدواتها وأصحابها، في الوقت الذي يمثل فيه الإسلام أعلى درجات التحضر والتحرر والتسامح والتعايش.

- يمثل انعقاد المؤتمر في حد ذاته نجاحًا وتحديًا لمقولة أن العرب اتفقوا على ألا يتفقوا. ونأمل أن يتفق المجتمعون ليس فقط على تحديد أولويات العمل الثقافي العربي المشترك، بل الأهم هو آليات التنفيذ التي تضمن جدية الأهداف وإمكانية تحقيقها.

- لا تستطيع أي دولة عربية منفردة أيًا كانت إمكاناتها أن تعبر عن الثقافة العربية مجتمعة في صراعها الحضاري العالمي، ومن هنا فإن قيمة العمل الثقافي العربي المشترك تكمن في تنمية القاسم المشترك بين العرب جميعًا وما أعظمه، مع الاعتراف بالخصوصيات المحلية التي تميز الشعوب العربية، فالتنوع الثقافي في إطار الوحـدة الحضارية يمثل أفضل الإستراتيجيـات للتعامل مع واقع الثقافة العربية المشتركة، خاصة في تعاملها مع الآخر الأجنبي، فالتعدد الثقافي العربي عامل إثراء وإخصاب أكثر منه عامل فرقة، لأنه تنوع في الفروع المنبثقة عن جذر واحد هو الإسلام، كما يتجسد في القرآن الكريم والسنة النبوية، وما نتج عنهما من حضارة وتاريخ إسلامي له طابعه المميز والفريد.

- من أهم خصائص ثورة المعلومات والإعلام المعاصرة أن التدفق الثقافي والإعلامي يسير في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب، ومن الدول المتقدمة تقنيًا إلى الدول الأقل تقدمًا، كما أنه يخضع لاحتكارات تمارسها الشركات المنتجة لتقنيات الاتصال ووكالات الأنباء، وغيرها من مصادر المعلومات التي توجد كلها خارج النطاق العربي، وتعتبر الولايات المتحدة الفاعل الأساسي في هذا النظام الإعلامي، حيث تسيطر سيطرة شبه مطلقة على مضمونه وأدواته وتملك ٧٥ ٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من البرامج التليفزيونية و ٩٠٪ من إجمالي الأخبار و ٨٥ ٪ من إنتاج

المعدات الإعلامية والإلكترونية، و٩٠٪ من المعلومات المخزنة في الحاسبات الإلكترونية، وتهيمن على البث المباشر عبر الأقمار الصناعية الذي لا تصمد أمامه عوائق التشويش المحلية، مما يعني أن النموذج الأمريكي سوف يسيطر على حياة الفرد العالمي من مأكل ومشرب وملبس وغيرها.

- ويأتي العالم العربي في المقدمة من حيث اعتماده على المنتجات الثقافية الغربية، إذ تشير إحصاءات اليونسكو إلى أن شبكات التليفزيون العربية تستورد ما بين ثلث إجمالي البث " كما في سوريا ومصر "، ونصف هذا الإجمالي "كما في تونس والجزائر"، أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد على نصف إجمالي المواد المذاعة، وتبلغ البرامج الأجنبية في لبنان ٧٠ ٪ من إجمالي البرامج الثقافية.

- إن أخطر ما في هذه البرامج الثقافية هو ذلك الذي يتجه إلى الطفل العربي، الذي يفتقر إلى أي حصانة تمنعه من أن يتشكل عقليًّا ونفسيًّا وتربويًّا وفق ما تبغاه البرامج الأجنبية، إذا أضفنا إلى هذا الخلل الثقافي القدرات الفائقة للقنوات الفضائية الأجنبية، وضعف إمكانات الإنتاج الثقافي والإعلامي العربي المشترك أدركنا حجم التحديات التي تواجه مؤتمر وزراء الثقافة والإعلام العرب.

- يمثل هذا المؤتمر صحوة ثقافية عربية أدركت تخلي اليونسكو عن رسالتها الخاصة بإعادة التوازن في التدفق الثقافي والإعلامي من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة للثقافة، وقصة تخلي اليونسكو عن موقفها ليست بخافية على أعضاء هذا المؤتمر، فقد انسحبت الولايات المتحدة وبريطانيا من اليونسكو إثر مناقشتها تقرير لجنة "ما كبرايد" في أوائل الثمانينيات لحمل منظمة دولية على تحجيم اندفاعها في اتجاه تصورت أنه يلحق الضرر بمصالحهما الإستراتيجية بعيدة المدى. فالهدف الإستراتيجي لهذا الاختراق الثقافي "الآنجلو – ساكسوني" أكثر من مجرد تحقيق مكسب مادي من تصدير السلع الثقافية، ولكنه يتمثل في فرض ثقافة الأقوى لتشكيل نمط حياة وشخصية وهوية الأضعف. فهل يستجيب مؤتمر وزراء الثقافة والعرب لهذا التحدي بتأسيس آلية عربية ثقافية تنجز ما أخفقت اليونسكو في إنجازه بضغط أمريكي بريطاني مشترك؟؟

- إن أكثر الكتابات العالمية شيوعًا في مجال التحولات الحادثة في النظام الدولي الحالي ترى أن هذه التحولات تدفع في اتجاه بلورة ثقافة عالمية موحدة ونموذج حضاري نمطي يفرض نفسه بقوة الأمر الواقع على العالم. وترفض هذه الكتابات فكرة التعددية الثقافية، وترى في التأكيد على الخصوصيات الثقافية خطرًا على البشرية؛ لأنه يؤدي إلى تغذية المشاعر المتطرفة والعنصرية، ويمثل حجر عثرة أمام صياغة فكر إنساني عالمي موحد يلبي حاجات الإنسان، بغض النظر عن دينه وجنسه ولغته. إلا أن الخطير في هذه الكتابات أنها ترى في الحضارة الغربية تجسيدًا حيًّا لهذا النمط الحضاري المأمول. وهو بلا شك أعلى درجات الهيمنة، ويحمل في طياته خطرًا على الثقافة والدين والقيم والنظام العربي ككل.

أسئلة تطرح نفسها على المؤتمر:

- هل يمكن أن تواجه الثقافة العربية تحديات الثقافة العالمية في غياب إنتاج ثقافي عربي قادر على اختراق العقل الغربي؟
- هل نواجه الثقافة الغربية من خلال التوجه نحو الداخل لتحصين العقل العربي؟
- على الرغم من أن أفضل ما يتمتع به العرب هو ثقافتهم المبنية على وحدة الدين واللغة والتراث المشترك لماذا يقل أو يختفي الإنتاج الثقافي المشترك؟
- ما هي آليات وقنوات التعبير عن الثقافة والإعلام العربي المشترك هل هي قناة فضائية عربية، صحيفة عربية، إذاعة عربية، المكاتب الإعلامية والثقافية العربية في الخارج، إنترنت عربي، أم كل هذا أم ماذا؟
- ما هي العلاقة بين هامش الحرية المتاح للمثقف والإعلامي العربي وقدرة الثقافة العربية على تحقيق الهدف منها؟
- هل يمكن لصناعة الثقافة والإعلام العربية أن تمثل مصدرًا حقيقيًّا للدخل يحقق التنوع في مصادر الدخل ويدفع إلى الاستقرار الاقتصادي؟
- كيف يمكن للعمل الثقافي العربي المشترك أن يقفز فوق الاعتبارات السياسية ولا يصطدم بالاختلافات الأيديولوجية؟

- كيف يمكن الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوربي المتعدد ثقافيًّا، والمتحد اقتصاديًّا؟
- هل من بين أولويات العمل الثقافي العربي المشترك التركيز على إعادة القدس للعرب؟
- يدرك المؤتمر أنه لا جودة للتخطيط الثقافي في غياب البحث العلمي.... فهل هناك تصور لمشروع بحثي مستقبلي يحدد أولويات العمل الثقافي ومخاطر الثقافة الغربية وأوجه تكامل الثقافة العربية؟
- كيف يمكن تقديم الثقافة الإسلامية والعربية باعتبارها ثقافة حوار لا صراع؟
- ما العلاقة بين نجاح العمل الثقافي المشترك وحرية الإبداع؟
- لماذا تؤدي الاختلافات الثقافية إلى خلافات سياسية في عالمنا العربي في حين تؤدي إلى الوحدة السياسية في عوالم أخرى؟
- ما هي الميزانية التي تكفل نجاح المشروع الثقافي المشترك الذي يمكن أن ينتهي إليه المؤتمر؟
- إذا كان المشروع الثقافي العربي الجديد يتطلب رؤية جديدة، فهل هناك كوادر إعلامية وثقافية تترجم هذه الرؤية إلى واقع؟
- ما هو دور المواطن العادي في تنفيذ هذا المشروع الثقافي؟
- هل هناك آلية لمتابعة نتائج هذا المؤتمر؟
- على أي نحو نريد للعالم أن يرانا ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين؟
- وأخيرًا كيف يمكن أن نواجه الدعاية المضادة ورد الفعل المضاد لما نريد أن نفعله؟

إن هذه بعض تساؤلات أثق في أنها تمثل جزءًا من كلٍّ، وربما لا تكون أهم الأسئلة، والمثقف العربي على ثقة من أن هذا المؤتمر الذي يتمتع بتمثيل رفيع في مستواه، وإعداد سابق متميز سوف يضع الثقافة العربية والإنسان العربي في الوضع اللائق بهما في عالم المستقبل.

مستقبل العالم وتعليم المستقبل(*)

"المدرسون والتدريس في عالم متغير" هو عنوان التقرير الدولي المعني بالتعليم والصادر عن اليونسكو لعام ١٩٩٨، يتكون التقرير من ١٧٨ صفحة ترصد هموم ٥٧ مليون مدرس في العالم يعملون في المراحل المختلفة للتعليم قبل الجامعي، ويختلف عما سبقه من تقارير في تركيزه على محور العملية التعليمية، وأعني به "المدرس"، ولعل العناية الفائقة بالمدرس في هذا التقرير جاءت من حقيقة التناقض البين بين توقعات المجتمع ومطالبته للارتقاء بالتعليم في نفس الوقت الذي نشهد فيه تراجعًا لمكانة وحقوق ودخل المدرس.

فالمنطق يرى أن أي محاولة للارتقاء بالتعليم وتطويره تتطلب إشباع احتياجات المدرس المعنوية والمادية، إلا أن الواقع يشهد بعكس ذلك، فالدعوة لتحسين المخرجات التعليمية تتصاعد ومكانة المدرس في السلم الاجتماعي تتوارى، وإذا كان التقرير الدولي للتعليم يعكس أحوال العالم في هذا المجال فربما كان الموقف في العالم العربي تحديدًا أكثر بروزًا وحدة من غيره، ولعله في غياب التوجه المجتمعي لإعادة التوازن لهذه المعادلة "المختلة" تصاعد الدعوة لجودة المخرجات التعليمية، ونسيان عصب هذه العملية وهو المدرس، قد دفع به إلى سد هذه الثغرات بأسلوبه الخاص فبات يبحث لنفسه وبنفسه عن مخرج يحقق له على الأقل الإشباع المادي، فكان التعليم في المنزل موازيًا للتعليم في المدرسة، الأمر الذي انعكس على شخصية المعلم والمتعلم وعلى تطور المجتمع نفسه.

(*) جريدة البيان– ٢٣/ ٤/ ١٩٩٩.

النتيجة التي ينتهي إليها التقرير الدولي هي أن المدرسين في العالم الثالث جميعهم لا تتوافر لهم بيئة العمل المناسبة، ففي كثير من البلاد الإفريقية تعاني المدارس من نقص المياه النظيفة والكهرباء والكتب الدراسية ووسائل التعليم التقليدية، ولنا أن نتصور حجم الفجوة التعليمية بين الفقراء والأغنياء من دول العالم في ظل تكنولوجيا الاتصال. ففي الوقت الذي تعمل فيه مدارس العالم المتقدم وفق نظم وشبكات المعلومات المتطورة تعيش مدارس العالم الفقير بمعزل عن الكهرباء والماء النظيف والكتب المدرسية، ولا يستطيع المدرس من دخله الشهري أن يشبع الحد الأدنى من احتياجاته العادية اليومية فضلاً تدني موقعه في السلم الاجتماعي.

الفجوة التعليمية خطر يتهدد العالم:

ما لم يشر إليه التقرير الدولي هو أن هذه الفجوة التعليمية بين دول العالم المتقدم والنامي تهدد استقرار مستقبل العالم؛ فالفجوة التعليمية بالضرورة مسئولة عن الفجوة العلمية كما أنها نتيجة لها، وكلاهما سبب ونتيجة للفجوة الاقتصادية، المشكلة أن هذه الفجوات كلها تتسع وتتشعب وتهدد كيان المجتمع الدولي في حاضره ومستقبله. والدعوة التي يجب أن تتبناها دول العالم النامي هي مطالبة العالم المتقدم بسد الفجوة التعليمية إذ لا تقل أهمية وخطورة عن الفجوة الاقتصادية، فالدعم الاقتصادي يحل مشاكل مادية عاجلة والدعم التعليمي ربما يساهم في تطوير إنسان العالم النامي لحل مشكلاته المادية اعتمادًا على نفسه، فهل يمكن تخفيض ميزانيات الدفاع وسباق التسلح والصواريخ عابرة القارات وأسلحة الدمار الشامل ولو بنسبة محدودة من أجل المساهمة في تضييق الفجوة التعليمية بين دول الشمال والجنوب.

إن ما خلص إليه بروفسور (John Smyth) محرر تقرير التعليم هو وجود مؤشرات محدودة جدًّا على استفادة نظم التعليم في العالم أجمع من خفض ميزانيات التسلح بعد انتهاء الحرب الباردة، ويبدو أنهم تفاءلوا أكثر من المتوقع في مساعدة الأقوياء للضعفاء في مجال التعليم، أما أمين عام اليونسكو فيرى أن مدرس التعليم

العام هو صاحب الدور الرئيس في خلق أجيال قادرة على تحقيق آمال البشرية في القرن القادم، وأن بناء مجتمع دولي آمن ومسئول اجتماعيًّا ومتسامح متوقف على قدر ما نمنحه لمدرس اليوم من رعاية واهتمام.

ولعل أحدًا لا يختلف مع هذا التوجه الإنساني الذي يحمل المعلم صيانة مستقبل العالم في القرن الحادي والعشرين إلا أنه وللأسف يبدو أن اليونسكو التي تلوم مجتمعات العالم لحرمانها المدرس من ضرورات الحياة التعليمية تقع في نفس المصيدة وهي أنها تضع على كاهله كل هذه الآمال الطموحة في الوقت الذي تتجاهل فيه أي برنامج عملي للارتقاء برأس الحربة في العملية التعليمية، فهل تتبنى اليونسكو الدعوة لسد الفجوة التعليمية بين دول العالم المتقدم والنامي، والأهم هو الدعوة لتحسين الأوضاع المهنية والتربوية لمدرسي العالم النامي بحيث لا يشعرون بالتجاهل من قبل مجتمعاتهم ومؤسساتهم التعليمية في نفس الوقت الذي نتحامل عليهم عند وقوع أي رذيلة في المجتمع.

لقد كانت قناعة اليونسكو بأهمية المدرس وأثره على مستقبل العالم وأمنه ورفاهته هي التي دفعت إلى تخصيص تقريرها الدولي المعني بالتعليم عن أوضاع المدرسين والمتأمل لهذا التقرير يستشعر الخطر على مستقبل المجتمع الدولي لأسباب تعود في جوهرها إلى الخلل الحادث في بيئة التعليم وعلى رأسها أوجه المعاناة التي يحياها مدرسو اليوم، وبخاصة في العالم النامي، ولا يقل عن ذلك أهمية ما يرصده التقرير من أوجه خلل بين الرفاهية التي ينعم فيها مدرسو العالم المتقدم والحرمان الذي يعانيه مدرسو العالم النامي، فنسبة التلاميذ دون الرابعة عشرة من عمرهم ممن لديهم جهاز كمبيوتر في منزلهم تصل إلى ٨٥٪ في كل من أسكتلندا وإنجلترا في حين لا يستطيع أغلب مدرسي العالم النامي من استخدام الكمبيوتر في مدارسهم.

إصلاح المعلم أولاً:

إن نظام التعليم ككل ليس إلا جزءًا من بناء مجتمعاتنا والمقارنة قد تكون غير سوية إذا عزلناه عن سياقه المجتمعي إلا أن الكثير من الدراسات المعنية بالإصلاح

الاجتماعي الشامل تؤكد على أن البداية الصحيحة هي في إصلاح نظام التعليم فهو سبب أكثر من كونه نتيجة لكل ما هو حادث في المجتمع، وإذا كان الأمر كذلك فإن ما أودّ أن أخلص إليه هو أن نقطة البدء في إصلاح النظام التعليمي ذاته هي إصلاح المعلم ورعايته، ففاقد الشيء لا يعطيه، وإذا عانى المدرس من فقر في بيئته التعليمية فكيف نتوقع من النظام التعليمي أن يقهر الفقر في المجتمع؟ وإذا كان لنا أن نبني مجتمعا دوليًّا آمنًا ومتسامحًا فلنبدأ بتضييق الفجوة التعليمية بين أغنياء العالم وفقرائه.

مستقبل الأمة في تعليمها (١ ـ ٣)(*)

ما أكثر المشكلات التي تواجه المجتمع العربي، وما أكثر المؤتمرات التي تُعقد بين الحين والآخر لتشخيص هذه المشكلات، وأغلب هذه المؤتمرات يدور حول التحديات أو نتائج هذه التحديات أو أساليب مواجهتها. ولا ينكر أحد أهمية هذه اللقاءات الفكرية التي تعبر في نفس الوقت عن ظاهرة صحية إن أُحسن التعامل معها. فالفكر دائمًا يسبق الحركة ويوجهها، وكلاهما يجب أن ينبثق من عقيدة، وهذه يجب أن يكون أساسها الوحي. وقد عبّر أحد المفكرين واصفًا حقيقة التحديات التي تواجه المجتمع العربي بأنها مثل شبكة الخيط المعقدة التي يؤدي جذب أحد أطرافها لحل إحدى المشكلات فينتهي إلى زيادة تعقيد شبكة الخيط فضلاً عن بقاء المشكلة المقصودة كما هي، وإن دلَّ ذلك على شيء فإنما يدل على أن هناك ترابط وثيق بين جملة المشكلات المعقدة والمتراكمة مما يتطلب بصيرة لدى متخذي القرار لتحديد علاقات التأثير والتأثر وللتفرقة بين المشكلة الأم وما يتفرع عنها، وكذلك التمييز بين الأسباب والظواهر والنتائج.

وقد يطرح هذا التفكير التساؤل الآتي: بافتراض وجود هذا التعقد والترابط بين مشكلات المجتمع العربي، فأي جوانب المشكلة أو بعبارة أخرى أي أطراف شبكة الخيط المعقدة يجب التعامل معها لتسهم في تفكيك الشبكة والانطلاق نحو حل العقد؟ ويبدو لي أن أمّ المشاكل هي تلك المرتبطة بالنظام التربوي والتعليمي العربي،

(*) جريدة الاتحاد– ٢٣/ ٣/ ١٩٩٨.

وأن البدء بقضايا التربية والتعليم يمثل منهجًا علميًّا نحو الاقتراب الأمثل لمعالجة باقي مشاكل المجتمع.

مركزية قضايا التعليم وأهميتها: تبدو الأهمية الإستراتيجية لقضايا التعليم للأسباب الآتية:

- أن الأمة العربية والإسلامية لا ينبغي أن تكون مجرد طرف مؤثر في التفاعل الثقافي العالمي، بل يجب أن تصير طرفًا قائدًا ورائدًا وموجهًا لهذا التفاعل، فهذه وظيفتها وليس لها بديل آخر إلا التبعية والانسحاق، وليس هناك من طريق لذلك سوى تبنى المنهج العلمي لمواجهة كل قضايانا، وهذه هي المهمة الأولى للنظام التربوي.

- تمثل المتغيرات التي يشهدها النظام العالمي في المرحلة الراهنة تحديات أمام النظام التعليمي العربي، ومن أهم هذه المتغيرات:

- الثورة العلمية والتكنولوجية والتي قوامها العقل البشري، إذ تعتمد على الخبرة والمعرفة التقنية، ومن هنا تبدو أهمية تطوير التعليم.

- تفجر المعرفة وتأثيرها على نظم التعليم، وظهور تخصصات بينية تجمع أكثر من تخصص علمي.

- سيطرة الآلة وقيامها بوظائف عقلية وعضلية، مما تطلب تغيير دور الإنسان من الإنتاج المباشر إلى دور الإنتاج غير المباشر الذي يعتمد على قوة الإنسان الذهنية والإبداعية.

- زيادة حدة المنافسة الاقتصادية العالمية، وهو ما يتطلب استجابة المناهج التعليمية لهذا التحدي.

- اتساع دائرة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- ثورة الاتصالات، وما صاحبها من مشكلات نفسية واجتماعية وقيمية، وفيما يلي نتناول أهم القضايا التعليمية.

ديمقراطية التعليم من أجل ديمقراطية المجتمع العربي:

ترتبط الديمقراطية بالتربية ارتباطًا وثيقًا؛ فالعلاقة بينهما دائرية تجعل التأثير بينهما متبادلاً، بحيث لا يمكن أن تتحقق ديمقراطية حقيقية إلا من خلال نظام تعليمي ديمقراطي بجميع عناصره ومكوناته، وفى الوقت نفسه لا يمكن أن يتحقق نظام تعليمي ديمقراطي إلا في مجتمع ديمقراطي تطبق فيه مبادئ الديمقراطية، وهنا يقول عبد الرحمن الكواكبي: "الحاصل أن العوام يذبحون أنفسهم بأيديهم بسبب الخوف الناشئ عن الجهل، فإذا ارتفع الجهل زال الخوف وانقلب الوضع، أي انقلب المستبد رغم طبعه إلى وكيل أمين يهاب الحساب ورئيس عادل يخشى الانتقام وأب رحيم يتلذذ بالتحابب".

إن قوة الارتباط بين ديمقراطية المجتمعات العربية وديمقراطية النظام التربوي العربي تنشأ من أن قيم الديمقراطية كلها تكاد تدور حول الإنسان بقيمته وحريته وذكاءه وفرديته في مواجهة المشاكل وتسامحه واعتداله وقبوله للآخر طالما أن مثل هذه القيم يندر أن توجد في مجتمع ما لم يتولاها النظام التربوي ليغرسها في عقول ونفوس الأطفال والشباب.

وإذا نظرنا إلى الديمقراطية كسلوك ومشاركة وجدنا أنفسنا متجهين إلى النظام التربوي، فبقدر وجود علاقة ديمقراطية بين سلوك المعلم والطالب وبقدر تشجيعه على المشاركة في الأنشطة المدرسية بقدر تنمية ديمقراطية المشاركة في المجتمع.

توصل "فوكوياما" إلى ثلاث حجج فسر بها الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية هي: الحجة الأولى أن الديمقراطية هي وحدها القادرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة المعقدة الناجمة عن طبيعة الاقتصاد، الحجة الثانية: هي ميل الديكتاتوريات أو نظام الحزب الواحد إلى التحلل بمضي الزمن والتحلل بسرعة أكبر حين تواجه مهمة إدارة مجتمع متقدم تكنولوجيا، الحجة الثالثة: وهي الأقوى فهي أن التصنيع الناجح يخلق مجتمعات للطبقة الوسطى المتعلمة التي تطالب بحقوقها، فالصلة بين التعليم والديمقراطية قد لمسها الكثيرون، ويبدو أن لها الأهمية الكبرى، فعدم المساواة في النظام ليست إلا نتيجة عدم تكافؤ فرص

نيل التعليم اللائق الذي يؤدي الافتقار إليه إلى أن يصبح المرء مواطنًا من الدرجة الثانية.

وتأثير التعليم في المواقف السياسية تأثير معقد غير أن ثمة أسبابًا تدعو إلى الاعتقاد بأن التعليم يخلق الظروف اللازمة للمجتمع الديمقراطي، فالمتعلمون يكتسبون إحساسًا بالكرامة، ويريدون أن تحترم الدولة، وأن يحترم غيرهم من المواطنين هذا الإحساس، ونفس المعنى السابق يشير إليه طه حسين بقوله " لسنا في حاجة إلى إثبات أن التعليم الأولي الإلزامي ركن أساسي من أركان الحياة الديمقراطية الصحيحة، فإذا كانت الديمقراطية مكلفة أن تضمن للأفراد الحرية كما ضمنت لهم الحياة فإن الحرية لا تستقيم مع الجهل، ولا تعايش الغفلة والغباء.

مظاهر غياب الديمقراطية في النظام التربوي العربي:

تتعدد مظاهر غياب ديمقراطية النظام التربوي العربي، ومن أهمها:

١- غياب المشاركة الشعبية في رسم السياسات التعليمية، وصنع القرار التعليمي، وأسلوب الإدارة التعليمية، ووضع المناهج والخطط والمقررات الدراسية.

٢- محدودية الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام العربية في مناقشة قضايا التعليم، وعرض وجهات النظر المختلفة التي تعكس التوجهات الحقيقية للرأي العام.

٣- بناء وفلسفة النظام التربوي العربي الذي لا يسمح بحرية كافية للفرد العربي لاختيار الفرص التعليمية المناسبة لإمكانياته وقدراته وعدم المساواة في توزيع الفرص والخدمات التعليمية للدرجة التي تميز آل الحضر عن الريف والأغنياء عن الفقراء.

٤- أحادية التوجه الكمي أو اتباع إستراتيجية النمو الكمي للتعليم على حساب نوعيته، الكم ليس له معنى دون كيف، والكيف ليس له مبرر اجتماعي وإنساني دون التوسع الكمي لتحقيق تكافؤ الفرص، وهذا هو ما انتهى إليه الإعلان

العالمي للتربية للجميع؛ إذ رفض التحكيم بين الكم والكيف واعتبرهما وجهان متكاملان لعملة واحدة أي سياسة واحدة.

٥- عدم قدرة النظام التربوي العربي حتى الآن على استيعاب الأطفال في التعليم النظامي، ففي تقرير عن تطوير وتحديث التعليم الذي قامت به اللجنة المصرية الأمريكية الصادر عام ١٩٨٠ نجد أن نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي حوالي ٨٦.٢٪ ، ونسبة الاستيعاب في التعليم الإعدادي حوالي ٥٨٪؛ أي أن ٣٢٪ من شريحة العمر (٦-١٢)، و٤٢٪ من شريحة العمر (١٢-١٥) ليسوا في المدارس.

٦- وفى دراسة للمركز القومي للبحوث التربوية والبنك الدولي، أُجريت في مارس ١٩٨٠، جاء فيها أن نسبة التسرب من التعليم الابتدائي ٢٩٪. كما تشير الإحصاءات المتوفرة في بداية التسعينيات عن الوضعية الكمية للتعليم الابتدائي في البلاد العربية خلال الفترة من ٩٠-٩٣ إلى زيادة عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية بأكثر من ١.٦ مليون تلميذ أي بزيادة ٥.١٪ عما كان عليه الوضع في مطلع العقد الحالي، وأن هذه الزيادة ضعيفة إذا قورنت بالزيادة السكانية للفئة العمرية من الأطفال في سن التعليم الابتدائي (والتي تتراوح بين ١.٥٪ و ٣٪ تقريبًا في الدول العربية)، وقد ترتب على ما سبق تزايد عدد الأطفال خارج المدارس في المنطقة العربية ككل عام ١٩٩٥ عما كان عليه الوضع عام ١٩٩٠ (١١.٥ مليون طفل مقابل ١٠.٥ مليون)؛ أي بزيادة قدرها ١٠ ٪ تقريبًا.

٧- المقررات التعليمية تؤكد على قيم الطاعة كفضيلة يجب أن يتحلى بها المسلم إلا أن الطريقة التي يتم بها التعليم لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تكريس قيمة السلبية لدى النشء، وهذا هو ما انتهت إليه دراسة التوجهات السياسية في كتب التربية الدينية الإسلامية لمراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي.

٨- عجز النظام التربوي عن تحقيق القدر المناسب من التوعية السياسية لدى الطلاب فضلاً عن معاناتهم من التشتت الفكري والتناقض في الرؤى مما يدفعهم إلى الالتحاق بالأغلبية الصامتة، أو الوقوع فريسة للتيارات المتطرفة،

وهذه هي نتيجة تحليل ودراسة خمسة عشر بحثًا قامت بها مؤسسات بحثية وجامعية وأفراد. إن من أهم وظائف النظام التربوي هي تحقيق ذلك القدر من التفاهم المشترك حول عدد من القضايا الأساسية للمجتمع، والأهم تحقيق الحد الأدنى من التجانس في الرؤى والمفاهيم والتوجهات تسمح بخلق الإحساس بالأمة الواحدة، وهذا هو المعنى الذي أشارت إليه وثيقة التعليم الأمريكي (أمة معرضة للخطر).

٩- من مظاهر غياب ديمقراطية النظام التربوي العربي أيضًا أن التلاميذ يكادون لا يشاركون بالمرة في أي عملية تقييم لمعلميهم أو لمناهجهم الدراسية أو لمؤسساتهم التعليمية، ذلك أن من حقوقهم الديمقراطية أن يقدموا ما يرون من اقتراحات وحلول حول أي إجراء تربوي يؤثر في حياتهم ودراستهم.

بناء العقلية النقدية:

ترتبط العقلية غير النقدية بغياب ديمقراطية النظام التربوي ارتباطًا دائريًا، فليس من المتصور أن يمتلك أبناء العالم العربي عقلية نقدية واعية مالم يتم تعليمهم في مناخ تربوي ديمقراطي، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن هناك غياب شبه كامل لذلك العقل النقدي في كل منحى من مناحي حياتنا، وفى مجمل سلوكياتنا اليومية. والعقل النقدي هو نقيض العقل التبريري القائم على التجميل المثالي للواقع، وعدم كشف عوراته ومشاكله، إذ أن العقل النقدي هو الذي يتجاوز اللحظة الراهنة، ويتسلح بالرؤية التاريخية التي تنظر للحاضر كتاريخ ولا يزور الحقائق.

كذلك فإن العقل النقدي هو نقيض العقل الميكانيكي القائم على التفكير بالنصوص الذي يرى الأشياء والظواهر في جزئياتها، ويعجز عن رؤية العلاقة الجدلية، والتفاعلات الجارية بين الظواهر والأشياء، فالعقل النقدي قائم على التأليف والتركيب وليس التلفيق، كذلك فإن العقل النقدي هو نقيض العقل الفهلوي الذي يقوم على تبسيط القضايا وتسطيحها وتزيين الأمور والتهوين من المخاطر والعواقب، وعدم حساب الاحتمالات، مما يؤدي إلى كوارث وفقًا لنظرية كله تمام يافندم.

إلى أي مدى يسمح النظام التربوي العربي ببناء هذه العقلية النقدية بسماتها ومهاراتها، والتي تمثل ضرورة لا غنى عنها في ظل عالم يشهد متغيرات اقتصادية واجتماعية ومعرفية سريعة متلاحقة، إن أهم ما يفرضه تنافس الثقافات على مجتمعنا العربي هو نظام تربوي قادر على الإعلاء من شان الذكاء البشري من خلال احترام العقل الإنساني الذي يمثل موقع القمة بين عوامل قوة المجتمعات والدول.

مؤشرات العقلية غير النقدية في النظام التربوي العربي:

يقوم النظام التعليمي على الحفظ والترديد، ويكاد يعتبر نتائج الامتحانات المؤشر الوحيد لتقييم التلاميذ، ولا يعنى بإنماء الملكات الفردية أو القدرات الذهنية؛ لأنه لا يعنى بأكثر من المعلومات التي ربما لا تفهم ولا تستوعب، وتعليقًا على ذلك يقول أحد التربويين: "إنه لمن الأجدى للطالب أن يكون قادرًا على توجيه سؤال جديد جيد من أن يكون قادرًا على الإجابة على عدد من الأسئلة القديمة".

انتهى النظام التعليمي العربي إلى تخريج أشخاص يمثلون أدوات تنفيذ يفتقدون الرؤية والمنهج وأصبحنا عالة على غيرنا في نتائج الفكر والمنهج.

انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بكل مخاطرها، فهي مسئولة إلى حد كبير عن سياسة الحفظ والتلقين والتركيز على الجانب المعرفي في عملية التعليم على حساب الجوانب السلوكية الأخرى من اتجاهات وقيم وميول ومهارات، وهي ظاهرة تكاد تكون لا أخلاقية، لأنها تظهر سوء استغلال المعلم لأبنائه، وتفقد التلميذ لمبدأ الاعتماد على نفسه من جهة أخرى.

بروز ظاهرة التعصب والغلو في الدين وما قد يصاحبها من ميل إلى العزلة الاجتماعية أو إلى استخدام العنف فهذه الظواهر وغيرها مسئولية نظم عديدة على رأسها النظام التربوي العربي.

إن سيادة هذه المؤشرات هي التي تفسر قول مفكرنا الإسلامي مالك بن نبي: "لقد وقفت اليابان من الحضارة الغربية موقف التلميذ، ووقفنا منها نحن موقف الزبون".

مستقبل الأمة في تعليمها (٢ ـ ٣)(*)

ناقشنا في مقال سابق بناء العقلية النقدية وديمقراطية النظام التعليمي باعتبارهما يأتيان على قمة القضايا التي ينبغي أن توجه لها الجهود العربية لإصلاح النظام التربوي العربي، وتجدر الإشارة إلى أن المشروعات التعليمية التي تأتي من (فوق) من قمة السلطة التعليمية، ويطلب من القواعد التعليمية أن تتبناها غالبًا ما تبوء بالفشل. فالحاجة ماسة لخلق قناعة عامة لدى الرأي العام بأهمية التغيير للحصول على دعمه لأي سياسات تُقترح. وفى هذا المقال نطرح ثلاث قضايا جديدة، هي:

الارتقاء بمكانة المعلم:

لقد صدق أبو حنيفة وصدق جيل آبائنا العظام حينما جعلوا من المعلم رأس العملية التربوية، فمهما تقدمت تكنولوجيا التربية سيظل للمعلم دور الرأس، وستبقى العملية جسدًا مبتورًا ما غاب عنها الرأس. وفى ظني أن الارتقاء بمكانة المعلم تمثل أهم قضايا النظام التربوي العربي، فلا أمل في تطوير مالم يسبقه إعداد المعلم العربي الذي يمكن أن يقوم بالأدوار الآتية:

- إيجاد المناخ الاجتماعي والنفسي المناسب للتلاميذ، وترغيبهم في العلم، وتعويدهم على الأسلوب الديمقراطي، والمساهمة في بناء العقل النقدي والمبتكر والواعي و المدقق.
- دعم روح الاستقلال لدى التلاميذ، وتعويدهم على مواجهة المشاكل بجرأة وحكمة في نفس الوقت.

(*) جريدة الاتحاد– ٢٣/ ٣/ ١٩٩٨.

- أن يكون المعلم في قوله وفعله قدوة ومثال يُحتذى في الأخلاق والسلوكيات، وأن يرسخ في التلاميذ روح وقيم الإسلام النبيلة.

- أن يعيش عصره منفتحًا على ثقافة الغرب، قادرًا على استيعاب أحدث تكنولوجيا التعليم وتطويعها لصالح التلاميذ والمجتمع.

- أن يقوم بدور إيجابي في تعديل السياسات التربوية والمناهج وغيرها.

ولذا فقد صدق بعض الباحثين في قولهم (المعلم هو مفتاح قضية التعليم في منطقتنا العربية والمعلم هو الجزء الذي تبنى عليه كل عمليات التعليم).

إن تأمل واقع وأسلوب عمل المعلم في مدارسنا حاليًّا – كما يقول أحد التربويين المعاصرين – يُعَدّ مؤشرًا لأزمة التعليم فهناك "حاك" يقوم بدور المعلم، و"مستمع" يقوم بدوره الطالب، وسواء كان الموضوع قيمًا عامة أو أبعادًا عقلية مستمدة من الواقع فإنه يظل فاقدًا للحياة، فالأسلوب يفتقر إلى المناقشة والحوار والتشارك المعرفي والعملي، وبهذا يحرم عقل التلميذ من فرص الإبداع والتطوير، إذ كيف للإنسان أن يمارس وجوده الحق دون أن يتساءل أو دون أن يعمل والله تعالى يقول: "ولقد ذرأنا لجهنم كثيرًا من الجن والإنس لهم عقول لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون".

إن جوهر المشكلة هو أن معلم اليوم في نظامنا التربوي أصبح يقوم بدور الموظف مثل أي موظف آخر يقوم بعمله نظير أجر يحصل عليه في نهاية كل شهر، وربما مضافًا إليه ما يحصل عليه نظير الدروس الخصوصية، وشتان بين المعلم الموظف والمعلم صاحب الرسالة الذي يمثل امتدادًا لدور الرسل والأنبياء والذي قال فيه الشاعر: "كاد المعلم أن يكون رسولاً"، فليس هناك أرقى أو أسمى من مكانة المعلم الذي يتقن عمله لتخريج أجيال من المتعلمين القادرين على صناعة حاضرهم متسلحين بقدوة حسنة ونماذج تربوية غير قابلة للنسيان ممثلة في نموذج

المدرس الذي يتصرف داخل وخارج المدرسة ليصبح سلوكه وخلقه هاديًا وملاذًا لتلاميذه أينما ذهبوا.

والمشكلة ذات بعد آخر لا يمكن إغفاله وهو أن المجتمع نفسه لم يعطِ هذا المعلم الحد الأدنى من الحقوق التي تجعلنا نطالبه بالحد الأدنى من الواجبات.

إن حصول المعلم على الامتيازات المادية والاجتماعية والمعنوية هي التي تؤهل صاحب الرسالة إلى أن يؤدي رسالته، وتجعل هناك مبررًا للحزم في مطالبة معلمي اليوم بالالتزام بأداء الرسالة لا الوظيفة، والذي من شأنه أن يخلق علاقة من نوع مختلف بين المعلم والتلميذ، ويخفف العبء عن كاهل المنزل. فالملاحظ أن المدرسة قد انتقلت في العالم العربي إلى المنزل حيث يؤدي الأب والأم ما عجز أو غفل المعلم عن تأديته وأصبحت المدرسة فارغة المضمون، واحتفظت لنفسها بطقوس الرسالة، ولعل هذا هو الذي جعلنا نركز على إصلاح التعليم كمدخل لإصلاح المجتمع العربي، وإصلاح التعليم يبدأ بتحويل المعلم من موظف إلى صاحب رسالة.

لقد انزعجت الولايات المتحدة الأمريكية عندما سبقها الاتحاد السوفيتي السابق في الوصول إلى الفضاء وفسروا ذلك بتدني مستوى التعليم، كما انزعجوا مرة أخرى حينما رأوا أن معدل تحصيل التلاميذ في سنغافورة أعلى من معدل تحصيل التلاميذ في الولايات المتحدة، وفى كل مرة كانوا يتجهون إلى إصلاح التعليم ويبدءون بالمعلم، فهل يعيد المجتمع العربي نظرته إلى المعلم؟

مواجهة تحدي التطور التكنولوجي الدولي المتلاحق:

فالأمم التي تبحث لها عن مكان لائق في عالم الغد لن تستطيع بلوغه ما لم تكن على مستوى السباق التكنولوجي، والمعرفة التقنية والمهارات الفنية التي يتطلبها هذا السباق، والمنافسة في هذا السباق ليست مشكلة فهم ما يحدث واستيعابه واستيراده واستخدامه، ولكن قضية المساهمة في ابتكاره وتطويره وصيانته.

وفى هذا الصدد يقول مفكرنا العربي د. زكي نجيب محمود: "والله لولا خشيتي

سوء التأويل لعارضت شاعرنا أحمد شوقي في قوله: إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا، لأقول له إنما الأمم في يومنا التقنيات ما أطردت وتغلغلت فإن هم انعدمت علومهم وصناعتهم وتقنياتهم تخلفوا إلى حيث لا أمل ولا رجاء". فالمادة الخام للتجارة الدولية لعالم الغد هي المعرفة التقنية والمهارات والذكاء الإنساني في هذا السباق.

وقد تنبه رؤساء ومديرو الجامعات الخليجية إلى هذه القضية في ندوتهم التي عُقدت في البحرين عام ١٩٨٢ عندما خلصوا إلى ضرورة إعادة النظر بشكل جذري في الأنظمة التربوية والتعليمية وفق أسس جديدة مع خطط التنمية المستقبلية، فإعداد المجتمع للقرن المقبل يتطلب مراجعة الأساسيات التي يحتاجها القرن الحادي والعشرين. وعلى رأسها النظام التربوي والتعليمي. وفى ظني فإن أحد أسباب الفجوة الواسعة بين العالم المتقدم الغني والعالم النامي الفقير هو أن الأول امتلك ناصية العلوم والمعرفة التقنية فعرف أسرار الكون في البر والبحر والجو وسخرها لخدمته، ووقفنا منه نحن العالم العربي والإسلامي موقف المتفرج وفي أحسن الظروف المستهلك غير الرشيد.

لقد أصبح – التعليم – على حد قول "فيديريكو مايور": "العنصر اللازم لبناء النواة الأساسية من المعارف والقدرات اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحد من التباين غير المقبول في الثروة والفرص المتاحة داخل الأمم، وفيما بينها وتُعَدّ التجربة اليابانية في التربية بهدف مواجهة التحدي التكنولوجي من التجارب العالمية الرائدة فليس غريبًا أن نقرأ أن الفتى "أوساهيرا" أحد الفتيان اليابانيين الذين ابعُثوا للدراسة في ألمانيا الغربية كان هو الذي نقل سر صناعة السيارات من أوربا إلى اليابان.

إن مغزى ذلك هو أن يعتمد المجتمع العربي على الذات لمواجهة هذا التحدي التكنولوجي وليس هناك من طريق سوى البعثات العلمية المستمرة للمجتمعات التي حققت سبقًا متميزًا في مجالات التطور التكنولوجي المختلفة أو استقدام الخبراء

الأجانب للمشاركة في تعليم الطلاب مثل هذه الخبرات النادرة. فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها لا يبالي من أي وعاء خرجت، ولا يحتاج المرء إلى عناء يذكر للبرهنة على العلاقة بين تردي مستوى النظام العربي على مستوى إكساب التلاميذ المعرفة التقنية، وتبعية الوطن العربي بأكمله تكنولوجيًّا وثقافيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا...إلخ. فكل هذه الأشكال من التبعية ذات صلة بدرجة أو بأخرى بما آل إليه نظامنا التربوي العربي الإسلامي المعاصر.

وقد أثبتت إحدى الدراسات الرائدة مدى تبعية الوطن العربي على كافة المستويات بالاعتماد على مؤشرات إمبيريقية واضحة، الأمر الذي يعني أن الكلمة الأخيرة في اتخاذ قرارنا ليست في أيدينا أيًّا كان الإدعاء بخلاف ذلك، وربما كانت بداية كسر حلقة التبعية تكمن في تطوير النظام التربوي ليستوعب هذه التحديات التي تسم القرن الحادي والعشرين.

إن هذا التحدي يثير قضيتين على درجة كبيرة من الأهمية:

الأولى: هي الإنفاق على التعليم فقد انتهت إحدى الدراسات إلى أن معدل الإنفاق بالدولار للطالب الواحد في المدارس الابتدائية والثانوية في إسرائيل هو خمسة أضعاف ما يُنفق في الأردن، وسبعة أمثال ما يُنفق على الطالب في مصر.

الثانية: هي نوعية المقررات التعليمية، إذ يتطلب هذا التحدي التركيز بالدرجة الأولى على تخصصات علمية معينة، مثل: اللغات وعلوم الحاسب والرياضيات والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا. إن خلق التوازن المحسوب بين بناء أجيال المتعلمين في عالمنا العربي يجب أن ينعكس على السياسات التعليمية، فالتطرف نحو التركيز على الجانب التقني في التعليم لتخريج فنيين ذوي مهارات تقنية يفتقرون إلى فلسفة العلم وأصوله ومناهجه ليس أقل ضررًا من التركيز على الفلسفات والعلوم النظرية الهادفة لتخريج قادة يفتقدون إلى الحد الأدنى من إمكانية التعامل مع لغة العصر، أقصد تكنولوجيا العصر، والتساؤل هو كيف يمكن تصميم البرامج التعليمية التي تجمع بين الحسنيين؟

تحقيق الريادة الثقافية:

فالنظام التربوي العربي الإسلامي لا يجب أن تقف مهمته عن حد المحافظة على الهوية الثقافية بقدر ما يسعى إلى التفاعل الثقافي العالمي المتكافئ في طريقه إلى كسب الصراع بين الثقافات وهذه ليست مهمة ميسورة كما أنها ليست مستحيلة خاصة أن العرب لهم سابق تجربة ثرية في صدر الإسلام دفعت العالم إلى الترجمة عنه واحترام حضارته وعلومه. وتأتي هذه المكانة الثقافية الحضارية المرغوبة نتيجة قابلة للتحقيق إن أمكن إيجاد ديمقراطية التعليم وبناء العقلية النقدية والارتقاء بمكانة المعلم والتغلب على التحدي التكنولوجي.

فهويتنا الثقافية لا ينبغي أن تكون مجرد فرامل للثقافات الغربية كما لا يجب أن تكون مانعًا للثقافات الغربية، بل إن تتفاعل أصالتنا الثقافية مع المعاصرة العلمية والتكنولوجية حتى نخرج جديدًا، بمعنى آخر أن نأخذ بالعلم والتكنولوجيا، ولا نلوث تراثنا الثقافي. ويتطلب ذلك من النظام التربوي أن يبني سلمًا للقيم يهدف إلى تحقيق التكامل الثقافي العربي، ومواجهة الغزو الثقافي الأجنبي، ويصون القوة المعنوية والروحية للمجتمع، ويفسر السلوك الإنساني ويوجهه ويتنبأ به في المواقف المختلفة، ويرتبط سلم القيم بصياغة الأهداف التربوية؛ فالتربية تتضمن اختيارًا لاتجاه معين يسير نحوه نمو التلاميذ بحيث يتم تفضيل لبعض القيم على البعض الآخر يعمل هذا الترتيب القيمي كمعيار عند مواجهه أشياء وقضايا متصارعة ليست مقبولة تمامًا أو مرفوضة تمامًا.

ونجد هنا ثراء منهج التربية الإسلامية إذ هو منهج تربية الإنسان الذي يستطيع أن يعيش في كل مكان، وليس فقط المواطن المحصور في حدود المواطنة الضيقة وتربية الإنسان ليس فيها بالطبع إغفال لتربية المواطن، ولكنها أشمل وأكمل، فالحقيقة أنه لا خوف أبدًا على المواطن من الإنسان ولكن الخوف كل الخوف على الإنسان من المواطن الذي انحصر فكره وانتماءه داخل الحدود الجغرافية لوطنه. ولما كان الإسلام في جوهره نظامًا للقيم يحفظ التوازن بين الإنسان الفرد والناس من

حوله، كما يحفظ التوازن بين مطالب الإنسان المادية وأشواقه المعنوية، فإن الحاجة إلى إحياء قيم الإسلام ونشرها لم تعد حاجة موضعية قاصرة على نظام تربوي عربي فقط، وإنما صارت حاجة عالمية ملحة لا فكاك للمسلمين من النهوض لأداء مطالبها في غير إبطاء ولا تقاعس، وتبدو أهمية إحياء نظام القيم الإسلامية في ظل تنامي القيم والأخلاقيات السلبية التي تعكس انفصامًا بين مصلحة الفرد والمجتمع.

لقد غدت قيم الصدق والحق والأمانة والإيثار والعدل والإخلاص وإتقان العمل والتضحية أمورًا تنتمي إلى عالم الكتب وساحات التعليم. ومع توجه النظام التربوي العربي نحو العالمية يجب أن نميز بين العالمية والإنسانية من ناحية وبين العولمة أو الكوكبة من ناحية أخرى وبين سيادة الدولة وخصوصيتها الثقافية من ناحية وبين القرية الصغيرة وهيمنة الدول الكبرى من ناحية أخرى.

نحن مع العالمية والإنسانية التي ترى أن إنتاجها وثقافتها متاحة لكل الشعوب وفق اختيارها الحر أما العولمة والكوكبة في صورتها الواقعية فإنها تحمل في ثناياها غزوًا ثقافيًّا وفرضًا لنمط قيمي يعتبره أصحابه خاتمة ما بلغته حضارة الإنسان، وأنه نهاية التاريخ في صناعة أفضل نمط حضاري، فماذا يعنينا أن نعيش في قرية واحدة إذا كان عمدتها مستغلاً أو مهيمنًا على أقدار عائلات القرية بالتدخل السافر المباشر أو غير المباشر على حد قول العلامة حامد عمار. إن هذه القضايا الخمس تمثل تحديات حقيقية لها مؤشراتها القابلة للقياس الدالة على وجودها.

فقد أثبتت الدراسات في مصر مثلاً فشل تجربة الإصلاح التربوي خلال الخطة الخمسية الأولى نتيجة إهمال الرأي العام وإغفال دور الإعلام والمحليات في مشروع الخطة وذلك على خلاف كل أساليب تطوير التعليم في بلد كالولايات المتحدة التي يشارك فيها الإعلام والرأي العام مشاركة جادة، ويُعَدّ التقرير الشهير أمة في خطر من أهم الوثائق الشاهدة على ذلك، ومن المؤشرات الدالة على حقيقة هذه التحديات، كذلك نجد استمرار ارتفاع نسبة الأمية في البلدان العربية، وتدني

مردود التعليم في القطاع الزراعي والتكنولوجي، فلم ينتج النظام التعليمي العربي جيلاً يحبذ العمل الزراعي، ويفضل الإقامة في الريف، ناهيك عن غياب جيل غير قادر على مجرد التعامل مع تكنولوجيا العصر، فضلاً عن بعده عن تطوير هذه التكنولوجيا أو إنتاجها.

مستقبل الأمة في تعليمها (٣ ـ ٣)(*)

تتسابق المجتمعات لدخول القرن الحادي والعشرين، متسلحة بقوى بشرية متعلمة ومدربة، وينصب الاهتمام على إصلاح نظم التعليم باعتبارها المدخل لتأهيل المجتمع بأكمله لدخول قرن جديد أساسه العلم، وذلك حتى تتمكن الشعوب من السيطرة على مقدراتها؛ فالحياة الكريمة الآمنة التي يتوفر فيها أكبر قدر من الخيارات أمام الفرد مرتبطة بموقع الإنسان في سلم التعلم. فالفقر دائمًا يُترجم إلى افتقار الفرد للخيارات وقمة أنواع الفقر هو الجهل، وبناء عليه فإن مجتمعًا ما يعتبر فقيرًا أيًّا كان مستوى الدخل القومي والفردي فيه طالما أن معظم أبنائه فقراء علمًا كما أن مجتمعا ما يُعَدّ غنيًّا حتى لو كان مستوى دخله القومي والفردي ضعيفًا إذا كان معظم أبنائه متعلمين ومثقفين.

إن التحدي الذي يواجه مجتمعاتنا هي أننا مقبلون على قرن يتطلب عقلية جديدة تعي مشكلات هذا العصر، وذلك هو السبب في أن التعليم هو حجر الزاوية لقضايا المستقبل. وفى تاريخ الأمم ارتبط التطور الحضاري والاقتصادي بتطور التعليم؛ فالتاريخ يقول إن اليابان استدعت بعثة تعليمية أمريكية عام ١٩٤٦ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استهدفت إعادة بناء نظام التعليم الياباني. وقد وضعت بعثة التعليم الأمريكية تقريرها بشأن الإصلاح وأودعته للجنة إصلاح التعليم في اليابان التي كان يرأسها رئيس الوزراء الياباني، ووضعت هذه اللجنة توصيات

(*) جريدة الاتحاد– ٦/ ٤/ ١٩٩٨.

التقرير موضع التنفيذ، واتخذت اليابان تغييرات جذرية تشريعية ومنهجية لما سُمِّي آنذاك بنظام تعليم ما بعد الحرب.

ما يهمنا في هذا التقرير القديم هو أنه أعطى أولوية إصلاح التعليم لمبادرات المعلمين سواء في تطوير نظم التدريس أو وضع الكتب الدراسية، كما أنه ابتكر نظامًا جديدًا للإدارة المدرسية أساسها الانتخاب، وتجمع الكثير من الكتابات الخاصة بسر تقدم اليابان على أن السبب هو إصلاح نظام التعليم العام بها، وإعطاء المعلم الرعاية الكاملة، ولذا فقد أشرت في مقال سابق إلى أن مكانة المعلم العربي في حاجة إلى تغيير جذري للدرجة التي تسمح له أن يتبوأ أعلى مكانة في المجتمع على خلاف ما هو حادث الآن.

فالمعلم الكفء والأمين هو أصل الطبيب والمهندس والطيار والقاضي ورجل الشرطة الكفء والأمين، وليس منطقيًّا أن ينقلب الهرم لدرجة نجد فيها المعلم في أدنى درجات السلم الاجتماعي يبذل جهده لمجرد توفير قوت يومه أو يمد يده إلى تلميذه ليساعده على الحياة من خلال الدروس الخصوصية التي اضطر إليها اضطرارًا لتعويض أوجه الخلل المادي والأدبي والاجتماعي التي يعيش في ظلها.

وقد احتل تطوير التعليم أولوية خاصة في الهند التي عنيت بعد استقلالها مباشرة بإصلاحه، وكانت أهم حلقات التطوير المبكر هي تقرير لجنة عام ١٩٤٧، التي تركزت مهمتها في إعادة تنظيم المناهج وطرق التقييم أما لجنة عام ١٩٥٢ فركزت على المعلم تعليمًا وتدريبًا، وتشكلت اللجنة الثالثة عام ١٩٦٤ لتقديم تقرير شامل عن نظم التعليم الهندي، وكانت ثمرة هذه اللجنة وضع سياسة قومية تعليمية جديدة جوهرها ثلاثة محاور هي تكنولوجيا التعليم والأخلاق والاندماج القومي.

وفى الولايات المتحدة قاد عدم الاقتناع بنظم التعليم في أواخر القرن التاسع عشر الكثير من المصلحين إلى المناداة بتغيير فلسفة ونظم التعليم بها وتأسست المدرسة التجريبية الأولى عام ١٨٩٦ في شيكاغو، وكان مديرها "جون ديوي"، ولا

يزال الافتراض الذي قامت على أساسه هذه المدرسة التجريبية صالحًا لتوجيه التطوير في مجال التعليم حتى يومنا هذا؛ إذ يقول الافتراض: "إن التعليم لا يتحقق من خارج الطفل ولكنه يعتمد على تنشيط إمكاناته الكامنة"، ولقد أثرت فلسفة "ديوي" في نظم التعليم في العالم كله، وانتشرت نظرياته في كتبه المعنونة: "المدرسة والمجتمع" عام ١٨٩٩، و"الطفل والمناهج"عام ١٩٠٢، و"التعليم والديمقراطية" عام ١٩١٦.

ومن أهم أفكاره ما يؤكد على أن التعليم ليست له نهاية محددة فهو عملية مستمرة لا تنتهي وكذلك قوله إن التعليم حياة وليس إعدادًا للحياة. وفى الاتحاد السوفيتي القديم بدأ إصلاح التعليم ضمن منظومة التغيير الشامل التي عُرفت باسم "البروستريكا" التي قادها "جورباتشوف" وكان أبرز مظاهر الإصلاح التعليمي تقويض معالم التعليم الشمولي التي وضعت في عهد "ستالين" والتركيز على فردية التعليم وديمقراطيته ومستوى الإبداع لدى التلاميذ ومرونة المناهج والبرامج التدريسية وتشجيع التلاميذ والمعلمين على المشاركة وإقرار الإدارة الذاتية في المداس والجامعات، ومع بداية سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ أعادت كل دولة مستقلة النظر في نظامها التعليمي.

وفى مصر تم تطوير التعليم على مستوى الكم على حساب الكيف، وعلى الرغم من ازدياد عدد المتعلمين إلا أن نسبة الأمية لا تزال في تزايد، الأهم من ذلك أن لجان تطوير التعليم تحت الإشراف الأمريكي انتهت في تقريرها إلى أهمية تقليص البعد الإسلامي في مناهج التعليم تحت دعوى تجفيف منابع التطرف، وهذه فلسفة خاطئة وخطيرة؛ لأن التلميذ الذي لا يتشرب أصول دينه منذ الصغر وفق قيم التوسط والاعتدال يصبح فريسة سهلة لحركات التطرف في كل اتجاه، وكأن الباعث لدى لجنة تطوير التعليم العام هو أن الإقلال من الجرعة الدينية يقلل من استعداد التلميذ للتطرف الفكري، والأصح القول إن المزيد من الجرعة الدينية السوية هي

التي تخلق الشخصية السوية القادرة على التمييز بين الصواب والخطأ، كما أنها تحصن الطفل ضد أنواع غسيل المخ التي قد يتعرض لها في وقت لاحق.

أما الاتجاه الثاني الذي سلكه مسار إصلاح التعليم المصري فكان دعم التعليم الخاص سواء الجامعي أو ما قبله، وعلى الرغم من المزايا العديدة المرتبطة بهذا الاتجاه إلا أن غياب الأطر الموجهة له أحالته إلى مشكلة في ذاته، فقد ارتبط به عدد من المشكلات على رأسها ازدواجية التعليم؛ فقد أوجد التعليم الخاص ازدواجية بين أولئك القادرين على تحمل تكاليف التعليم الخاص ذي التوجه الغربي في مضمونه وغيرهم الذين ليس أمامهم مجال للاختيار سوى التعليم الحكومي العام الذي يعاني من جملة من المشكلات المركبة لعل أبرزها أن الخريج لا قيمة له في سوق العمل.

على الرغم من ارتفاع مستوى اللغات والكمبيوتر وغيرها من المهارات في التعليم الخاص إلا أن الواضح أن مستوى أخلاقيات التعليم وقيمه تعاني من انحطاط شديد مثلما هو الحال أيضًا في التعليم الحكومي، ويبدو لي أن المشكلة أصبحت عامة أكثر منها ذات طبيعة لصيقة بالتعليم الخاص، وإن كانت أوضح في التعليم الخاص منها في العام.

الأمية خطر يهدد مستقبل التعليم العربي:

لعل أهم المشكلات التي يفترض أن يعنى بها نظام التعليم العربي هي كيفية التعامل مع خطر الأمية، فليس يعقل أن نعد الأمة لدخول القرن الحادي والعشرين وما يقرب من ٤٠٪ من سكانها لا يزال يعاني أمية القراءة والكتابة. إن هذه الكتلة البشرية ستظل تفكر بطرق مرتبطة بقدرتها على التفاعل الإيجابي مع نظام الاتصال السائد، والأمي لا يملك سوى اللغة الشفهية إرسالاً واستقبالاً وتفكيرًا، ومن ثم فهو ينتمي إلى نفس الإنسان الذي عاش عصر ما قبل الكتابة وإن اختلف في الدرجة.

فالبشرية مرت في تطورها بخمس مراحل حضارية من منظور نمط الاتصال السائد، وهي: مرحلة الاتصال عبر الرموز والإشارات، وافتقرت إلى معنى الوجود والحياة الإنسانية، المرحلة الثانية هي عصر اللغة وقد بدأت منذ ما يقرب من خمس وثلاثين ألف سنة ومعها بدأت الحضارة الإنسانية مع بداية عمليات التبادل الفكري إرسالاً واستقبالاً وفهمًا، وجاء عصر الكتابة على يد المصريين منذ أربعة آلاف سنة قبل الميلاد بالاعتماد على الصور، وجاء عصر الطباعة في منتصف القرن الخامس عشر ليشكل طورًا جديدًا من أطوار الحضارة الإنسانية استطاع الإنسان أن ينقل أفكاره بسرعة وبسهولة وشهدت العقود الأولى من القرن العشرين المرحلة الخامسة لتطور الحضارة الإنسانية مع الاستخدام الجماهيري للصحافة والتلغراف والتليفون والراديو والتليفزيون. وتكاد تنتقل البشرية إلى طور حضاري جديد مع ثورة الاتصال الإلكترونية التي بدأت منذ منتصف القرن العشرين، وفى كل مرحلة من هذه المراحل هناك إنسان جديد في نظرته للحياة، لكن المشكلة أن ما يقرب من ٤٠٪ من المجتمع العربي لا يزال يعتمد على نمط اتصالي شفهي أي أنه يعيش بعقلية ٣٥٠ قرن مضى.

الإعلام وإصلاح النظام التعليمي:

إن البداية الصحيحة لتعامل الإعلام بشأن قضايا النظام التربوي هي العمل على إيجاد إحساس قوي بعدم الرضا عن النظام التربوي والتعليمي العربي القائم وذلك من خلال التركيز على سلبياته، وبيان نقاط الضعف في مخرجات العملية التربوية، بالاعتماد على مؤشرات كمية محددة توضح مسئولية نظام التربية عن تبعية العالم العربي من ناحية وعن سوء أحوال الإنسان في ربوع العالم العربي، وعلاقة ذلك بالخلل في منظومة القيم والسلوكيات المضطربة...إلخ .

ويمكن تحقيق هذه الحالة من الاستياء العام من النظام ومخرجاته اعتمادًا على نظرية "ليون فستنجر" في التنافر المعرفي، ومفادها أن التنافر – وهو يعني وجود علاقة غير متسقة متناقضة بين العناصر المعرفية – يمثل حالة غير مريحة للفرد، ومن

ثم فإنه يسعى بطرق مختلفة للتخلص من التنافر والمحافظة على توازنه الداخلي واستقراره النفسي.

وعلى الرغم من أن أحد الاحتمالات الأساسية الواردة للتخلص من التنافر هي تجنب الفرد للمعلومات المسببة للتنافر أو تشويهها، إلا أن الاحتمال الوارد أيضًا هو اقتناع الفرد بتغيير سلوكه الحالي، باعتباره مصدر التنافر؛ فالتنافر وفق هذا التصور يخلق حالتين الأولى هي عدم الرضا عن الأفكار والمفاهيم والقيم والسلوكيات الحالية، والثانية هي تقبل الأفكار والمفاهيم والقيم والسلوكيات الجديدة كمدخل للتخلص من التنافر غير المريح واستعادة التوازن النفسي. إن حدوث هذا البديل الأخير مرتبط بأداء وسائل الإعلام وقدرتها على تقويض أسس النظام التربوي القائم، وكلما كانت عمليات الإحلال والتطوير والتجديد مرنة وتدريجية أمكن أحداث التغيير المرغوب.

وضع قضايا التعليم على رأس اهتمامات دوائر صنع القرار:

في المجتمعات الديمقراطية لا تصل أي قضية إلى دائرة صنع القرار، أي لا تشغل حيزًا مهمًا في أولويات صانعي القرار ما لم تكن من بين أولويات اهتمامات الرأي العام، فاهتمام الرأي العام بقضية معينة هو الذي يضفي عليها شرعية الدخول إلى أولويات اهتمامات صانعي القرار بما يعني وجود علاقة ارتباط بين ما يفكر فيه الرأي العام من قضايا وما تفكر فيه السلطة السياسية في المجتمع، بعبارة أخرى فإن الرأي العام هو الذي يحكم والسلطة ليست إلا وكيلاً عنه في التعبير عن مشاكله وقضاياه.

وإذا كان الأمر كذلك في المجتمعات الديمقراطية فإن التساؤل المنطقي هو من يرشح أو يخلق أولويات اهتمامات الرأي العام؟ أي من يضع أجندة الرأي العام؟ والإجابة أنها وسائل الإعلام في المجتمع. فالواقع أن اهتمام وسائل الإعلام بقضية معينة هو الذي يرشحها للدخول في دائرة اهتمام الرأي العام. العلاقة إذًا تكاد تكون واضحة بين المتغيرات الثلاث وهي أولويات اهتمامات الإعلام في علاقتها

بأولويات اهتمامات الرأي العام في علاقتها بأولويات اهتمامات صانعي القرار، وفي عالمنا العربي قد يكون مشروعًا طرح جملة التساؤلات الآتية:

إلى أي مدى توجد جماعات مصالح ونخب وقيادات قادرة على المبادرة بإثارة قضايا الرأي العام في إطار من الحرية والديمقراطية يسمح لها بحرية الحركة ومرونة الانتشار؟

وإلى أي مدى توجد وسائل إعلام مستقلة استقلالاً حقيقيًّا عن السياسة العامة للدولة يسمح لها أن تتبنى قضايا الرأي العام، وتعالجها حتى وإن كانت لا تتفق مع التوجه العام للسلطة؟

وإلى أي مدى توجد وسائل إعلام إذاعية وتليفزيونية غير مملوكة للدولة يمكنها أن تخاطب أغلبية شعوب الأمة العربية غير القارئة بلغتها واهتماماتها؟

وإلى أي مدى تتمتع وسائل الإعلام العربية بمصداقية كافية تساعدها في وضع أولويات قضايا النظام التربوي؟

وإلى أي مدى تستخدم وسائل الإعلام العربية لتحويل اهتمام الرأي العام من القضايا الحقيقية إلى قضايا هامشية؟

وإلى أي مدى يوجد الرأي العام العربي المستنير الذي يعرف حقوقه ويحترم إرادته وكرامته؟

بالطبع فإن الإجابة على هذه الأسئلة تختلف من دولة عربية لأخرى حسب حجم التطور الديمقراطي ونضج الرأي العام وتعددية وسائل الإعلام وحريتها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن قدرة القيادات وحكمتها قد تسبق الرأي العام وتتنبأ بما يحقق له صالحه في الحاضر والمستقبل مما يجعلها كفيلة بعبور أزمات الحاضر في مجال التعليم وتأهيل المجتمع لدخول القرن الحادي والعشرين.

واقع ومستقبل العلاقات العامة
في الوطن العربي (١ ـ ٣)(*)

ليس هناك من مهنة أُسيئ فهمها مثل العلاقات العامة في الوطن العربي، وبدلاً من قيام العلاقات العامة بحل النزاعات وإدارة الصراعات والقضايا، وإزالة سوء الفهم بين المنظمات والمؤسسات بكافة أشكالها وجماهيرها وقعت هي ضحية الصراعات، وسوء الفهم بين الإدارات المختلفة داخل المنظمات من جانب وبين المنظمات وجماهيرها من جانب آخر.

إن أي رؤية متأنية لواقع العلاقات العامة في الوطن العربي قد تصل إلى النتائج الآتية:

تحتل العلاقات العامة موقعًا إداريًّا لا يتناسب مع مكانة المهنة وما تستحقه من تقدير.

أحيانًا تجدها موكلة إلى مكتب أو سكرتير رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام.

والأكثر سوءًا ألا تجد لها مسمى أو مكانًا أو إدارة محددة في المنظمة ككل.

واقع الأمر أن إشكالية الموقع الإداري للعلاقات العامة ليست إلا نتيجة منطقية لسوء التعامل مع مفهوم العلاقات العامة ذاته؛ فالعلاقات العامة تعبر عن أشياء مختلفة لدى أناس مختلفين في منظمات وهيئات مختلفة، ولديك عزيزي القارئ نتائج هذا الالتباس من واقع ممارسة العلاقات العامة، سواء في دولة الإمارات أو في العالم

(*) جريدة البيان- ١٣/ ٣/ ١٩٩٨.

العربي كله تقريبًا: العلاقات العامة في معظم المنظمات تقع في نطاق التشهيلات والاستقبالات والبروتوكولات وأعمال الاستضافة وما شابه.

وفى أحيان كثيرة يتم الخلط بين العلاقات العامة والنشر الصحفي أو الدعاية أو الإعلام أو الإعلان أو إقامة مؤتمر صحفي.

وقد تُفهم العلاقات العامة في كثير من البلدان العربية بأنها تلك الكلمات المعسولة أو الابتسامات العريضة التي يوزعها بعض الممارسين هنا أو هناك أو ربما بعض المكالمات التليفونية أو كروت المعايدة التي ترتبط بمناسبات معينة لا تخرج عنها.

وربما كانت أكثر مظاهر سوء فهم العلاقات العامة تلك التي تجعل من المهنة مجرد وظيفة لتقديم شخص معين عادة ما يكون الشخص المحوري في المنظمة للمجتمع، وفي الغالب الأعم لمن هم أعلى منه درجة في المجتمع من خلال وسائل الإعلام على حساب تقديم المنظمة ذاتها.

والتساؤل لماذا أُسيء فهم مهنة العلاقات العامة بالذات؟

الواقع أن تميز مجال عمل العلاقات العامة أحد الأسباب الجوهرية لإساءة فهمها فهي:

أولاً: لا تعمل في مجال المحسوسات، ولكنها تتعامل مع أشياء معنوية غير ملموسة هي الاتجاهات والآراء والصور الذهنية.

ثانيًا: لا تحقق نتائجها على المدى القصير، ولكنها تحتاج إلى برامج طويلة الأجل قبل أن تجني لها ثمارًا.

ثالثًا: تتعامل مع جماهير متنوعة في داخل المنظمة وخارجها، فهي على النقيض من مهنة الإعلان مثلاً التي تتعامل مع جماهير المستهلكين تحديدًا أو إدارة التسويق التي تركز على الأسواق فقط، العلاقات العامة بخلاف ذلك لا تتعامل مع

المستهلكين بقدر ما تتعامل مع الرأي العام والمجتمع المحلي ووسائل الإعلام والمنظمات الحكومية والمجتمع الدولي بأكمله.

رابعًا: يصعب قياس نتائجها بخلاف معظم المهن التي تتعامل مع أشياء محددة ملموسة سهلة القياس، فإدارة المبيعات أو التسويق أو المشتروات أو الإنتاج لا تواجه نفس الصعوبات عند تقييم النتائج، ولكن الإشكاليات السابقة لا تعني أن المهنة غير ضرورية أو أنها شكلية بقدر ما تعني أنها ذات طابع خاص تحتاج إلى معاملة خاصة.

انعكاسات سوء الفهم والتدني الإداري:

انعكس سوء فهم العلاقات العامة وانخفاض موقعها داخل الهيكل التنظيمي على عملية العلاقات العامة ككل:

فمن النادر أن نجد إدارة علاقات عامة في الوطن العربي تجري بحوثًا علمية ذات طابع كمي منتظم في العلاقات العامة، ولكن البحوث في أحسن الأحوال لا تخرج عن عملية تجميع لمعلومات بأسلوب تقليدي ينتهي بها الحال إلى الأرشيف أو لبعض التفسيرات الذاتية التي لا تؤخر ولا تقدم.

يندر أن توجد خطط علمية لممارسة العلاقات العامة على المدى الطويل أو خطط طوارئ لإدارة الأزمات، وكل ما هنالك لا يخرج عن أهداف واسعة فضفاضة غير قابلة للقياس تسعى في معظمها لخدمة أغراض إعلامية مؤقتة.

نتيجة لغياب الخطط وإستراتيجيات العمل يندر أن نجد هناك ميزانيات مستقلة ذات شأن لخدمة أغراض العلاقات العامة ولا أبالغ إذا قلت إن ميزانية العلاقات العامة في معظم إدارات العلاقات العامة هي للإنفاق على العاملين فيها وبعض الحفلات ذات الطابع الاجتماعي.

مطبوعات العلاقات العامة لا تعكس وجهة نظر الجماهير، ولكنها تعبر عن وجهة نظر الإدارة العليا، ونتيجة لذلك نادرًا ما تقرأ، لدرجة أنه أصبح من

الكليشهات أن تجد من يقول تهكما على صحيفة معينة أو إذاعة ما أنها أصبحت مثل نشرات العلاقات العامة.

موطن الداء:

يكمن داء العلاقات العامة في كونها بعيدة كل البعد عن دائرة صنع القرار في المنظمات ومؤسسات الأعمال، ذلك أن ممارستها لدور فاعل داخل المنظمة رهن بما إذا كانت داخل أو خارج دائرة صنع القرار على المستوى التنظيمي. ولما كانت إدارات العلاقات العامة في الوطن العربي تقريبًا تقع في هامش الهامش للمنظمات ليس بإمكانها أن تدافع عن وجودها أصلاً فما بالك بقيامها بدورها نيابة عن المنظمة في مواجهة الجماهير أو نيابة عن الجماهير في مواجهة المنظمة.

إن تهميش موقع ودور العلاقات العامة في حقيقته ليس نتيجة لاعتبارات تتعلق بالبيئة الداخلية للمنظمات بقدر ما هو تعبير عن وضعية معينة تسم البيئة الخارجية أو أن شئنا الدقة انعكاس لمتغيرات مجتمعية كلية تسم المجتمع العربي بأكمله، والفكرة ببساطة هي أن مكانة العلاقات العامة ودورها في أي مجتمع تنبع من مكانة، ودور الرأي العام وقيمة الفرد ومكانته في المجتمع فوضعية العلاقات العامة ترتفع أو تنخفض أو تتلاشى بارتفاع أو انخفاض أو تلاشي أسهم الرأي العام في المجتمع.

فمن المستحيل أن تتبوأ العلاقات العامة المكانة اللائقة بها في أي مجتمع إذا كان القرار يصنع في المنظمات المختلفة غير متأثر باهتمامات الرأي العام أو إذا افتقر الرأي العام القدرة على محاسبة المنظمات، فما هي طبيعة هذه المهنة المتميزة الجديرة بالاحترام والتقدير والتي نالت التقدير المناسب في الغرب ولا تزال بمنأى عنه في بلاد العرب والمسلمين عامة؟ مع هذا السؤال لنا وقفة أخرى إن شاء الله.

واقع ومستقبل العلاقات العامة في الوطن العربي (٢ـ ٣)(*)

توقفت في المقال السابق عند طبيعة أزمة العلاقات العامة في الوطن العربي، وإلى أي مدى يمكن فهمها في ضوء متغيرات مجتمعية كلية أكثر من كونها مؤثرات نابعة من البيئة الداخلية للمنظمات، فالعلاقات العامة وليدة التفاعل بين المتغيرات الآتية:

تاريخ الممارسة؛ إذ يصعب مقارنة مستوى الأداء والاحتراف لمهنة العلاقات العامة في مجتمعات بدأت ممارسة المهنة منذ ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة بمجتمعات أخرى وصلت إلى درجة النضج والاستقرار المهني نتيجة للعمق الزمني، فالاعتراف بالمهنة والعاملين بها مرتبط إلى حد كبير بكفاح أنصار المهنة من أجل إثبات ذاتهم. وهنا يرى البعض أن العلاقات العامة ولدت في الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها مرتبطة بالقيم والنظم الأمريكية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفقًا لهذا التصور قد نجد تفسيرًا لأزمة العلاقات العامة في الوطن العربي، في الوقت نفسه فإن هذا البعد الزمني يبعث على التفاؤل والأمل لإمكانية تطور هذه المهنة في المستقبل القريب.

السياق السياسي والقانوني: فالعلاقات العامة انعكاس طبيعي للنظام السياسي والقانوني السائد في المجتمع، فحيث تسود الحريات السياسية تزدهر المهنة وتستقر، ففي الولايات المتحدة تأثرت العلاقات العامة في ممارساتها بقيم الحرية التي تبنتها

(*) جريدة البيان– ١٩/ ٣/ ١٩٩٨.

الصحافة ومنحها إياها الدستور منذ عام ١٩١٣، وفي اليابان ترتبط العلاقات العامة بالاقتصاد أكثر من ارتباطها بالحكومة، وفي العالم العربي بدأت العلاقات العامة مرتبطة بالأجهزة الحكومية، ولعل هذا يفسر الطابع الدعائي للمهنة، فالحكومات نظرت إلى العلاقات العامة كأداة للدعاية لسياستها وأفكارها بين الجماهير، وهذا في حد ذاته ليس شرًا كله، ولكن وجه الضرر فيه هو الابتعاد عن الصدق والصراحة في التعامل مع الجماهير، الأمر الذي انعكس على مستوى الثقة في المهنة.

اتجاه الإدارة العليا وفلسفتها في العمل الإداري: ولنا أن تستطلع نتائج بعض الدراسات العلمية في هذا المجال لتؤكد لنا أن الأغلبية الساحقة من العاملين في الإدارة العليا في العالم العربي ينظرون إلى العلاقات العامة باعتبارها من الأعمال التكميلية غير الأصلية. بعبارة أوضح لا يرون مبررًا حقيقيًّا لوجودها داخل دائرة صنع القرار في المنظمة، بل إن البعض قد ينظر إليها باعتبارها أحد المعوقات الإدارية.

الرؤية الإستراتيجية في التعامل مع الجماهير، فبناء جسور الثقة والتفاهم المتبادل بين المنظمات وجماهيرها لا يتحققان بين يوم وليلة، كما أنهما انعكاس للأفعال بدرجة أعلى من ارتباطهما بعالم الأقوال. العلاقات العامة على هذا النحو ليست إلا تطبيقًا عمليًّا للمسئولية الاجتماعية للمنظمة التي تنتمي إليها، فالمنظمة في التحليل الأخير ليست إلا مواطن مسئول تجاه المجتمع وفق ثلاثة مستويات من الأداء، الأول هو تقديم منتج أو خدمة عالية الجودة تشبع الاحتياجات الحقيقية، والمستوى الثاني هو مواجهة الآثار السلبية الناتجة عن مباشرة عمليات الإنتاج والتسويق، والمستوى الثالث هو المساهمة في الارتقاء بمستوى الحياة الاجتماعية عمومًا. والعلاقات العامة هي الآلية التي تساعد المنظمة لمباشرة مسئوليتها الاجتماعية في هذه المستويات الثلاث.

أخلاقيات ممارسة المهنة، ويبدو أن قضية الأخلاقيات ذات بعد عالمي أكثر منه

عربي الطابع لدرجة أن جمعية العلاقات العامة الأمريكية (PRSA)، وهي أكبر جمعية تضم المهنيين في العلاقات العامة في العالم منزعجة من تدني مستوى الأخلاق في ممارسة هذه المهنة، مما جعلها تجري بحثًا لاستقصاء أسباب الانحراف عن الأداء الأخلاقي والمهني في ممارسة العلاقات العامة منذ بداية هذا الشهر، وفيه تحاول التعرف على مدى الالتزام الأخلاقي لدى رجال العلاقات العامة،.وربما كان من المناسب أن أتوجه للعاملين في العلاقات العامة بالتساؤلات الآتية:

- ما هو موقفك في حالة تعارض مصلحة العمل مع حق الجماهير في المعرفة؟
- ما هو موقفك إزاء نشر الحقائق التي يمكن أن تؤثر على مستقبلك الوظيفي؟
- ما هو موقفك في حالة تعمد الإدارة العليا تضليل جماهيرها؟
- ما موقفك إذا اكتشفت إنك نشرت معلومات خطأ .. هل تراجع نفسك؟
- ما الفئة التي تشعر نحوها بالالتزام الأخلاقي أكثر من غيرها؟ الإدارة العليا، المهنة، المستهلكين أم الحكومة؟
- ما نوع العلاقة السائدة بينك وبين الصحفي الذي تتعامل معه تعاون، صراع، مناورة، صدق، كذب؟
- هل تشعر بالفخر بانتمائك لهذه المهنة؟

العلاقات العامة والعولمة:

إن أكثر ما يلفت الانتباه من ظواهر العولمة هو المدى الذي بلغته الثقافة الشعبية الأمريكية من الانتشار والسيطرة على أذواق الناس في العالم، فعلى الرغم أن الثقافة تنمو لتلبي احتياجات محلية، إلا أنه في ظل العولمة ذهبت الولايات المتحدة لتسويق إنتاجها عبر وسائل الإعلام الإلكتروني لمجتمعات العالم قاطبة. ومنها عالمنا العربي الذي يبدو أنه لم يميز كثيرًا بين الجانب المادي والمعنوي للثقافة. إن خلاصة القول هو أن الاستقرار الاجتماعي وثيق الصلة بهذا الزحف الثقافي الغريب على أصول وثوابت هذا المجتمع خاصة بين قطاعات الشباب مما يحتم استخدام وتوظيف

العلاقات العامة لمواجهة التأثيرات السلبية للثقافة المتدنية على مستوى الأسرة والفرد والجماعة والأخلاق ... إلخ.

لقد كان الاستعمار التقليدي قديمًا يستفز المجتمعات المغلوب على أمرها لمقاومته، أما الاستعمار الثقافي الجارف للعولمة فهو لا يستثير الشعوب لمقاومته كما أن الدول ذاتها تمارس دور المساعد لهذا التغلغل الثقافي، وقد لا يدرك الكثير أن مشكلات التفكك الأسري والتحلل الأخلاقي، واندثار القيم الاجتماعية الأصيلة، وسيادة قيم الاستهلاك، والاتكال والفوضى، ليست إلا نتائج على الأقل جزئيًّا لهذه الجانب من العولمة.

وفى ظل هذا التغير الثقافي والاجتماعي تمثل العلاقات العامة ضرورة لا غنى عنها لتشخيص هذه الظواهر والتنبؤ بآثارها على المدى القصير والطويل، وتصميم برامج اتصالية بغية خلق القناعة لدى مجتمعاتنا بضرورة التمسك بالذات والمحافظة على الهوية ونبذ كل ما هو غريب من ثقافات الشعوب الأخرى، والأهم هو إحداث التكيف والتفاهم المشترك بين قطاعات أصبحت الفجوة بينها ثقافيًّا تكاد تهدد استقرار مجتمعاتنا.

تسويق الأفكار:

لعل أحد مداخل تفسير أزمة العلاقات العامة في الوطن العربي هو استخدامها لتسويق المنتجات والخدمات، ومن ثم جاء انتماؤها إلى إدارة الإعلان أو التسويق في المنظمات. الواقع أن مهمة العلاقات العامة أكبر وأعقد من ذلك، إنها تسويق الأفكار سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو فلسفية، وهي تعمل لخلق بيئة مناسبة وعلاقات سوية بين المنظمة وجماهيرها.

إن تدشين فكرة النظام الدولي الجديد جاء من خلال ممارسات علاقات عامة دولية من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الفكرة لا تزال تلقي مقاومة وعدم اعتراف حقيقي من جانب المجتمع الدولي؛ لأنها تعكس تصورًا أمريكيًّا

لمستقبل العالم. ونفس الشيء ينطبق على المحاولات المتتالية التي تمهد لضربات الولايات المتحدة للعراق لتسويق فكرة المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

ما أودّ أن أنتهي إليه أن العلاقات العامة لا تتعامل مع عالم الأشياء، ولكن مع عالم الأفكار. المهم أن يمثل رجال العلاقات العامة كلا الطرفين صاحب الفكرة والجماهير المستهدفة منها تمثيلاً صادقًا.

واقع ومستقبل العلاقات العامة
في الوطن العربي (٣ـ ٣)(*)

ماذا عن مستقبل العلاقات العامة في الوطن العربي؟ هل يمكن لمهنة أُسئ التعامل معها عبر نصف قرن أن تجد لها مكانًا في عالم المستقبل؟ وإذا كان لها أن تتبوأ مكان الصدارة فهل يمكن أن يأتي ذلك من فراغ؟

إذا كانت العلاقات العامة بدون ماضٍ مشرف في عالمنا العربي، فإن مستقبل هذه المهنة فيه من الإيجابيات الكثير. بل أتوقع أن تصبح مهنة المستقبل، ويبدو أن هذه المكانة الجديدة سوف تتحقق نتيجة لضغوط دولية عمدية وتلقائية أكثر منها ضغوط أو تطورات محلية. فالواقع العالمي بمستجداته على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي والذي يعبر عنه مفهوم العولمة يمثل عامل الضغط الرئيسي الذي سوف يعجل بتطوير هذه المهنة وتحويلها من عالم العشوائية والتلقائية إلى دنيا العلم والاحتراف.

فالشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية والتوجه الديمقراطي لمجتمعات العالم تمثل عوامل تصب في مجرى رئيسي هو أهمية إقامة علاقات حسن جوار وخلق درجات من التكيف بين أنظمة قد يعتريها التوتر والقلق نتيجة المواجهات الثقافية والفكرية البديلة عن الصراعات العسكرية التقليدية.

فكما أن قضايا مثل المجتمع المدني وحقوق الإنسان والتخصيصية والتوجه

(*) جريدة البيان– ٢٦/ ٣/ ١٩٩٩.

الديمقراطي حتى ولو من قبيل الشكل كان العامل الرئيسي في تحقيقها هو الضغوط والتحولات العالمية، فإن العلاقات العامة في الوطن العربي ليست بمنأى عن هذا التفاعل، على هذا النحو فإن المؤثرات الخارجية سوف تمنح العلاقات العامة المكانة اللائقة بها في عالم المنظمات، وعلى مستوى المجتمعات، من خلال:

ممارسات الشركات الأجنبية في الوطن العربي بحكم التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال والسلع والخدمات والأفكار المصاحبة لاتفاقية الجات.

الاستفادة من التطورات المعاصرة لثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، وعلى الأخص شبكات المعلومات الدولية "الإنترنت" والبث المباشر وتحول عالم الاتصالات من الأسلوب التقليدي إلى المنهج الإلكتروني القائم على الدمج بين الأشكال المختلفة لتقنيات المعلومات.

المنافسة العالمية القائمة على دراسات السوق واحترام رأي الجماهير في المساهمة في صياغة سياسة ورسالة المنظمات في عالم اليوم.

تصاعد الدعوات المتكررة لجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ومواثيق الشرف التي تحبذ طرق اتصال مزدوج ومتوازن بين المنتج والمستهلك.

الخلل الرهيب في تدفق المعلومات والأفكار والثقافات بين الشمال والجنوب، وعلى الأخص من الولايات المتحدة إلى العالم الذي كان يُسمَّى بالعالم الثالث؛ ففي الوقت الذي تزايد فيه الخلل على المستوى الكمي والنوعي تسود حالة الصمت الرهيب بين مجتمعاتنا نتيجة الانهيار الكامن لحركة عدم الانحياز التي كانت تتبنى الدعوة العادلة للدفاع عن الهوية الثقافية. فقد توصلت إحدى الدراسات الحديثة(١٩٩٥) التي أُجريت لتحليل مضمون أهم الصحف الصادرة في ٤٠ دولة في العالم إلى أن الخلل في توازن المعلومات تزايد في التسعينيات مقارنة بالسبعينيات والثمانينيات. في ظل هذا التوجه يفترض أن تمارس مجتمعات العالم الثالث جهودًا

مضنية باستخدام العلاقات العامة لتحصين شعوبها في الداخل والدفاع عن ذاتها في الخارج من خلال بعثاتها الثقافية والدبلوماسية.

إن ما أودّ أن أخلص إليه هو أن مستقبل العلاقات العامة للأسف رهن بتطورات خارجية وليس استجابة لتحولات محلية عربية نحو الأخذ بالارتقاء في التعامل بين عالم المنظمات وجماهيرها.

ويقيني أن قوة الدفع الخارجية سوف تولد علاقات عامة عرجاء لا أخلاق لها، ويظل مستقبل العلاقات العامة رهنًا بأحكام التوازن بين الاستفادة من المستوى التقني العالمي الذي تفرضه العولمة من ناحية والتمسك بأخلاقيات المهنة وفق مرجعية إسلامية من ناحية أخرى. مستقبل المهنة يكمن إذًا في أن نتقدم إلى الإسلام لنحتكم إليه في أساليب ممارسة المهنة، ولا أقول نرجع إلى الإسلام؛ لأنه لا يزال شامخًا في عالم المستقبل، كما كان في عالم الماضي لننقلها من عالم المكر والدهاء والزيف والخداع والإدعاءات والدعاية السوداء لتحقيق مصالح مؤقتة تخدم فائدة طرف على حساب طرف آخر باستغلال أساليب التضليل والتشويه الإعلامي والقصص الإخبارية الملفقة والمنقوصة والتي تتعمد الإثارة والبعد عن الحقائق إلى عالم الصدق والأمانة والوضوح والصراحة والالتزام والاحترام المتبادل ومحاسبة النفس وإعطاء الجماهير حقهم في أن يعرفوا الحقيقة كاملة دون رتوش أو مواربة أو تزيين، وهذا هو المنهج الإسلامي الذي جعل العرب الأوائل يحققون السيادة على مستوى العالم في عهدهم.

وإذا كان الغرب يهيمن على حياتنا تكنولوجيا واقتصاديا لدرجة لا نستطيع الفكاك منها فإنه بحوزتنا ما يجعلنا نتفوق عليه إذا اعتمدنا أخلاقيات الإسلام وأصوله في الاحتكام إلى أساليب ممارسة هذه المهنة، ففي مقابل عولمتهم للتكنولوجيا يمكن أن نعولم الأخلاقيات.

وفى هذا الصدد أودّ الإشارة إلى ملاحظة جديرة بالذكر عبر عنها د. أحمد صالح

بجامعة الإمارات معلقًا على مساق المراسم والبروتوكول قال الأستاذ الفاضل: "ألا ينبغي إعادة النظر في توصيف المساق للدرجة التي نضمن فيها تقديمه لطلابنا بمنطق وأسلوب إسلامي؟ ألم يقل الرسول الكريم تبسمك في وجه أخيك صدقة؟ وهكذا بدلاً من افتعال البسمة على الوجوه لمجرد التعبير عن موقف معين، أليس من الأجدى أن تكون النية صادقة في التعبير عن انفعالاتنا، واتساقًا". مع هذا المنطق أقول إن مستقبل العلاقات العامة بوجه عام في حاجة ماسة إلى تأصيل إسلامي يوجه ويقود الممارسة في نفس الوقت يطوع تكنولوجيا العصر لخدمة أغراضه.

الحاجة إلى جمعية العلاقات العامة:

إن تأثير المتغيرات الدولية والمحلية على مستقبل العلاقات العامة يظل محدودًا في غياب رابطة تجمع ممارسي ومستشاري العلاقات العامة لوضع مواثيق الشرف للارتقاء بمستوى المهنة من خلال التعليم المستمر للعاملين في الحقل، والبرامج التدريبية التي تشبع احتياجات محددة، ولا يقل أهمية عن ذلك تنظيم المؤتمرات الدورية وإصدار المجلات والمطبوعات وإعداد البرامج الإذاعية وإنشاء المواقع على الإنترنت للتعبير عن موقع وموقف العلاقات العامة العربية من القضايا المحلية والعالمية، وهذه دعوة إلى كل المسئولين والعاملين في مهنة المستقبل لتوحيد جهودهم والمبادرة لإنشاء جمعية العلاقات العامة في كل قطر عربي كنواة لتكوين جمعية العلاقات العامة العربية.

البعد الإسلامي في حرب البلقان(*)

تشهد الحرب الدائرة في البلقان على أن مسلمي العالم تنقصهم آليات التنسيق السياسي الذي يكفل لهم حق تقرير مصيرهم بالمعنى الشامل، كما تشهد الحرب على أن الوزن السياسي للعالم الإسلامي يتآكل يومًا بعد يوم وعلى الرغم من أن مسلمي اليوم لا يفتقرون إلى العدد والعتاد إلا أنهم يعانون من غياب التصور السياسي الشامل لتحديات حاضرهم وأمن مستقبلهم، إن التساؤل الذي يطرح نفسه هو أين موقع ودور العالم الإسلامي في حرب يكتوي بنارها المسلمين الأشقاء الألبان في كوسوفو؟ هل هناك أي أثر أو حساب لموقف المنظمات الإسلامية الدولية أو الدول الإسلامية فيما يحدث لمسلمي كوسوفو؟ لقد بدأت محاولات التسوية بين الصرب وأقليم كوسوفو دون أي وساطة ذات طابع إسلامي، كما بدأت الحرب واشتعلت دون أي مبادرة من جانب المجتمع الإسلامي.

ولا أحد ينكر على مسلمي اليوم تمسكهم بدينهم فعرفات يشهد بذلك وأضحية العيد الأكبر تقول إن المسلمين لم ولن يتخلوا عن صانع حاضرهم ومستقبلهم، ولكن الإسلام سياسة كما أنه عبادة، ودنيا كما أنه دين، وقد أدرك المسلمون الأوائل هذه الحقيقة الكلية للإسلام فكانت لهم السيادة. والسياسة في الإسلام ذات معنى شامل تكفي كل الأزمنة والعصور والأمكنة وتقدم التصورات الإستراتيجية والتكتيكية في الحرب والسلم، ولكن يبدو أن المشكلة ليست فقط في غياب الإدراك السياسي للإسلام، ولكن ربما أيضًا في العجز السياسي للمسلمين.

(*) جريدة البيان– ٢/ ٤/ ١٩٩٩.

فالحادث الآن في إقليم كوسوفو مأساة إسلامية بالدرجة الأولى من العيب أن ينتفض لها حزب الناتو دون أن يحرك المسلمون ساكنًا وكأنهم يتفرجون على مسرحية لا دخل لهم بها، وقصة هذه المأساة ترجع في المقام الأول إلى عدم التسامح الديني، ورغبة الغرب في تطهير أوربا من المسلمين. فمنذ أن وطأت أقدام المسلمين الأتراك أرض البلقان في عصر الفتوحات والأمجاد الإسلامية وهم يتعرضون لانتهاكات مستمرة، هدفها تحجيم المسلمين في الغرب.

وفى الوقت الحاضر كانت حرب الصرب والبوسنة حلقة في سلسلة الاضطهاد الوحشي للمسلمين. ويتجدد الصراع بين الصرب مرة أخرى والمسلمين الألبان بعد فشل التسوية السلمية التي أقرها الطرفان في اتفاق "رامبوييه" الذي سمح بحق المسلمين في تقرير مصيرهم في كوسوفو، ولكن لماذا فشلت التسوية السلمية، لعل إصرار الولايات المتحدة على ضمان تنفيذ بنود الاتفاق من خلال تمركز قوات حلف الناتو في أرض الصرب يمثل سببًا مباشرًا لانهيار التسوية السلمية واندلاع الحرب. فالولايات المتحدة تريد أن تنتصر لإرادتها وأهداف سياستها الخارجية الرامية إلى بسط هيمنتها على العالم، والقضاء على آخر معاقل الشيوعية والمعسكر الاشتراكي في أوربا، حتى ولو كان ذلك على حساب الشرعية الدولية ومواثيق الأمم المتحدة التي ترفض التدخل العسكري في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

لقد عارض الصرب الوجود الأمريكي العسكري كآلية لتنفيذ اتفاق "رامبوييه" وقَبِل وجودًا عسكريًّا من قوات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن؛ أي قوات تشارك فيها الصين الشعبية وروسيا الاتحادية، وتكون المشاركة الأمريكية ضمن القوات التي تمثل الدول الخمس دائمة العضوية. لكنه الإصرار الأمريكي على أن يحل الناتو محل الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إدارة الصراعات الدولية، وكأن مصدر الشرعية الذي ارتضاه المجتمع الدولي لتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية وغير السلمية أصبح معوقًا لتوجهات الخارجية الأمريكية.

فهجوم الناتو أيًّا كانت مبرراته يفتقر إلى الشرعية الدولية والغطاء الدولي الشكلي الذي كانت تستند إليه الولايات المتحدة في حربها ضد العراق غير متاح هذه المرة؛ إذ ليس هناك مبرر من القانون الدولي أو الأعراف الدولية يجيز استخدام القوة الدولية لحسم النزاعات المحلية والتدخل في الشئون الداخلية للدول. والمعضلة أمام العالم الإسلامي هي صعوبة دعم أي من الطرفين: الولايات المتحدة التي تنتهك قواعد الشرعية الدولية، والصرب الذين ينتهكون أبسط القواعد الإنسانية الداعية إلى حسن الجوار، وحق المسلمين في تقرير مصيرهم وفق اتفاق سلمى أقرّه الطرفان.

فقبول التدخل الأمريكي في السياسة الداخلية الصربية يحمل ضمنًا الإقرار بقبول التدخل الأمريكي في أي دولة أخرى بما فيها العالم العربي والإسلامي، فالفوضى يمكن أن يكتوي بنارها أي جار عربي وتداعيات الموقف من الصعب حسمها في غياب قبول الشرعية الدولية. وعلى الجانب الآخر فإن معارضة الموقف الأمريكي يعني إعطاء شرعية زائفة لديكتاتور الصرب للقضاء على المسلمين الألبان وحرق منازلهم واستخدامهم كدروع بشرية في مواجهة قوات حلف الناتو وهو ما لا يقبله مسلم.

إن تأزم الموقف ناتج من أن انتصار الناتو يعني انتصار أمريكا على الصرب ولا يعني تحقيق مصلحة المسلمين في كوسوفو؛ لأنه لن يكون هناك مسلمون بعد المذابح الصربية كما أن انتصار الناتو يعني إقرار زعامة الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب البادرة، وتعزيز دعائم السياسة الخارجية الأمريكية، وفرض نموذجها السياسي والاقتصادي تحت مسمى العولمة، فليس صحيحًا الادعاء بأن البعد الإنساني وحماية المسلمين هو الدافع الحقيقي لأن تتكبد الولايات المتحدة مشقة الدخول في حرب مع عدو تعرف حجم قوته العسكرية، ولكن الصحيح هو أن مصالح أمريكا تقتضي استخدام كل الأدوات الممكنة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية بعيدة المدى، ولنا أن نتساءل هل يدفع أمريكا للدخول في هذه الحرب إيمانها بحقوق

المسلمين في كوسوفو؟ لماذا ترفض أمريكا تنفيذ اتفاق "رامبوييه" من خلال قوات الدول الأعضاء في مجلس الأمن؟ هل تعتقد أمريكا أن بإمكانها إنهاء الحرب من خلال الجو؟ هل يمكن تحقيق المعادلة الصعبة التي تنادي بحماية المسلمين في كوسوفو قبل إذعان الصرب؟ لماذا يرفض البيت الأبيض تسليح الثوار الألبان للدفاع عن ذاتهم؟

ألا يدرك الأمريكان أن المزيد من الضغط العسكري على الصرب يعني أن الضحية المباشرة هم سكان كوسوفو؟ هل يمكن الاستعانة بأساليب غير شرعية لمواجهة موقف غير شرعي؟ لقد انتهى الكثير من باحثي القانون الدولي إلى أن المبرر الوحيد لهذا التدخل العسكري هو رفع المعاناة الإنسانية عن شعب كوسوفو المسلم، وإذا جاز ذلك على المستوى النظري فإن الواقع يقول بأن هذا التدخل هو من صميم معاناة هذا الإقليم وفى وسط كل هذا ماذا يفعل العالم الإسلامي.

البديل الأنسب:

ربما كان البديل المناسب في هذا الموقف المتأزم هو التنسيق السياسي من جانب الدول الإسلامية لوقف الحرب وإتاحة الفرصة أمام العقل لوضع حد لمأساة المسلمين، فالدعوة المناسبة الآن لوقف ادعاءات الناتو الماكرة ومواجهة تصلب الصرب العنيد هو أن تقف الحرب وأن تنسحب قوات حلف الناتو لإتاحة الفرصة من جديد لتنفيذ اتفاق "رامبوييه" وبشروط تقرها الشرعية الدولية. لماذا لا يتدخل العالم الإسلامي بمبادرة سلمية تحول دون استمرار إبادة المسلمين على أيدي الصرب بأسلوب مباشر، وعلى أيدي قوات الناتو بأسلوب غير مباشر.

إن الاحتمال القائل بأن روسيا يمكن أن تضع نهاية لهذه المأساة غير وارد على الرغم من حاجتها إلى مناصرة بني جنسها وجيرانها، ولنا أن نتفهم أيضًا أن الإصرار الصربي لمقاومة حلف الناتو، وعلى الأخص الأهداف الأمريكية غير المعلنة سوق يتجسد في إبادة المسلمين وإحراق قراهم وتشريدهم. فهل يتحرك العرب

والمسلمون لاستخدام حقهم الشرعي في الدفاع عن أبناء عقيدتهم من خلال الضغط نحو وقف حرب ضحيتها الأخ المسلم في كوسوفو سواء انتصر الناتو أو الصرب وسواء أذعن الناتو أو الصرب وليدرك المسلمون أن الإسلام سياسة بقدر ما هو عبادة.

هل يدافع الناتو عن مسلمي كوسوفو؟(*)

مع بدء حرب البلقان تصور الكثير في العالم العربي والإسلامي أن حلف الناتو هو منقذ الإسلام والمسلمين في كوسوفو واستبشر هؤلاء خيرًا بمستقبل الإسلام والمسلمين في القرن الواحد والعشرين بعد أن أصبحت أكبر قوة عسكرية في العالم توظف إمكاناتها الجبارة لخدمة قضايا المسلمين في مواجهة العنف الصربي. ولكني أظن أن هذا الفريق بدأ يعيد النظر في حساباته بعد أن سمع وشهد ما يتعرض له المسلمون في كوسوفو وبعد أن تيقن خطأ التصورات المسبقة والأحكام المتسرعة، وهذا هو شأن الرأي العام فالمتتبع للكتابات العربية والإسلامية في هذا الشأن سوف يلاحظ الآتي:

تأييد الأغلبية لحلف الناتو في هجومهم على الصرب اعتقادًا من أن أمريكا وحلفاءها يدافعون عن المسلمين العزل في كوسوفو، وهذه الأغلبية ربما تأثرت في رأيها بما تشاهده في الإعلام التليفزيوني أكثر مما تقرأه في الإعلام المطبوع "الصحافة".

حيرة النخبة العربية والإسلامية بين راغب في تأييد حلف الناتو وتأييد الصرب فكلا الموقفين سيء وغير شرعي، وأن كان الاتجاه يميل نحو مناصرة الولايات المتحدة وحلفائها رغبة في الانتقام من العدو الظاهر للمسلمين. مع مرور بعض الوقت تبلورت اتجاهات الرأي العام بصورة أوضح نحو الرغبة في وقف الحرب،

(*) جريدة البيان- ٩/ ٤/ ١٩٩٩.

إذ ظهرت نداءات محترمة من منظمات إسلامية ودول عربية تناشد المجتمع الدولي بوقف الحرب، وتحمل حلف الناتو مسئولية تفجير الموقف، وفى نفس الوقت تدين وبشدة القصف الإجرامي لإخواننا المسلمين.

وازنت الكثير من الكتابات الرصينة بين خروج حلف الناتو عن مبادئ الشرعية الدولية وتجاهله للأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذا الشأن من جانب وإعمال الإبادة الوحشية لمسلمي كوسوفو من جانب آخر، واستقر رأيهم على الانتصار للشرعية الدولية، مما دفعهم إلى معارضة الولايات المتحدة وأنصارها. ومن ثم فإنهم في موقفهم المثالي تمسكوا بنصوص القوانين التي تم خرقها مئات المرات وكأنهم ضحوا بشعب مسلم في مقابل عدم التضحية بالقانون الدولي.

أما الفريق الذي ضحى بالشرعية الدولية في مقابل الانتصار لحق المسلمين فتصور عن قناعة أن أعمال البلطجة الدولية التي تمارسها الولايات المتحدة بدون أية حماية قانونية لها ما يبررها. ومن ثم فإنه تأييد مرهون بموقف له سماته الزمنية والمكانية والموضوعية المحددة، ولا ينسحب على أعمال بلطجة أخرى من أمثال ما حدث في السودان أو أفغانستان أو ليبيا سابقًا.

ربما كانت هذه هي خلاصة حيرة الرأي العام العربي والإسلامي إزاء مأساة إسلامية بالدرجة الأولى، وهو ارتباك وانقسام في الرأي قد يكون له ما يفسره ولكن ليس له ما يبرره وإن كان من المهم إبداء بعض الملاحظات في هذا الشأن:

تنتاب المرء الدهشة من أن الرأي العام العربي والمسلم انشغل بجوانب قانونية وفلسفية لم تجد لها صدى في أرض الواقع، فليست هناك مبادرات على المستوى الرسمي تعبر عن موقف واضح ومتماسك للعالم الإسلامي.

لم تصل قضية كوسوفو بكل أبعادها إلى الشارع العربي والإسلامي على الرغم من انشغال الإعلام بكافة وسائله بهذه الكارثة، وهذا دليل إدانة للإعلام العربي والإسلامي الذي لم ينجح بعد في أن يحرك الفرد العادي للمشاركة في قضية تمس

واقعه ومستقبله بشكل مباشر أين طلاب الجامعات العربية والقطاعات الواعية من الرأي العام العربي؟ لماذا لم تضغط في اتجاه وقف هذه المذابح على أيدي كل من الناتو والصرب؟

المشكلة أن يصل الرأي العام إلى قناعة بأن حلف الناتو يعمل من أجل المسلمين هناك، إذ يمثل هذا تزييفًا وتسطيحًا للوعي الإسلامي، فما يحدث ليس إلا جزءًا من مسلسل طويل من الوقائع بدأ مع انتهاء الحرب الباردة، وتواصل مع سعي الولايات المتحدة للهيمنة على العالم، وفى هذه الحلقة من المسلسل فإن الدافع الحقيقي هو تأديب "سلو بودان ميلو سيفيتش" زعيم الصرب، وكسر شوكته التي باتت تمثل تهديدا للقارة الأوربية التي تخشى أن تؤدي نزعاته القومية إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة، ومن ناحية أخرى يمثل الصرب الحليف الوحيد لروسيا في قلب أوربا وفى القضاء عليه تتويج لصراع طويل دام أكثر من نصف قرن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق.

والمسلمون في هذه الحلقة الأخيرة لا يمثلون أكثر من سبب ظاهري استند إليه الحلف ليبرر عملياته وليسوغ تحقيق إستراتيجيته متعللاً به. ويميل البعض إلى الاعتقاد بأن الهدف مزدوج، إذ ينطوي على جانبين الأول هو ضرب الصرب والتخلص من شوكة "ميلوسيفيتش" والثاني هو التخلص من المسلمين على أيدي الصرب.

الناتو يتورط:

إذا كان ظاهر الأمر يشير إلى الدفاع المستميت لقوات الناتو في كوسوفو إلا أن استقراء الأحداث يؤكد غير ذلك، وكما قال رسولنا الكريم: "إنما الأعمال بالنيات" فما هو الهدف من هذا التدخل؟

أولاً: كان هناك إصرار أمريكي على أن يتم تنفيذ اتفاق "رامبوييه" تحت إشراف قوات الناتو مما دفع الصرب إلى التصلب والرفض، مما يطرح تساؤلاً عن النوايا

الكامنة للإصرار الأمريكي على تجاهل الأمم المتحدة، وهي المنظمة الوحيدة المخولة من قبل المجتمع الدولي لمباشرة مثل هذه المسئوليات.

ثانيًا: مع تزايد حالات تفريغ كوسوفو من مسلميها لماذا يصر الناتو على عدم إنزال قوات برية لحسم المعركة. ولماذا يرفض الغرب تسليح جيش كوسوفو لفك الحصار عن نفسه؟ ألا يعنى ذلك أن المسلمين سوف ينتهون قبل أن تنتهي الحرب؟

ثالثًا: كيف نفسر إعلان الرئيس "كلينتون" بأنه ليس لديه تصور مستقبلي حول كيفية كسب الحرب؟ هل انتهت إستراتيجيات "البنتاجون" والبيت الأبيض عندما أصبح الأمر يهم المسلمين، وهل يمكن قبول إعلان الحرب دون وجود خطط بديلة حال فشل البدائل المتاحة؟لقد أوضح الرئيس كلينتون أن خيار ضرب الصرب هو أفضل البدائل السيئة المتاحة، ولنا أن نقول إذا كان هذا البديل قد ساعد على إشعال الحرب، وتصفية كوسوفو من مسلميها دون أن يحقق لهم الأمن فإنه أسوأ البدائل الممكنة، وليس أفضلها، وقد كان من الأولى أن تبدأ الحرب بتأمين مسلمي كوسوفو في بلادهم من خلال قوات برية، ولكن لأن هذا قد يترتب عليه إصابة جندي أمريكي واحد فهو البديل الأسوأ.

أما ذلك الذي يهدر دماء مئات الآلاف من المسلمين فهو أكفأ الخيارات الإستراتيجية من وجهة النظر الأمريكية، ولعل الدرس الذي لم يعه المسلمون أن ما يحدث ليس إلا نتيجة مباشرة لهذه الحالة من الشتات والخلافات الداخلية التي حالت دون إمكانية الانتصار لمجرد وجودهم في عالم المستقبل وفى مقابل جهاد المسلمين الأوائل لإدخال الإسلام في كل بقاع الدنيا يتقاعس المسلمون الأواخر، ويتفرجون على انحسار الإسلام وهزيمة المسلمين في أرجاء المعمورة.

العجز الأوربي في إدارة الأزمات
وإعادة صياغة مفهوم الأمن(*)

منذ انتهاء النظام العالمي الذي ظهر عقب الحرب العالمية الثانية واختفاء حلف "وارسو" كان من المتوقع أن يختفي حلف "الناتو"؛ لأن مبرر وجوده هو الدفاع الجماعي ضد التهديد العسكري القادم من الاتحاد السوفيتي وحلفائه. فما أن انهار حلف "وارسو" حتى توقع المجتمع الدولي اختفاء حلف "الناتو"، لاختفاء مبرر وجوده، لكن الأحداث تشهد ليس فقط على استمرار الحلف، بل توسعه وتعزيز مكانته، والأهم أنه أصبح يعمل كبديل للأمم المتحدة، أي أنه تحول إلى مهام ذات طابع سياسي أكثر منها مهام عسكرية وأمنية محددة، الواقع أن تغير الطموحات الأمريكية، ومفهوم الأمن الأوربي مثلاً معًا الدافع لبقاء وتوسع الحلف بدلاً من تفككه.

فالولايات المتحدة باتت تفكر في زعامة منفردة للعالم وأدواتها في ذلك قوة عسكرية وتكنولوجية واقتصادية وتخطيط إستراتيجي بعيد المدى يهدف إلى احتواء شرق أوربا والدول الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي القديم. فضلاً عن تقليم أظافر من تسول له نفسه منافسة الزعيم في أهدافه أو تهديد مصالحه، كما حدث بالنسبة للعراق في حرب الخليج الثانية، وكما هو واقع الآن ضد الصرب أو

(*) جريدة البيان– ٢٣/ ٤/ ١٩٩٩.

متوقع مع إيران في الحلقة القادمة من مسلسل لا نهائي الحلقات، فما هي مبررات وتأثيرات توسع "الناتو" في الوقت الذي كان متوقعًا له الانهيار؟

والإجابة يقدمها لواء عثمان كامل في دراسته "توسيع حلف الناتو" شرقًا وتأثيراته الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، حيث يرى أن عدم تمكين روسيا من أن تلعب دورًا عالميًّا في المستقبل، وحرمانها من إعادة الروابط الوثيقة مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة ومع دول أوربا الشرقية هو من أهم الأهداف الإستراتيجية الأمريكية الأوربية لتوسيع الحلف وتعزيز مكانته، فتحرك "الناتو" شرقًا يحقق مصالح إستراتيجية أمريكية في أن يكون لها تواجد مسبق قبل أن تتمكن روسيا من استعادة دورها الدولي كوريث للاتحاد السوفيتي وأيضًا من أجل صراعها الخفي وعدائها للإسلام في إطار المواجهة والتكتل المحتمل بين المسيحية واليهودية معًا ضد الإسلام، ولا يقل عن ذلك أهمية احتمالات التقارب بين الدول الإسلامية المستقلة وإيران والعالم العربي من جانب آخر؛ فالجمهوريات المستقلة تشكل خطرًا نوويًّا على حلفاء أمريكا الأوربيين.

لكن التساؤل الذي واجه قادة "الناتو" بعد نهاية الحرب الباردة هو كيف يمكن تبرير وجود الحلف ذاته بعد زوال الداعي لوجوده أو على الأقل العدو الأكثر بروزًا وهو الاتحاد السوفيتي القديم، وقد تطلب هذا التساؤل البحث في سياسة جديدة للحلف فيما بعد الحرب أساسها تعظيم الأمن والاستقرار في القارة الأوربية ومواجهة أي تهديد عسكري يمكن أن يؤثر سلبًا على الأمن الأوربي، أي أن انهيار حلف وارسو قد أعاد صياغة مفهوم الأمن الأوربي والهدف الأمريكي بطريقة تسمح لهما بالتدخل في أي صراعات يتصور كلاهما أنها ذات صلة وثيقة بمفهوم الأمن بمعناه العام، وقد أدى هذا المنطق لمفهوم الأمن إلى توسيع عضوية الناتو لتشمل دول أوربا الوسطى والشرقية، وهي التي كانت في السابق في فلك الاتحاد السوفيتي.

تفكك الاتحاد اليوغوسلافي والأمن الأوربي:

أظهرت سلسلة الأزمات السياسية والعسكرية التي تمخض عنها تفكك الاتحاد اليوغوسلافي إلى عجز القارة الأوربية وحدها عن حماية أمنها، وقد عملت الولايات المتحدة بطرق شتى للحيلولة دون انخراط ناجح للدول الأوربية في إدارة هذه الأزمات منفردة، الأمر الذي برهن على أن الولايات المتحدة هي رجل الشرطة الذي لا يمكن الاستغناء عنه للأمن الأوربي وقد أدى هذا الاقتناع إلى تعزيز زعامة أمريكا في إدارة الصراعات الدولية في حرب الخليج من قبل وفى حرب البلقان من بعد حتى بدا الأمر وكأن هناك علاقة عضوية تجمع بين الطموح الأمريكي للسيطرة على مقدرات العالم من جانب ورغبة الدول الأوربية في تحقيق أمنها الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي عجزت عن تحقيقه بمفردها من ناحية أخرى.

تهميش الأمم المتحدة:

إن فراغ الساحة الدولية من قوة مناوئة للولايات المتحدة واتفاق المصالح الأمريكية ومتطلبات الأمن الأوربي جاء على حساب الشرعية الدولية، وتهميش دور الأمم المتحدة وعلى المدى البعيد تكريس التبعية للعالم العربي والإسلامي الذي كاد يفقد فاعليته وهو يدخل القرن الحادي والعشرين لأسباب معروفة وظاهرة للعيان.

فالولايات المتحدة وتحت تفسيرات ذات طابع إنساني اجتماعي تتجاهل الأمم المتحدة وتستبدلها بقوات حلف "الناتو" وكأنها نصبت من نفسها حكمًا لصراعات هي بالضرورة طرف فيها، فالأمم المتحدة لم تُنشأ إلا لحفظ السلم والأمن الدوليين والجمعية العامة باعتبارها الجهاز الأكثر تعبيرًا عن المجتمع الدولي هي الأكثر أهلية لإدارة الصراعات الدولية التي تهدد أمن وسلامة المجتمع الدولي، خاصة إذا لم ينجح مجلس الأمن في القيام بمهمته الرئيسية لانعدام الإجماع من جانب الأعضاء الدائمين فيه.

إن إدراك الولايات المتحدة لعجزها عن تحقيق إجماع الأعضاء الدائمين بالمجلس في ظل وجود روسيا والصين يجعلها تنفرد باتخاذ القرار بالاعتماد على الناتو إلا أن عجز مجلس الأمن عن مباشرة مسئولياته لا يبرر الخروج عليه بقدر ما يعني اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي يحقق لها وفق المادة الرابعة عشرة من الميثاق الذي أسبغ عليها الصلاحيات التالية من خلال أحكامه:

إذا أخفق مجلس الأمن في القيام بمسئولياته الرئيسية لانعدام الإجماع من جانب الأعضاء الدائمين يكون من حق الجمعية العامة في حالات تهديد السلم أو خرقه النظر في الموضوع مباشرة وإصدار التوصيات اللازمة بما في ذلك استخدام القوة المسلحة.

إنشاء لجنة لمراقبة السلم والأمن الدوليين:

وغيرها من الصلاحيات التي تعطي الجمعية العامة مباشرة التدخل فيما هو الحادث الآن في الصرب حال عجز مجلس الأمن إلا أن الولايات المتحدة وهي أكثر دول العالم ادعاء للممارسة الديمقراطية وادعاء لحقوق الإنسان والاحتكام إلى القانون تتجاهل كل ذلك طالما أنها تتعارض مع مصالحها الإستراتيجية.

ضياع المسلمين:

في ظل التقاء المصالح يتجاهل كلا الطرفين أمريكا وأوربا الاحتكام إلى الشرعية والدولية ويتقدمان للعالم وكأنهما يرسيان قواعد السلام ويحققان أسمى المبادئ الإنسانية الداعية للمحافظة على مسلمي "كوسوفو" لكن الواقع بمنأى عن ذلك، ويتحول المسلمون إلى ضحايا ادعاءات الغرب الكاذبة لإقناع العالم بإنسانية وعدالة ما يقومون به من وحشية من جانب وإصرار الصرب على التطهير العرقي والدمار الشامل للمسلمين العزل في "كوسوفو"، من جانب آخر، والأسوأ هو ألا تمس مصالح الغرب أو الصرب في بلاد المسمين فهل يكفي الدعم المعنوي أو المالي للمحافظة على ما تبقى من مسلمي "كوسوفو".

قمة طهران والحوار الحضاري(*)

اتسمت السياسة الدولية أثناء الحرب الباردة بالصراع الدامي بين المعسكرين الغربي، والذي تتزعمه الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي ويتزعمه الاتحاد السوفييتي، وقد دار الصراع بين المعسكرين على أرض العالم الثالث الفقير والذي يعانى من عدم الاستقرار وحداثة الاستقلال وافتقاره إلى الهوية والادعاء بعدم الانحياز إلى أي من المعسكرين.

واتسم الصراع في هذه الأثناء بصبغة أيديولوجية وسياسية واقتصادية، ومع سقوط المعسكر الشرقي في نهاية الثمانينيات من هذا القرن ودخول الحرب الباردة إلى دنيا التاريخ، تحول جوهر الصراع من أيديولوجي سياسي إلى حضاري ثقافي في المقام الأول، وأصبحت الشعوب في كافة المجتمعات تحاول الإجابة على سؤال من نحن؟ وبم نتميز حضاريًا وثقافيًا عن الآخرين؟ واستخدمت الأديان والثقافات والقيم والتقاليد كأدوات للتميز بين الشعوب وبعضها، أي أن جوهر التمايز ومن ثم الصراع تحول من أيديولوجي سياسي إلى ثقافي حضاري. وتعارف الناس على هوياتهم من خلال معرفة هويات الآخرين التي لا يمكن التصالح معها. وسادت ادعاءات الصراع بين المجموعات ذات الثقافات المتباينة أو بعبارة أدق الصراع بين الحضارات.

وعلى حد تعبير "هنري كيسنجر" فإن السياسة الدولية فيما بعد التسعينيات

(*) جريدة الاتحاد– ١٠/ ٢/ ١٩٩٨.

تحكمها خمس قوى ذات طابع حضاري متمايز عن بعضها البعض هي الولايات المتحدة وأوربا والصين واليابان وروسيا ومن المحتمل الهند وكذلك دول العالم الإسلامي ذات الموقع الإستراتيجي والتعداد السكاني والثروات البترولية. وفق هذا التحديد العرقي والثقافي فإن السياسة الدولية هي سياسة يقررها التعايش أو الصراع بين تكتلات ذات طابع حضاري، فالطبقات الاجتماعية المتمايزة والأغنياء والفقراء وأصحاب الأفكار السياسية المتباينة سوف يشكلون قوة واحدة مادامت تجمعهم حضارة واحدة.

وقد جاء الصراع الدموي بين الصرب والبوسنة لتجسيد هذا المفهوم الحضاري للسياسة الدولية الجديدة فقد وجدنا روسيا تدعم الصرب في حين وجدنا السعودية وتركيا وإيران وليبيا وكثير من دول العالم الإسلامي تدعم البوسنة، ولم يحدث ذلك لأسباب سياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية بقدر ما هي ثقافية دينية في المقام الأول.

وأصبحت الحضارة عامل تجزئة وتوحيد في آن واحد فهي تجزء العالم ذا الثقافات المتباينة، وتوحد بين أصحاب الحضارة الواحدة.

فقد وحدت الثقافة بين الألمان وفرقت بين دول الاتحاد السوفييتي القديم، وتأتي قمة طهران لتعبر عن روح الحضارة الإسلامية كعامل توحيد بين أقطار وشعوب العالم الإسلامي وفى نفس الوقت دعوة للانفتاح والتحاور بين الحضارات الأخرى لا الصراع معها، كما يدعي أنصار الصراع، وهذا هو جوهر الاعتدال الإسلامي الذي لا ينفي الآخر ولا يتحاشاه ولا يصطدم معه بقدر ما يعترف به ويتحاور معه.

لقد عكست قمة طهران مفهوم الأمة كما هي في الحضارة الإسلامية الذي يتجاوز أواصر الدم والعرق إلى آصرة الأمة المتحدة على أساس العقيدة والفكر والمبدأ، وقد جاءت كلمات الرئيس محمد خاتمي ذات دلالة خاصة في هذا المجال، إذ يقول إن ما يجمع بيننا ليس هو المصالح الاقتصادية التي قد تتغير من زمن لآخر،

ولكن ما يؤلف بيننا هو العقيدة التي لا تتغير، فرباط العقيدة أقوى من رباط الدم أو العصبية أو المصلحة.

إن حالة التجزئة أو الشتات الإسلامي التي يعاني منها العالم الإسلامي ليست إلا نتاجًا لغياب آصرة العقيدة، وتغلب النزعات المادية على المجتمعات الإسلامية، ومن هذا التفسير أيضًا يمكن فهم ظهور الدول القومية في أوربا على أنقاض الوحدة الدينية المرتكزة على آصرة العقيدة النصرانية. كما يمكن فهم انقسام الاتحاد السوفيتي في وقتنا الراهن إلى دول قومية إثر تراجع العقيدة الشيوعية هناك، فالمصالح القومية والتحالفات العسكرية وما شابه لا تؤلف بين القلوب ولا تخلق أمم، ولكنها العقيدة وفى هذا قال تعالى: ﴿ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ﴾.

ولقد بني ابن خلدون نظريته في وحدة الأمم على هذا الأساس إذ يقول إن القلوب إذا تداعت إلى أهواء الباطل والميل إلى الدنيا حصل التنافس وفشا الخلاف، وإذا انصرفت إلى الحق ورفضت الباطل وأقبلت على الله اتحدت وجهتها فذهب التنافس، وقل الخلاف وحسن التعاون والتعاضد، واتسع نطاق الكلمة لذلك عظمت الدولة، ولا ينفي ذلك قيام الأمم على أساس الأصل المشترك عند غياب الرابطة العقيدية، فهذه ظاهرة طبيعية، فالاشتراك في النسب والأصل يؤدى إلى التآلف والتشابه في الخصال والعادات ومن ثم كان أيضًا أساسًا طبيعيًّا للوحدة السياسية.

إن الفهم الحقيقي للإسلام لا يجعلنا نتجاهل أثر العوامل الاجتماعية والسياسية وغيرها ذات الأثر في توحيد الأفراد ونشوء الأمم، بل يدعونا إلى تحجيمها وتفريغها من محتواها التسلطي العدواني وتطويعها إلى مبادئ الرابطة الإسلامية الأعم والأشمل التي تتسامى على الروابط القومية وتشملها دون أن تلغيها وذلك بهدف توسيع دائرة التعاون من الشعب الواحد أو القومية الواحدة إلى الأمة الإسلامية قاطبة وفق المبدأ القرآني العظيم: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾.

إن فهمًا صحيحًا للعلاقة بين الرابطة القومية والرابطة الإسلامية يؤدي لاتخاذ موقف معتدل بين التطرف القومي الذي يدفع جاهدًا لتقليص الرابطة الإسلامية إلى الحدود القومية داعيًا إلى وحدة قومية محضة من ناحية، والتطرف الأعمى الذي يتجاهل وجود الرابطة القومية ودلالتها على التنظيم الاجتماعي والسياسي. إن الموقف السليم الذي يتفق مع التصور الإسلامي إنما هو موقف يعترف بأهمية الروابط الإقليمية والقومية وتأثيرها على الهوية الفردية والاجتماعية لكنه يعتبرها روابط وسيطة لا ترقى في أهميتها وقيمتها إلى مستوى الرابطة العليا القائمة على وحدة المقصد والمبدأ والمتمثلة في الوحدة الإسلامية التي تجمع كافة الشعوب الملتزمة بالمبدأ الإسلامي، فالولاء النهائي للمسلم هو ولاء للأمة الإسلامية لكنه ولاء لا ينفي قيام ولاءات ثانوية تقوم على أساس قومي أو قطري.

إن هذا الفهم للعلاقة بين الانتماءات القومية ذات الأهمية الثانوية والانتماء ذي الأهمية المحورية سوف يعمل على رأب الصدع بين أجزاء الأمة الإسلامية، وسوف يحيلها من أمة منهكة، بسبب نزاعاتها القومية والسياسية والحدودية والفكرية إلى أمة ناهضة فاعلة في مجتمع لا يعترف إلا بالتكتلات القومية.

لعل أهم معاني قمة طهران أنها جسدت معنى الأمة في التصور الإسلامي وهو تصور لا ينفي أن هناك دوائر مختلفة ينتمي لها المسلم المعاصر يحكم الأصول الاجتماعية والانتماءات السياسية والتربية والثقافة والعادات...إلخ ولكنها انتماءات ثانوية تقل أهميتها كلما اقتربنا من دائرة الانتماء الأشمل الذي يجمع بين المسلمين ويؤلف بينهم على صعيد واحد.

أما المعنى الآخر لقمة طهران فهو أن الإسلام حضارة عالمية وأن العالم الإسلامي يعبر عن روح هذه الحضارة وأساسها العزة والكرامة والحوار وأنه من غير الصحيح كما يدعي فلاسفة الغرب أن للتقدم طريقًا واحدًا، وأننا نعيش عالمًا ذا حضارة واحدة ينبغي أن تسود هي حضارة الغرب.

إن هذا هو جوهر التفكير الصدامي الذي يؤجج الصراع بين الأمم والحضارات لأنه ينفي الآخر ويتجاوزه ويحلم بسيادة الذات تحت دعاوى كاذبة حتى وإن أيديتها عناصر قوة واضحة وبارزة للعيان إلا أنها ذات طابع مادي علماني وهو تفكير غير إستراتيجي لأنه يحمل في طياته عناصر هدمه.

فهؤلاء الفلاسفة الذين يدعون إلى عالمية الحضارة الغربية وضرورة سيادتها لنعيش عالمًا واحدًا وثقافة واحدة ينفون أهمية التنوع الثقافي والتعدد الاجتماعي والحضاري الذي يخلق عالمًا ديمقراطيًّا، فالفكرة الديمقراطية ترفض هذا التماثل التام في عالم الأفكار والممارسات، ولنا أن نتأمل توجه بعض فلاسفة الغرب نحو ضرورة سيادة المجتمع الغربي للعالم من خلال:

ملكية وتشغيل النظام البنكي الدولي، والتحكم في كل العملات الدولية، وتقديم المنتجات تامة الصنع للمجتمع الدولي، والسيطرة على أسواق العالم، و ممارسة القيادة الثقافية والمعلوماتية في العالم، والتدخل العسكري وقت الضرورة، والسيطرة على خدمة الملاحة الدولية،وإجراء الدراسات والبحوث التقنية، والتحكم في التعليم الفني، والسيطرة على الفضاء، والسيطرة على وسائل الاتصال والإعلام الدولية، والسيطرة على الأسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة.

إن مجرد انعقاد قمة طهران الإسلامية ليعد اختبارًا قويًّا لضعف الهيمنة الأمريكية ومؤشرًا لفشل السياسة الخارجية، والأهم إثبات أن العرب والمسلمين يمكن أن تجتمع لهم إرادة بمعزل عن الإرادة الأمريكية بل وإرادة تصطدم مع ما يراه الأمريكان، لقد بذلت السياسة الخارجية جهدها لإنجاح مؤتمر القمة الاقتصادي بقطر، ولكنها لم تفلح في أن تبرهن لحليفتها إسرائيل إن مقدرات الأمور في يدها وفى المقابل تجمع كل العرب والمسلمين في بيت يصفه الأمريكان بأنه وكر للإرهاب، وفى لقاء غير مسبوق تبرهن الأمة الإسلامية تحديها للغطرسة والميزان الأمريكي المختل في تعامله مع أوضاع المنطقة، ولعلها بادرة تدفع العقل السياسي الأمريكي لتقدير حجمه الحقيقي ووزن المسلمين الحقيقي. ولكن نجاح هذا المؤتمر ليس أكثر من

خطوة في طريق طويل ملئ بالأشواك، إلا أن نجاح الخطوة الأولى يدفع لإنجاح الثانية وهكذا، ولعل شروط نجاح العالم الإسلامي في تشكيل قوة حضارية تكمن في الآتي:

- إجراء حوار داخلي بين دول العالم الإسلامي لتوسيع مساحة التفاهم وتقليص مساحة الشك والتردد.
- الانتقال من مجرد مناقشة المبادئ والغايات كما حدث في هذا المؤتمر إلى الوسائل والإجراءات.
- الانتقال من مجرد حسن النوايا إلى حسن الأفعال لبناء المصداقية وقطع الشك باليقين.
- التنسيق بين مواقف الدول الإسلامية في كافة المنظمات الدولية.
- سيادة مبدأ الاعتدال والتوسط والبعد عن التشنج والتطرف كما بدا في مناقشات وكلمات هذا المؤتمر.
- الاعتراف بالانتماءات القومية والثقافية المختلفة داخل البناء الإسلامي، وعدم القفز عليها أو تجاهلها والتعامل معها على أنها من طبيعة الأشياء، على هذا النحو يمكن أن يشهد القرن الحادي والعشرين موقعًا متميزًا لعالم إسلامي جديد يبعث روح الإسلام وحضارته التي يجب أن تتبوأ مكان الريادة.

سلبية الرأي العام العربي
والاستفزاز الأمريكي(*)

ليس صحيحًا الاعتقاد بتجاهل الولايات المتحدة لإرادة الرأي العام العربي في صنعها لقرار الحرب ضد العراق، وليس صحيحًا أيضًا الاعتقاد بأنها لا تسعى إلى كسب الرأي العام العربي لصفها، ولكن الأصح القول إن الرأي العام العربي يفتقر إلى هذه الإرادة ويعاني من غياب الدور في وقت يجب أن يكون له إرادة ودور، فالرأي العام العربي قوة جبارة يمكن أن تغير من موازين القوى في المنطقة ويستطيع أن يسهم إيجابيًّا في صناعة قرارات الحرب والسلام ولكنها وللأسف القوة غير المستغلة وتكرار تجاهلها قد يؤدي إلى زوالها وموتها، ما أودّ التأكيد عليه في بداية هذا المقال أننا نمر بفرصة ذهبية يمكن للحكومات العربية أن تستفيد من مخزون الطاقة السياسية المتاح لديها وغير المستغل حتى الآن والممثلة في الرأي العام لدفع الرئيس "كلينتون"؛ لإعادة النظر في قرار الحرب ضد صدام، وإن شئنا الدقة لإعادة النظر في تهديد الإرادة العربية المشتركة.

وقد يتساءل المرء لماذا لا يشارك الرأي العام العربي في مواجهة الاستفزاز الأمريكي غير المبرر؟ والإجابة هي أن المشكلة لا تكمن تمامًا في الجماهير العربية بقدر ما ترجع جزئيًّا إلى الحكومات العربية التي اعتادت أن تحيد الجماهير عن تقرير

(*) جريدة الاتحاد- ١٥/ ٢/ ١٩٩٨.

مصيرها للدرجة التي استحالت معها هذه الطاقة التي وهبها الله لهذه المنطقة إلى مخزون غير إستراتيجي لا يحسب له حساب من جانب قوى الشر في مثل هذه الأزمات.

ويقيني أن السياسة الأمريكية في اعتدائها غير الشرعي على الإرادة العربية يمكن أن تتغير لصالح العرب إن هي وجدت تعبيرًا صارمًا لإرادة رأي عام عربي رافض للاستذلال والإهانة. ففي مثل هذه النظم يتم تحليل اتجاهات الرأي العام قبل اتخاذ القرارات الإستراتيجية حتى لا يتحمل القادة وحدهم مسئولية المخاطرة بقرارات يكتوي بنارها غيرهم.

فالسياسة الخارجية وقرارات الحرب والسلام في مثل هذه الدول هي من صميم اهتمامات الرأي العام، وهي بخلاف ما هو سائد في مفهومنا العربي إذ تثير هذه القرارات في الذهن فكرة التحركات السرية المعقدة التي تبدأ وتنتهي في الخفاء بين الكواليس بعيدًا عن أعين الجماهير حتى لا يدرى بها أحد ويغلفها التكتم ويحيط بها الصمت، وهي أمور تعنى الحكومات فقط ومن الطبيعي إزاء هذا الموضوع أن لا موضع للحديث أو الاهتمام بحقيقة العلاقة بين الرأي العام العربي والضربة القادمة للعراق، وعلى الرغم من بدائية هذا المفهوم وتخلفه إلا أنه لا يزال يهيمن على تخطيط السياسة الخارجية عامة وقرارات الحرب والسلام خاصة في مجتمعاتنا.

إن العالم المعاصر لم يعد يقبل أن ينظر إلى الرأي العام باعتباره مجرد دمية تحركها الحكومات كيفما شاءت وتتجاهلها وتتصرف نيابة عنها وقتما شاءت، إن ما أرغب التأكيد عليه في هذا السياق أن الإدارة الأمريكية في اتخاذها لقرار ضرب العراق قد لا تستجيب لحقائق موضوعية عن الموقف (objective facts) قدر استجابتها لصور ذهنية(images)عن هذا الموقف ويجب أن تفصل بين هذين المفهومين، وأن نعمل على الإفادة من الإعلام العربي والرأي العام العربي لبناء صور ذهنية في عقول القادة والشعب الأمريكي مفادها أن الموقف قد تغير عن عام ١٩٩١، وأن مقدرات هذه الأمة يجب أن تكون من صنعها وأن رد الفعل العربي سوف يكون جد خطير إذا

غامرت أمريكا وتهورت في مسلكها الدولي، وان ذلك لن يفجر حرب عالمية ثالثة، كما هدد يلتسين فقط ولكن من شأنه أن يؤدي إلى انهيار النظام الدولي القائم بما في ذلك الأمم المتحدة، وأن المقاتل الأمريكي سوف يكون الضحية في حرب يختلف مسرحها عن حرب ١٩٩١.

الإعلام العربي والدور المطلوب:

إن أحد أسباب استكانة الرأي العام العربي هو قصور الإعلام العربي - خاصة الإذاعة والتليفزيون - عن أداء دوره المنتظر في مثل هذه الأزمات، وإليك عزيزي القارئ بعضًا من المعلومات والحقائق والأسئلة التي يجب أن يتغذى عليها الرأي العام والتي من شأنها أن تفجر طاقاته الكامنة وتنقله من جثه هامدة إلى بركان مدمر لصالح الإرادة العربية والنظم العربية والمستقبل العربي عامة.

حجم القوى العسكرية الأمريكية والبريطانية المتمركزة في الخليج والمتأهبة لضرب العراق والاستعداد لضم قوات برية جديدة إلى ما يزيد عن ٣٢٥ طائرة عسكرية، حجم الدمار العربي المتوقع عن استخدام هذه القوى العسكرية فائقة القوة، الآثار الاقتصادية الوخيمة الناجمة عن الحرب، التأثيرات الاجتماعية والنفسية التي تخلفها الحرب والتشوهات النفسية لآلة الحرب الشاملة، الانعكاسات السلبية على الاستقرار العربي والعلاقات العربية في وقت نجحت فيه بعض المحاولات الجادة لإعادة التضامن العربي القائم على التسامح مع المخطئ وبدء صفحة علاقات عربية بيضاء أساسها الاحترام المتبادل لسيادة الدول العربية، وعدم تدخل في شئون الآخرين وآخر هذه المحاولات قمة أبو ظبي التي دعا لها سمو الشيخ زايد بن سلطان.

ما حجم فاتورة الحرب ومن يدفعها ومن يحصل عليها؟ من هو المستفيد من الضربة المرتقبة وما حجم فائدته وما نوعية المصالح التي يدافع عنها ومنذ متى كانت أمريكا راعية لسلام حقيقي في المنطقة؟ ما مغزى توقيت انشغال العالم العربي بضرب العراق الآن وما هي المصالح العربية التي ينسدل عليها الستار نتيجة

لصرف الاهتمام إلى قضايا جديدة؟ لماذا لم تنضم إسرائيل إلى النادي الذري وما حجم قوى الدمار الشامل لديها أو لدى أمريكا نفسها؟ هل هناك سند من الشرعية الدولية لما تعتزم أمريكا القيام به حتى وإن وظفت الأمم المتحدة ومجلس الأمن بإعطائها شرعية زائفة؟ هل تسعى "أولبرايت" من خلال جولاتها العربية إلى إقناع صدام دبلوماسيًّا لتفادي الحرب أم أن ذلك مجرد ديكور لإثبات النوايا الصالحة ولتبرير الضربة العسكرية المحتملة؟

ما العلاقة بين هذه الحرب المتوقعة والصراع بين الحضارات الذي أشار إليه كثير من كتاب الغرب مؤكدين على أن الإسلام هو العدو الذي يجب الإجهاز عليه وعلى الأمة التي تحتضنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فهناك عداء تقليدي غربي للإسلام وتخوف منه كفكر تقدمي يمكن أن يسود كل العالم لما فيه من عقلانية وروحانية وشموليه ووسطية واعتدال تفتقر إليها كل الديانات المعاصرة.

الرأي العام العربي جدير بأن يصنع مستقبله :

لقد أجريت العديد من الدراسات العلمية الخاصة بتتبع أثر الرأي العام الخارجي على صناعة القرارات حتى في أكثر الدول تجاهلاً للرأي العام وأعنى بها الاتحاد السوفيتي وكلها تشير إلى الدور المتعاظم للتحليلات الصحفية والبرامج الإذاعية والتليفزيونية الأمريكية على صناعة القرار داخل "الكرملين"، فقد ثبت أن توجهات الرأي العام كما يتم التعبير عنها في الصحف وفى قنوات التعبير الأخرى ذات أثر فوري على رد فعل"الكرملين" إزاء بعض القرارات الإستراتيجية فهل آن الأوان لأن نعي الدرس وأن نتيح الفرصة لمساعدة أنفسنا بأنفسنا؟ إن أي دراسة علمية لاستطلاع الرأي العام العربي سوف تكشف عن رفض حقيقي لضرب العراق وهذا ما ينفي أكذوبة أننا لا نملك رأيًا عامًّا، ولكنه في الواقع كامن ومستتر وفى حاجة لمن يوقظه وينبهه ليتحرك وليضع حدا للتهور الأمريكي ولقرارات السيد "كلينتون"، وإذا كانت السيدة "أولبرايت" تحاول جهدها تشكيل رأي عام عربي مؤيد لما تفكر فيه فلما لا نحاول صناعة رأي عام مقاوم، والمعروف أن

الأمريكان يجيدون صناعة الرأي العام منذ وقت طويل وكذلك الاستخدام البارع للمعلومات وللتأثير في الخصم من خلال بناء نظم معتقدات تدفع الأطراف المتصارعة للقيام بأدوار محددة مرسومة سلفًا، وليس أدل على ذلك من إيحائهم لصدام حسين بعدم التدخل في الحرب إذا أقدم على غزو الكويت بحجة أن هذا شأن عربي خالص، في الوقت نفسه الإيعاز للكويت بالتصلب في مواجهة المطالب العراقية غير الشرعية وأنهم سيتدخلون لردع العراق وكلاهما تصرف في ضوء ما هو مرسوم له سلفًا.

والآن يتكرر نفس المشهد إذ تلاعب "أولبرايت" الرأي العام العربي من خلال مقابلاتها للحكام العرب وإعلانها أنها حصلت على تأييد زعماء عرب كبار لضرب العراق حال عدم استجابته للمطالب الأمريكية لتفتيش قصور الرئاسة غير المشروط في الوقت نفسه يعلن دكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية استغرابه من تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية ويتساءل كيف لها أن تعلن ذلك في الوقت الذي يتحفظ فيه بعض القادة العرب على العدوان الأمريكي ويرفض فيه البعض الآخر مبدأ التدخل العسكري كلية.

والإجابة ليست بخافية على أحد فهي أي وزيرة الخارجية الأمريكية تحسن صناعة الرأي العام وتدرك قيمة استخدام المعلومة حتى وأن كانت غير صادقة إلا أنها سوف تحقق الغرض المطلوب ولن يكتشف أمرها إلا بعد فوات الأوان، وقد اعتادت هذه النظم التعامل مع العقل العربي من منطلق أنه عقل غير نقدي قلما يقرأ ويتأثر بالإيحاء، ونادرًا ما يتشكك في صدق المعلومة وفى حسن النوايا.

ولكن الأحداث ربما تكون لعبت دورها في تغيير هذا العقل جزئيًّا ليحسن التعامل مع ميكانزمات التأثير والاستهواء النفسي والعقلي التي كانت أحد الأسباب التاريخية لوقوع العرب فريسة للمؤامرات الأجنبية على مر التاريخ. فهل نفوت الفرصة على السيد "كلينتون" الذي يريد أن يبني مجدًا شخصيًّا ويغطي على فضائحه مع "مونيكا لوينسكي" التي تكاد تعصف بعرشه من خلال ضربة جوية في

أرض العرب تحت دعوى الشرعية الدولية التي أصبحت لعبة مكشوفة عارية من أي سند حقيقي.

هل يمكن أن يلقن الرأي العام العربي السيد "كلينتون" ووزير دفاعه "وليم كوهين" ووزيرة خارجيته "مادلين أولبرايت" وممثله في الأمم المتحدة "بيل ريتشارد سون" درسًا في السياسة الدولية مفاده أن عرب اليوم ليسوا هم عرب الأمس وأنهم أكثر نضجًا ودراية بما يحاك لهم وأن مستقبلهم رهن بإرادتهم لا إرادة غيرهم. ويبقى التساؤل كيف يمكن للرأي العام العربي أن يحقق هذه الأمنية العزيزة؟ فيما يلي بعضًا من الأساليب السلمية والمشروعة لتغيير ميزان القوة لصالح العرب:

- أن تعبر الجامعات العربية من خلال أساتذتها ومجالسها وطلابها عن رأيها ضد هذا التعنت الأمريكي غير المبرر.
- أن تتاح نفس الفرصة أمام النقابات والاتحادات والأندية والتنظيمات الشعبية لتقول رأيها فيما يحدث وأن ينظر إلى مثل هذه التفاعلات السياسية باعتبارها رصيد إستراتيجي مؤثر فيما تفكر فيه الإدارة الأمريكية.
- أن تجتمع المجالس التشريعية في كافة الدول العربية، وأن تعلن في بيانات يشهدها العالم كله عن احتجاجها على الاستفزاز الأمريكي لانتهاك الإرادة العربية، وأن يتم التوحيد بين ضرب العراق العربي المسلم وأي كيان عربي مسلم آخر.
- أن تبادر الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة إلى إصدار بيانات تندد فيها بالغطرسة الأمريكية وأن تشرح للرأي العام مدى ازدواجية الشرعية الأمريكية واستخدامها مبررات غير مقبولة لتسهيل ضرب العرب من جديد.
- أن تجرى مراكز البحوث الجامعية وغير الجامعية استطلاعات رأي عام تنشر نتائجها عبر القنوات الفضائية تعبر فيها عن غضبة الرأي العام وإدراكه لحقيقة الموقف وما يمكن أن يسلكه إزاء العدوان.
- أن تعلن الجامعة العربية عن موقف حازم تعلن فيه عن صوت الحق وتعيد بناء صورة العرب المهزوزة.

- أن تجري وسائل الإعلام العربية خاصة الفضائية منها برامج حوارية مع رجل الشارع لتتاح الفرصة أمام الجميع للمشاركة في صناعة الحدث.

- أن تفتح الصحف العربية صفحاتها وأن تجند كتابها لتعبئة رأي عام مستنير مساند لموقف عربي مشترك. وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير عندما ناصرت المفكر المسلم "جارودي".

- وليس أقل أهمية مما سبق أن نجد فقهاء معاصرين يعبرون بالفقه الإسلامي من دنيا الأفراد إلى عالم السياسة الدولية فما أحوجنا إلى تأسيس فقه جماعي دولي يؤسس علاقة العالم الإسلامي بغيره وقت الأزمة. وما أحوجنا إلى أن ننظر إلى الآية الكريمة: "السارق والسارقة" من منظور دولي فهؤلاء يسرقون أعز ما نملك يسرقون الاستقرار النفسي والاجتماعي ويسرقون القوت والأرزاق وما أحوجنا أن نعيد تفسير حديث رسولنا الكريم: "من رأي منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان"، أليس هذا منكرًا يحتاج أن تقاومه الأمة؟

- إن الحكومات العربية لن تخسر شيئًا إذا ما أتاحت الفرصة لشعوبها لتمارس هذا الدور الرائد وغير المسبوق وسوف تكون نتائجها إيجابية في علاقة هذه الشعوب بحكامها وبداية لإدراك قوة العرب في عالم الغد، فأحد عناصر قوة الأمة هو وجود شعب متحضر ومتحرر ومشارك في اتخاذ القرار، كما لا يجب أن تخشى الحكومات العربية التباين في وجهات النظر بشأن أساليب التعامل مع العدوان الأمريكي إذ تتميز هذه الشعوب بنضج فكري وحس صادق وفطرة نقية متحضرة تدرك من خلالها أهمية المحافظة على سلامة وأمن أوطانها.

- وإذا كانت هذه الأساليب للتعبير عن الرأي العام تعبر في مجملها عن نبض الشارع العربي الرافض لقوى البطش والطغيان فإن العقل العربي يجب أن يفكر في كيفية اختراق الرأي العام الأمريكي نفسه بطرق وأساليب ولغة تناسب

أسلوب تفكير الرأي العام الأمريكي وهو شديد التأثر بأفكار مثل حقوق الإنسان وحرية الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في شئون الآخرين، فضلاً عن التلويح بأثر هذا العدوان السلبي على الجندي الأمريكي والأسرة الأمريكية والطفل الأمريكي.

ضربة عسكرية أم صراع حضاري؟(*)

في الوقت الذي يتزايد فيه التصعيد الأمريكي لضرب العراق تتزايد يقظة الشعوب العربية لما يحاك لها، وهذا هو شأن تطور الرأي العام إزاء أي قضية، إذ يمثل عنصر الزمن عاملاً أساسيًّا في دفع الرأي العام الكامن إلى ظاهر والرأي العام الغافل إلى رأي عام متنبه، وهو يتشكل إزاء القضايا الخلافية التي تحتمل تباينًا في وجهات النظر، وكلما كان الموقف غامضًا وغير مفهوم لدى الجماهير كان الاحتمال الأكبر هو عزوفها عن التعبير عن رأيها وإرادتها ومع وضوح الصورة وبروز معالمها تبدأ الاتجاهات في التشكل، ولكن تظل الإرادة مكبوتة ما لم تجد متنفسًا تعبر عنه، ومن هنا فإن إرادة الرأي العام العربي سوف تظل حبيسة ما لم يسمح لها بالعلانية.

والتعبير العلني عن الرأي العام هو في التحليل الأخير أحد مدخلات صناعة القرار وقت الأزمة وإذا كانت قوة الرأي العام في أي مجتمع هي أحد عناصر قوة الدولة فلم لا نستثمر أهم عناصر القوة العربية في هذا الصراع الذي يبدو من تداعياته أنه صراع حضاري أكثر من كونه مجرد ضربة عسكرية تأديبية خاطفة أو قاتلة. إن ما أودّ الإشارة إليه أن ما يحدث الآن ليس مجرد مواجهة عسكرية بين طرفين بقدر ما هي مواجهة حضارية بين ثقافتين، وإذا كانت آلة الحرب العسكرية كما هي معروفة بريًّا وبحريًّا وجويًّا هي التي تحسم المعركة لصالح أي من الطرفين، فإن آلة الحرب الحضارية لا تخرج عن كونها إرادة سياسية، وهوية ثقافية وقيم حضارية إنسانية تتبناها الشعوب لتحافظ على سيادتها وكرامتها.

(*) جريدة الاتحاد- ٢٣/ ٢/ ١٩٩٨.

إن أحدًا لا ينكر احتمال المواجهة العسكرية التي يتفوق فيها الطرف الأمريكي، ولكن العتاد العسكري ليس إلا قمة جبل الثلج الذي يخفي خلفه صراعًا حضاريًّا يسعى إلى دفن حضارة الإسلام والمسلمين لصالح الحضارة الأمريكية. في ظل هذا التصور يبدو تدخل الرأي العام عاملاً حاسمًا يحدد نتائج المعركة وأثر هذا التدخل يتوقف على حجم سماح الحكومات العربية للرأي العام بالتعبير عن رؤيته وإظهار إرادته. فلا رأي عام بدون تعبير، وإذا كان الرئيس "كلينتون" يلجأ إلى الصلاة في الكنائس ويستدعي الحروب الصليبية في ذاكرة الأمة الأمريكية ويزعم أن ما يقوم به ليس إلا مواجهة بين الصليبية والإسلام فقد أفصح عن النوايا الكامنة في المخطط الأمريكي في الوقت نفسه استغل حدثًا تاريخيًّا مؤثرًا لكسب الرأي العام.

ومن المفارقات الغريبة أن المعتدي يسعى إلى تشكيل الرأي العام محليًّا وعالميًّا وكسبه إلى صفه ويفتح له آفاقًا واسعة ليعبر عن ذاته وكأنه هو المعتدي عليه. إن ما نحتاجه ربما ليس أكثر من فتحة صغيرة تسمح لإرادة الرأي العام العربي بالتنفس البطيء ليدرك المعتدي حقيقة الموقف في مجتمعاتنا، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق شجاعة ووضوح موقف معظم الزعماء العرب في التعبير عن الرأي العام العربي فقد جاء واضحًا وحاسمًا في مطالبة أمريكا بضبط النفس واتخاذ كل ما من شأنه الحيلولة دون اللجوء للحل العسكري والتعبير عن رؤية واضحة تنبذ العنف وترفض الازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وتبقى إمكانية السماح للتجمعات الشعبية والتنظيمات السياسية والجامعات وغيرها للإفصاح عن موقفها الرافض للاستسلام. إن الروح الصليبية التي تفجرت في أخر القرن الحادي عشر لا تزال متقدة لم تضعفها القرون ولا استطاعت أحداث الزمان أن تثني الصليبيين عن عدائهم للمسلمين فبعد عشرة قرون من بدء الحروب الصليبية نرى استعدادًا غربيًّا لصراع جديد ضد الإسلام والمسلمين ولعل "ريتشارد نيكسون"الرئيس الأسبق للولايات المتحدة كان الصوت الأعلى الذي دعا للاستعداد للمواجهة مع المسلمين إذ يقول في إحدى مقالاته عام ١٩٨٥ أن روسيا وأمريكا يجب أن تعقدا تعاونًا حاسمًا لضرب صحوة الأصوليين المسلمين،

ولم يكتفِ "نيكسون" بذلك بل أنه يقرر في كتابه "انتهزوا الفرصة" أن الإسلام قوة هائلة وأن تزايد عدد السكان والقوة المالية التي يتمتع بها تشكلان تحديًّا رئيسيًّا للغرب، وأن الغرب سيضطر إلى تشكيل حلف جديد مع موسكو لمواجهة عالم إسلامي معادٍ ومعتد، فالإسلام والغرب متناقضان ومتباينان، ويضيف"نيكسون" قائلاً، ومن هنا ينبغي أن يستعد الغرب لمواجهة حاسمة مع الشرق الإسلامي، فالعالم الإسلامي يشكل واحدًا من أعظم التحديات السياسية الخارجية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

وواقع الأمر أن هناك صراعًا حضاريًّا ثقافيًّا بين حضارة الإسلام وحضارة الغرب أساسه عدوان الغرب على الإسلام والمسلمين واستعمال الغرب لمقاييس مزدوجة للتعامل مع الأحداث، وحشد القوى العسكرية لدولة العراق لمجرد شعورها بتهديد مصالحها في المنطقة، ولكنها تتسامح مع إسرائيل على الرغم من احتلالها لأرض فلسطين ولبنان وسوريا. فالحزم كل الحزم مع طرف عربي مسلم لمجرد الإحساس بالتهديد والتسامح كل التسامح مع المعتدى اليهودي وهذا هو مصدر انزعاج مفكري الغرب من حضارة المسلمين وإدراكهم لحقيقة تحيزهم ضد الإسلام والمسلمين ولصالح أي قوة تعتدي عليهم حتى لو اقتضى ذلك اللعب بما يُسمَّى الشرعية الدولية. فالقانون الدولي يقرر أن الدفاع عن الأوطان وطرد الاستعمار حق مباح لأصحاب الأرض وليس عدوانًا ولا إرهابًا، وهو ما أفتى به الأزهـــر الشـريف أيضًا، وبهذا المفهوم العالمي لحقوق الإنسان وهذا المفهوم الإسلامي لحق الدفاع عن النفس قام الشباب الفلسطيني بأعمال بطولية في فبراير ومارس سنة ١٩٩٦ حينما طوق الشاب نفسه بالمتفجرات وقضى على ما يزيد عن ٦٠ يهوديًّا، وجرح ما يزيد عن المئة، ونتيجة لذلك انتفضت الولايات المتحدة ودعا "كلينتون" إلى اجتماع عاجل في شرم الشيخ سمى اجتماع صانعي السلام ونددبما أسماه الإرهاب. أما إرهاب الدولة في إسرائيل ضد الفلسطينيين العزل فلا يحرك مشاعر الرئيس "كلينتون".

خلاصة القول إن رؤية الغرب للصدام بينهم وبين المسلمين في القرن الحادي والعشرين ناجم عن تحيزهم واعتدائهم واستخدامهم لمقاييس مزدوجة تقف ضد كل المعاني الإنسانية في وقت يتمسحون فيه بحقوق الإنسان والديمقراطية المزعومة. إن قراءة متأنية لما تخطط له أمريكا الآن لا يخرج عن كونه امتدادًا لتفكير الرئيس الأسبق "نيكسون"، ومن سار على دربه من أمثال "هنتجتون" وليس مجرد ضربة عسكرية حتى وأن قضت على صدام ونظامه، إذ يرى "هنتنجتون" أن جوهر الصراع قد تحول من أيديولوجي سياسي إلى حضاري ثقافي في المقام الأول، وأن الشعوب في كافة المجتمعات تحاول الإجابة على سؤال من نحن؟ وبم نتميز حضاريًا وثقافيًا عن الآخرين؟ واستخدمت الأديان والثقافات والقيم والتقاليد كأدوات للتميز بين الشعوب وبعضها. وتعارف الناس على هوياتهم من خلال معرفة هويات الآخرين التي لا يمكن التصالح معها. وسادت ادعاءات الصراع بين المجموعات ذات الثقافات المتباينة أو بعبارة أدق الصراع بين الحضارات.

وعلى حد تعبير "هنري كيسنجر" فإن السياسة الدولية فيما بعد التسعينيات تحكمها خمس قوى ذات طابع حضاري متمايز عن بعضها البعض هي الولايات المتحدة وأوربا والصين واليابان وروسيا ومن المحتمل الهند وكذلك دول العالم الإسلامي ذات الموقع الإستراتيجي والتعداد السكاني والثروات البترولية. وفق هذا التحديد العرقي والثقافي فإن السياسة الدولية هي سياسة يقررها التعايش أو الصراع بين تكتلات ذات طابع حضاري، فالطبقات الاجتماعية المتمايزة والأغنياء والفقراء وأصحاب الأفكار السياسية المتباينة سوف يشكلون قوة واحدة مادامت تجمعهم حضارة واحدة، وقد جاء الصراع الدموي بين الصرب والبوسنة لتجسيد هذا المفهوم الحضاري للسياسة الدولية الجديدة، فقد وجدنا روسيا تدعم الصرب في حين وجدنا السعودية وتركيا وإيران وليبيا وكثير من دول العالم الإسلامي تدعم البوسنة، ولم يحدث ذلك لأسباب سياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية بقدر ما هي ثقافية دينية في المقام الأول، وأصبحت الحضارة عامل تجزئة وتوحيد في آن واحد، فهي تجزء العالم ذا الثقافات المتباينة وتوحد بين أصحاب الحضارة الواحدة.

فقد وحدت الثقافة بين الألمان وفرقت بين دول الاتحاد السوفيتي القديم، وتأتى هذه المواجهة بين أمريكا والعراق لتمثل صراعًا بين حضارتين أكثر من كونها عدوانًا عسكريًّا خاطفًا، فأمريكا أول من يدرك أثر هذه الضربة وتداعياتها المدمرة على علاقة الدول العربية بعضها بالبعض الآخر وعواقب هذا الاعتداء على الإسلام والمسلمين، وإلا فلم يستغل "كلينتون" مفهوم الصراع الديني بين الصليبيين والمسلمين والحادث منذ عشرة قرون في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة، ولكن ما لم يكن في حسبان الرئيس "نيكسون" هو أن روسيا هي التي تقف حجر عثر أمام العدوان الأمريكي وليس حليفًا لها كما كان يتوقع، وأن تصريح الرئيس "يلتسين" الواضح وضع الإدارة الأمريكية في مأزق حقيقي وأن لم يتوافر لديه قوى الردع الحقيقية.

لقد برهنت الأحداث على صدق مقولة"هنتنجتون" من أن الدين الإسلامي يمثل أقوى الروابط التي تؤلف بين شعوب تنتمي لثقافات متعددة وملأ الإسلام الفراغ بين أجناس عدة تحدت الإرادة الأمريكية الداعية لمقاطعة إيران باجتماع دول المسلمين في مؤتمر القمة الإسلامي لتقدم صورة متماسكة لعالم إسلامي جديد متمرد يرفض الإذعان والاستذلال ويفك الحصار النفسي عن شعب مسلم، وكان الحدث الثاني مناوئ للإرادة الأمريكية الدافعة للمشاركة في مؤتمر القمة الاقتصادية بقطر حيث قاطعت معظم الدول العربية هذا المؤتمر ولم تكن المقاطعة موقفًا من قطر بقدر ما هو تعبير عن رفض للسياسة الأمريكية في المنطقة فهل تستمر هذه الروح العربية والإسلامية إزاء الغطرسة الأمريكية تجاه العراق؟

حرج الموقف الأمريكي:

لا يخفى على أحد أن الولايات المتحدة في مأزق حقيقي ربما أكثر من العراق لعدة أسباب: على المستوى الخارجي فشلت الولايات المتحدة في حشد الدعم الدولي الرسمي للاعتداء العسكري فباستثناء بريطانيا التي تدعمها عسكريًّا تقف روسيا والصين وفرنسا في موقف متصلب إزاء العدوان ومن ثم لا تستطيع أمريكا الإدعاء

بأنها تحمي الشرعية الدولية في وقت يرفض فيه المجتمع الدولي العدوان وعلى المستوى العربي لا يجد العرب، قادة وشعوبًا، مبررًا عقلانيًّا واحدًا يسمح بدعم الولايات المتحدة. اللهم إلا إذا كان التعاون مع "كلينتون" لتغطية فضائحه الجنسية ومساعدته في الخروج من المأزق الداخلي يمثل مبررًا يدفع لتأييده. ونتيجة لذلك يبدو الاعتداء وكأنه حماية لإسرائيل بالدرجة الأولى وضرب قوة عربية تمثل تهديدًا مستقبليًّا لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة وعلى مستوى الرأي العام الأمريكي يبدو الموقف متأرجحًا بين جماعات الضغط الصهيوني التي تضغط لصالح انتهاز الفرصة لإسقاط نظام صدام وبين تكتلات الرأي العام التي تدرك حجم المخاطر المتوقعة على حياة الجندي الأمريكي والأسرة الأمريكية، وأن هذه المخاطر أكبر من أي مكسب تأتى به الحرب أن كانت ستحقق مكاسب.

قصور الرئاسة ومسمار جحا:

قد يكون مهمًا التوقف عند قصة تفتيش قصور الرئاسة من خلال طرح التساؤلات الآتية: هل من الممكن أن يقدم أي حاكم بل أي فرد على إخفاء أسلحة جرثومية وكيماوية خطرة يفترض أنها تهدد أمن وسلام العالم في منزله؟ هل هذا مما يستسيغه العقل البشري أم أن الإصرار الأمريكي على تفتيش قصور الرئاسة لا يخرج عن كونه إهانة للكرامة وخدعة سياسية مبنية على تحليل نفسي لشخصية صدام التي يدركون سلفًا أنها سوف ترفض هذا الإذلال، ومن ثم يبدو أمام الرأي العام العالمي وكأنه المتعنت والمسئول عن اللجوء للحل العسكري برفضه الإذعان للحل الدبلوماسي.

إن المشكلة لا تكمن في مجرد تفتيش لقصور أو خلافه، ولكن ما يحدث ليس إلا مسمار جحا أو تكأة تضفي شرعية زائفة لعدوان غير شرعي كما أنها تمثل مقدمة تتبعها خطوات أخرى في ذات الاتجاه فكما أن السيادة لا تتجزأ فإن الكرامة لا تتجزأ. إن قبول العرب - وهو غير وارد - للضغط على صدام وتحميله مسئولية الاعتداء الأمريكي سوف يكون له مخاطر جسيمة على مفهوم الكرامة والإرادة

العربية مستقبلاً وليس من المستبعد أن تتجه أمريكا إلى ممارسة التعنت في مواجهة الدول العربية واحدة بعد الأخرى والملفات جاهزة، وليس هناك من مخرج إلا بإتاحة الفرصة أمام الرأي العام لممارسة دوره في استنكار الحدث وفى التهديد برد فعل شعبي طويل المدى يؤثر على حياة المنتجات الأمريكية في الوطن العربي والاستثمار الأمريكي في المنطقة.

ولنسأل أنفسنا عزيزي القارئ لماذا لم تبدأ أمريكا عدوانها حتى الآن على الرغم من حشدها لقوة عسكرية فتاكة لا أحد يشك في تفوقها عشرات المرات عما هو متاح للعراق لعل السبب هو رغبتها في أن تحسب حجم المكسب والخسارة الناجم عن هذا القرار على المدى القصير والبعيد على المستوى المادي والمعنوي، ولحشد رأي عام عالمي وعربي لصالحها، ولعل أهم العوامل التي يصعب تقديرها أو التكهن بها هو موقف الرأي العام العربي من المنتجات الأمريكية في المنطقة فهل يمكن أن يهدد المستهلك العربي بمقاطعة "كوكاكولا" أو غيرها من المنتجات الأمريكية الإستراتيجية انتصارًا لكرامته وتعبيرًا عن رفضه لازدواجية المعايير الدولية، ودعمًا لدينه وحضارته.

إن العرب والمسلمين يشهدون لحظة تحدي حضاري تاريخية فاصلة فأما أن ينفضوا عن أنفسهم الغبار، ويستأنفوا حضارة الإسلام بخطى واثقة وأما الاستسلام للذل والهوان وليس هناك حالة وسط فما يحدث للعراق اليوم يمكن أن يحدث للسودان غدًا أو ليبيا بعد غد أو إيران أو مصر في المستقبل القريب ولا أحد يدري على من تدور الدائرة.

هل يضغط الرأي العام العربي لنزع السلاح النووي الإسرائيلي؟(*)

انفراج الأزمة بين العراق والولايات المتحدة ليس إلا نتاجًا لتفاعل مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، فالمجتمع الدولي لم يبارك العدوان الأمريكي غير الشرعي على شعب يكاد يكون أعزل في مواجهة أسلحة يتم تجريبها ربما لأول مرة، والنظام العراقي تعلم الدرس واقتنع أن التصلب على طول الخط سيكلفه ثمنًا غاليًا والحشود العسكرية التي كانت تتزايد يومًا بعد يوم دفعت كلا الطرفين لإعادة النظر في قرار الحرب لصالح قرار السلام، فالولايات المتحدة ليست على يقين من كفاءة تحقيق الأهداف المرجوة، والعراق على يقين من الآثار الوخيمة على البنية التحتية والدم العراقي.

لقد أثمر التفاعل بين جملة المتغيرات السابقة مع جهود "كوفي عنان" الدبلوماسية اتفاقية للتسوية باركها المجتمع الدولي وتحفظت عليها الولايات المتحدة، وفى ظني أن العامل الأكثر أهمية في دفع الأمور لما انتهت إليه لم يكن أيًا من المتغيرات السابقة، ولكنه الرأي العام العربي الذي نجح إلى حد كبير في التأثير على الخيارات السياسية المتاحة أمام صانع القرار الأمريكي فلم يقف الرأي العام كالعادة متفرجًا ولكنه أصرّ أن يمارس دورًا وفرض إرادته على المجتمع الدولي، وأحرج الولايات المتحدة الأمريكية أن هي خالفت الإرادة العامة.

(*) جريدة الاتحاد- ٢/ ٣/ ١٩٩٨.

وعلى الرغم من أن إذعان العراق للمطالب الأمريكية قد يبدو في نظر البعض العامل الرئيسي للتحول في الموقف الأمريكي نحو الحل السلمي، إلا أن السبب الحقيقي هو ثورة الرأي العام العربي البيضاء التي لا أشك في أنها كانت تخضع لتحليل علمي تناقش نتائجه أما صانع القرار السياسي لحظة بلحظة ليتعامل مع الأزمة الدولية في ضوئها. فالولايات المتحدة كان يمكن أن تطحن العراق أيًّا كانت تنازلاته وقبوله لشروطها لوجدت رأيًا عامًّا عربيًّا مؤيدًا لها، إذ كان من اليسير عليها أي الولايات المتحدة أن تعلن الحرب تحت أي مبرر ومن ثم يمكن القول بثقة أن إرادة الرأي العام العربي حينما أتيح لها التعبير عن ذاتها كانت حماية للأمن القومي العربي، وعنصرًا لا يُستهان به في مواجهة الأزمات الدولية التي تتشابك فيها المصالح على نحو مقعد بحيث يحسب الحسبان لرد فعل الشعوب جنبًا إلى جنب توجهات الحكومة.

ونأمل ألا تمر هذه المناسبة دون دراسة متأنية لمدى فاعلية الرأي العام وطبيعة دوره في هذه المعركة وحجم تأثيره الفعلي على الخيارات السياسية المطروحة أمام صانع القرار الأمريكي؟ وما هو سيناريو الأحداث لو لم يقف الرأي العام العربي إلى جانب العراق. وهذا ما يحدث بالفعل في مراكز الدراسات الإستراتيجية في العالم المتقدم فتراكم نتائج هذه الدراسات هو الذي يمنع تكرار الخطأ ويعزز من عملية التعلم السياسي لدى القادة.

الرأي العام العربي واللوبي الصهيوني:

لم تكن الأزمة الحالية معركة عادية ولكنها كانت صراعًا بين اللوبي الصهيوني والرأي العام العربي في قلب الوطن العربي، وكذلك في الولايات المتحدة، فالواضح أن أصحاب المناصب القيادية في الإدارة الأمريكية كانوا يقودون معركة خاسرة ضد العرب والإسلام لصالح إسرائيل.... وإليك عزيزي القارئ قادة هذه المعركة وتوجهاتهم.

"مادلين أولبرايت": هـي ثاني وزيرة خارجية من أصل يهودي بعد "هنري كيسنجر" وقد حولت وزارة الخارجية إلى بوق دعائي لصالح إسرائيل يتنافى مع كل قواعد التعامل الدولي والإنساني المتعارف عليها واشتهرت بحملتها الواضحة ضد دكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة بعد أن نشر تقرير الأمم المتحدة عن مذبحة قانا موضحًا ضرب إسرائيل لمقر المنظمة الدولية دون اعتبار للقانون الدولي وهي ذاتها وزيرة الخارجية التي رأست مؤتمر القمة الاقتصادي بقطر ودعت فيه قادة الدول العربية لقطع العلاقات - كل العلاقات - مع العراق ودعم علاقات الأخوة والصداقة مع إسرائيل، ولم تنجح أساليب الإقناع الماكرة التي سلكتها أولبرايت في خداع الرأي العام العربي فقد أنهت جولتها الأخيرة بالقول لقد حصلت على دعم الزعماء العرب الكبار لضرب العراق وهو ما لم يحدث.

"وليم كوهين": وزير الدفاع الأمريكي الذي جاء به اللوبي اليهودي ليدعم إسرائيل عسكريًّا كما لم يحدث من قبل في تاريخ العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إذ وصلت التسهيلات العسكرية الأمريكية لإسرائيل في عهده حدًّا فاق كل اعتبار، وفاقم من اختلال ميزان القوى العسكرية في المنطقة وهو ما يتعارض مع منطق السلام الذي ترعاه الولايات المتحدة، ولعل أخطر هذه التسهيلات هو تزويد إسرائيل بمعلومات أقمار التجسس الأمريكية الأمر الذي قد يهدد أمن الولايات المتحدة ذاتها. ومنذ أن بدأت الأزمة الحالية و"كوهين" - وزير الدفاع الأمريكي الإسرائيلي - يعمل في اتجاه الحل العسكري متجاهلاً كل اعتبار إنساني فالمهم لديه مصلحة إسرائيل.

"صمويل بيرجر": مستشار الرئيس كلينتون للأمن القومي وهو لا يخفي تعصبه لليهود وكرهه الشديد للعرب ومهندس الضربة الجوية التي كان من المقرر البدء بها وهو الساعد الأيمن للرئيس "كلينتون"، وكان وراء اختيار "انتوني ليك" المستشار السابق للأمن القومي، انصب تركيز "برجر" في إقناع الرأي العام الأمريكي بالقوة

التدميرية للسلاح العراقي وضرورة توجيه ضربة قاسمة لوضع حد لشرور صدام.

"جورج تنت": يهودي بارز مخلص لإسرائيل يتربع على عرش أخطر جهاز استخبارات في المعمورة ومهمته تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وقد وظف قدرات الوكالة الجبارة لتوجيه القرار لصالح الحرب وترجيح كفة الأرباح على حساب الخسائر إذ يعمل لحساب أهله في إسرائيل.

إن رؤية عن قرب لفريق قرار الحرب ضد العراق يبرهن أنها كانت معركة بين اليهود والعرب أو بين الصهيونية والإسلام أو كما أشرت في مقال سابق أن هذه الأزمة تجسد أبعاد الصراع الكامن والمستتر بين حضارتين هما حضارة الغرب بقيادة الصهيونية وحضارة الإسلام بقيادة العرب الذين نجحوا في أن يكون لهم صوت مسموع ومحترم في هذه المرة، فاليهود كما جاء في مقال للدكتور أنور عبد الملك ٢٥/ ٢/ ١٩٩٨ يمثلون خطرًا محدقًا بالولايات المتحدة الأمريكية وقد حذر الرئيس الأمريكي عام ١٧٨٧ في خطاب تاريخي من الخطر اليهودي وطالب باستئصالهم من الولايات المتحدة لاختلاف قيمهم عن قيم الشعب الأمريكي.

والواقع أن نسبتهم لا تتعدى ٣٪ من حجم السكان في الولايات المتحدة إلا أن نفوذهم أقوى من مجرد تعداد سكاني فقد أثاروا الفضائح الجنسية حول "كلينتون" لتهديد عرشه ولدفعه للتغلب على مشاكل الداخل من خلال نصر عسكري خارجي يديرونه لصالحهم. في وقت مناسب يكون فيه "كلينتون" ضعيفًا نفسيًّا وغير قادر على التمرد على ضغوطه، بل سيكون أداة سهلة في أيديهم وعلى الرغم من عدم اقتناعي بتفسير مصائب العرب تاريخيًّا في ضوء مفهوم المؤامرة إلا أني أكاد أقتنع بأن ما يحدث ليس إلا مؤامرة صهيونية أحكم اليهود تخطيطها وأبطل الرأي العام العربي مفعولها بعد أن أثبت أن له إرادة وأن كلمته يمكن أن تكون مسموعة في نفس الوقت أثبت العرب أن اللوبي الصهيوني يمكن تحجيمه إذا لم ينهزموا داخليًّا وآمنوا بأن من حق الشعوب أن تنتصر لإرادتها.

وما زاد من اقتناعي بكونها مؤامرة صهيونية هو ترحيب العالم كله لما توصل إليه "كوفي عنان" في بغداد باستثناء الفريق اليهودي الرباعي الذي أدار المعركة وخاب ظنه، ثم أليس غريبًا أن تظل الحشود العسكرية تتوافد في الخليج بعد الإذعان العراقي؟

التوقيت المناسب:

إن إذعان العـــراق لمطالب الولايـــات المتحدة القاضيـــة بتفتيش قصور الرئاسة دون قيد أو شرط ينبغي أن يمثل نقطة انطلاق لضغط الرأي العام العربي على المجتمع الدولي لتدمير السلاح النووي الإسرائيلي فهذا هو التوقيت الأكثر ملائمة لتغيير اتجاهات الرأي العام العالمي لمعاملة إسرائيل بالمثل، فإذا كان رئيس وزراء بريطانيا و"كلينتون" يبرران استمرار الحشود العسكرية بعد توقيع الاتفاق السلمي بأن قوة السلاح هي التي تضمن عدم خرق العراق لمواثيق الأمم المتحدة فلم لا يضغط الرأي العام العربي لفضح التحيز الدولي لصالح إسرائيل التي دأبت على خرق القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة وإذا كان ما يحدث يهدف إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية حال وجودها فما بالنا بأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية الموجودة بالفعل والكفيلة بتدمير العالم العربي كله في لحظات.

أليس ذلك تهديدًا للأمن القومي العربي والوجود العربي ذاته؟ إن الضمير العالمي مهييء الآن أكثر من أي وقت مضى أو ربما أكثر من أي وقت قادم لقبول المطالب العربية المشروعة نحو نزع السلاح من منطقة الشرق الأوسط وإرغام إسرائيل على قبولها رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كل ما تملكه من أسلحة الدمار الشامل.

فهذه القضية يجب أن تحتل القمة بين أولويات اهتمامات الصحافة العربية والإذاعات العربية والفضائيات العربية للدرجة التي يصبح معها هذا الخطر بكل أبعاده أهم ما يشغل الرأي العام العربي في اللحظة الحالية.

وعلى الرغم من غياب قوة المنطق في السياسة الدولية المعاصرة لصالح منطق القوة وغياب قوة الإقناع لصالح إقناع القوة إلا أن الرأي العام العربي يمكن أن يحقق من النتائج ما لا نتوقعه على الأقل على المدى البعيد ففي عصر ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وحقوق الإنسان يسود حكم الرأي العام ويصعب التلاعب بعواطف الجماهير كما يستحيل إخفاء الحقيقة كل الحقيقة بشأن مثل هذه القضايا وثيقة الصلة بمستقبل أمة وحياة حضارة سوف تسود العالم إن عاجلاً أو أجلاً، فهذا وعد الله لها القائل: ﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ صدق الله العظيم.

وهنا لا يكفي لانتصار إرادة الرأي العام العربي أن ينهي خطباء المساجد خطبتهم بالدعاء اللهم أهلك الكفرة أعداءك أعداء الدين، ولكن إلى جانب ذلك وقبله عليهم أن يحثوا هذا المجتمع لأن يملك زمام هذا العصر، وأن يتسلح بعناصر القوة المعاصرة مصداقًا لقوله: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ صدق الله العظيم.

ما الذي يحرك الرأي العام:

الكتابات الرصينة في هذا المجال تشير إلى الدور المتعاظم لوسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام، وقد حاول علماء السياسة والإعلام من أمثال "ماكوم" و"ماكويل" و"باترسون"وغيرهم إزاحة الستار عن الميكانزمات التي تستثير العقل الإنساني، وتحرك الرأي العام الساخن وعلى الرغم من تضارب نتائج الكثير من الدراسات إلا أن هناك شبه إجماع حول ما سُمِّي في أدبيات الإعلام السياسي بدراسات وضع الأجندة (agenda setting)، وهي تقر علاقة ارتباط قوى بين اهتمامات الإعلام واهتمامات الرأي العام فالقضية تحتل موقعًا متقدمًا أو متدنيًّا في سلم اهتمامات الرأي العام بناء على موقعها في اهتمامات الإعلام وكأن هناك علاقة سبب ونتيجة بين تفكير الإعلاميين وتفكير الرأي العام الذي يرى الواقع الاجتماعي بأكمله من منظور إعلامي.

فإذا أولت الصحافة ووسائل الإعلام العربية اهتمامًا لنزع السلاح النووي الإسرائيلي فإن هذا الاهتمام ينتقل تدريجيًّا للرأي العام وبنفس الدرجة، وإذا اختفت القضية من أجندة الإعلام زالت من اهتمامات الرأي العام واتساقًا مع نتائج الدراسات الخاصة بكيفية تعامل الرأي العام مع القضايا السياسية فإن الأجدى تقديم الحد الأدنى من المعلومات الأساسية بشأن السلاح النووي الإسرائيلي؛ إذ يميل الرأي العام للابتعاد عن المعلومات التفصيلية واستيعابه للمعالجات الزكية التي تقدم كبسولات واضحة ذات دلالات رمزية مؤثرة في العقل والوجدان الإنساني خاصة إذا ما تم الربط بين العام والخاص.

فالمواطن العادي لن يتحرك ولن ينفعل ما لم يدرك أثر السلاح النووي على حياته الشخصية وسلامة أطفاله وقوت يومه وهكذا، فمثل هذه المعالجات يسهل هضمها وتذكرها من وقت لآخر، وتنتقل بالهم العام إلى الهم الخاص. المشكلة إذًا ليست في الوجود الحقيقي للسلاح النووي الإسرائيلي ولكن في إدراك خطورته وبقدر جودة الأداء الإعلامي تتحدد جودة الرأي العام ومن البديهي أن الإعلام العربي نجح في وظيفة المحافظة على استقرار الرأي العام من خلال أداء إعلامي يدفع إلى الاستقرار وبنفس الدرجة يمكن أن ينجح الإعلام العربي في خلق رأي عام ديناميكي مجابه لأوجه الخلل في المنطقة إذا غير من الأداء الإعلامي الحالي والبداية في إدراك الرأي العام لأهمية هذا الخطر مما يدفعه للحركة في اتجاه الضغط على المجتمع الدولي لمعاملة إسرائيل بالمثل.

والدراسات العلمية في هذا الشأن تشير إلى أن دخول أي قضية إلى دوائر صنع القرار غالبًا ما تبدأ ببروز القضية بين اهتمامات الرأي العام والاحتمال الأكبر إلا يهتم قادة العالم بالسلاح النووي الإسرائيلي ما لم يظهر الرأي العام العربي انزعاجه وتضرره فكيف يهتم الآخرون بنا ما لم نهتم بأنفسنا وكيف نتوقع من العالم أن يساعدنا ما لم نساعد أنفسنا، فالبداية دائمًا من الداخل وهذا هو منطق الأشياء أن الحد الأدنى لأثر انتفاضة الرأي العام في هذا الاتجاه هو دفع إسرائيل للاستجابة

لمتطلبات السلام العربي، ولعل ذكاء "نتنياهو" هو الذي دفع به إلى أن يعلن أمام العالم فور علمه بتوقيع اتفاقية "كوفي عنان" مع بغداد أنه يعتزم إعطاء عملية السلام دفعة قوية ولم يكن هذا منه إلا تكتيكًا يشتت به اهتمام الرأي العام العربي للمطالبة بنزع السلاح النووي الإسرائيلي فهو يدرك أكثر من أي فرد آخر كما يدرك الفريق الرباعي أيضًا أن الظرف مناسب للضغط على إسرائيل في نفس الاتجاه.

أما الحد الأقصى لاهتمام الرأي العام فهو إرغام إسرائيل على الانضمام للنادي الذري وعلى المدى الطويل فإن وجود رأي عام مشارك في تقرير مصيره سلبًا أو إيجابًا هو السند الحقيقي لديمومة هذه الحضارة، وتغيير نظرة العالم إلى العرب من كم مهمل إلى قوة يحسب لها حساب.

إن أهم الدروس التي يمكن الخروج بها من هذه الأزمة هي:

١ - أن اللوبي الصهيوني يقود الولايات المتحدة نحو الهاوية.

٢ - أن قادة أمريكا أقل من أن يقاوموا المؤامرات الصهيونية.

٣- أن قوة اللوبي الصهيوني ليست مطلقة.

٤ - أن الرأي العام العربي يمكن أن يكون له إرادة.

٥ - أن العرب تعلموا من التجارب أن هناك شيطانًا يجب أن يحتاطوا له.

٦ - أن الحرب قد تبدأ وتنتهي في وسائل الإعلام.

٧- أن العالم لا يتزعمه قطب واحد.

٨- أن الرأي العام العربي يمكن أن ينزع السلاح النووي الإسرائيلي.

في مفهوم العولمة ونتائجها(*)

ليس سهلاً التنبؤ بنتائج العمليات الاجتماعية الواسعة الانتشار والعميقة التأثير والمتعددة الأبعاد كتلك التي نحن بصددها الآن، فعلى الرغم أن العولمة ظاهرة قديمة قدم نشوء النظام الدولي، إلا أن ما يحدث بدءًا من أوائل تسعينيات القرن العشرين يختلف شكلاً ومضمونًا عن ذي قبل، وفي هذا المقال نحاول رصد بعض النتائج المترتبة على العمليات الاندماجية في كافة أوجه الحياة والمسماة بالعولمة وإن شئنا الدقة الأمركة. ولا تبدو هذه المهمة سهلة للأسباب الآتية:

إن ما يحدث من تحولات عالمية معاصرة لا ينطبق عليه إلا مفهوم العملية (process)، فهي ذات طابع دائري ليس لها بداية أو نهاية محددة. فالعولمة لا تسير وفق خط مستقيم محدد المعالم، بل تتشابك فيها المقدمات بالنتائج بطريقة حلزونية يصعب معها الفصل بين السبب والنتيجة.

إنها، أي العولمة، متعددة الأبعاد؛ فرجال الاقتصاد يركزون على الجانب الاقتصادي، وظاهرة السوق العالمي وتدفق السلع والخدمات وعلماء السياسة يهتمون بمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان وهكذا لكنها في جوهرها تحول اجتماعي مركب من شأنه إحداث نقلة حضارية جديدة بغض النظر عما إذا كانت أفضل أو أسوأ من سابقتها.

إن العولمة ظاهرها خير، فلا أحد ينكر قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان

(*) جريدة الاتحاد– ١٩/ ١/ ١٩٩٨.

وسهولة الاتصال بالآخرين والتكنولوجيا وغيرها من المفاهيم البراقة التي تخلب اللب لكن هذه العملية في التحليل الأخير ليست إلا النوع المعاصر للاستعمار ولكنه استعمار ماكر وخبيث وتدريجي ومراوغ لا يعتمد العنف والقوة العسكرية كأدوات لتنفيذ أهدافه ولكنه يستعين بأساليب بديلة أكثر ذكاء ودهاء ومن ثم تلقى الاستحسان والرضا من جانب المستضعفين في الأرض ومما يزيد هذا الأمر صعوبة إنه ليس هناك اتفاق حول ماهية العولمة.

مفهوم العولمة:

تمثل العولمة نقطة تحول درامية في حياة البشرية فإذا كانت نهاية الحرب العالمية الثانية قد فتحت الباب للتحرر من الاستعمار وبداية مرحلة جديدة في حياة الأمم فإن نهاية الحرب الباردة جاءت لتمهد الطريق لموجات تحول رهيب على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولفهم ما يحدث وتحديد موقفنا كأفراد وجماعات ودول لابد أن نستعين بالنظرية كمرشد. فهل نتفق مع "فوكوياما" في رفضه للماركسية وقوله بأن نهاية الحرب الباردة لا تعني أي شيء أكثر من نهاية التاريخ. فقد انتهى الصراع بين الشرق والغرب وبدأت عمليات بناء عالم واحد. وهو بالطبع عالم يؤمن بالديمقراطية الغربية. ومع ذلك فهو يتوقع صراعًا من نوع مختلف بين الحضارة الإسلامية التي يراها ذات حدود دموية فاقدة لدولة قوية تدير شئونها الداخلية وبين العالم الغربي. ولكن من منا يقبل هذه الرؤية التي تتعارض مع أبسط قواعد الديمقراطية وهي التنوع والتباين الثقافي ومن هنا يقبل إمكانية تلاشي الحضارة الإسلامية لصالح الحضارة الغربية.

وهناك من يفهم العولمة في إطار نظرية تلاشي الحدود القومية؛ فالمستقبل يتجه نحو إزالة الدولة ذات السيادة تحت التأثيرات القوية للعولمة التي تتغلب على كل الموانع بل تستعين بالدولة ذاتها لإزالة هذه الموانع. كما هو حادث في عالمنا العربي إذ تمثل الدولة أكثر الأدوات فاعلية ليس لمقاومة هذه العملية ولكن لتنفيذها وتذليل السبل أمامها من خلال التوقيع على الاتفاقات الاقتصادية والسياسية والسكانية

التي تصب في نهر العولمة ولكن من الصعب أن لم يكن من المستحيل فهم ما يحدث في ظل هذه النظرية إذا تذكرنا الحروب التاريخية من أجل إقامة وتأسيس الدولة ولا تزال الحروب الحدودية قائمة بين كثير من الدول المتجاورة.

التعامل مع الواقع بدلاً من التكهن بالمستقبل:

نتيجة لما سبق قد يكون من الأجدى الخروج من مصيدة النظريات المستقبلية الفضفاضة والوقوف على أرضية الواقع المعاصر التي تسمح في النهاية ببناء تصورات أكثر عملية لما ينبغي علينا عمله كأمة عربية إسلامية تجاه هذا التحول الجارف فلم يحدث في تاريخ البشرية أن تعاونت أمم متنافسة بل متحاربة لخلق عالم جديد مشترك منفتح اقتصاديًّا متعاون سياسيًّا وصغير إعلاميًّا مثلما هو حادث اليوم.

فالواقع يشير إلى أن المفاهيم المركزية في حياة الأمم تتعرض للتغير بل للنسف أحيانًا مثل معنى الدين والحياة والآخرة والفرد والدولة، معايير الصح والخطأ وما هو مقبول وما هو مرفوض اجتماعيًّا. معنى التعليم ونوعه وقيمته والغرض من الحياة والهدف من العلم وهل هو متحرر من القيم أم ملتزم بها؟ وما هي القيم النبيلة وغير النبيلة؟ كل هذه المفاهيم تكاد تهتز على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع.

والواقع يشهد كذلك بتدفق أسرع وأشمل لرؤوس الأموال والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات والعمالة وغيرها من أشكال التبادل السياسي والثقافي والاقتصادي عبر الحدود وارتباط هذا كله بنشوء نمط جديد من القيم والأذواق والتفضيلات للدرجة التي اختلف معها دور الدولة وأصبح دورًا اقتصاديا أكثر منه سياسيًّا ودور الأسرة من مؤسسة للتنشئة والتربية إلى مؤسسة عاجزة عن مواجهة الاختراق الفكري والقيمي من جانب مؤسسات إعلامية ساحرة وفى إطار هذا التحول قد ينزوي دور الدين في حياة الفرد فأحد الأسس

لقيام هذه العملية هو تهميش أو تحييد الدين عن الحياة تحت دعاوى زائفة لن تصمد طويل أمام دعاوى الحق والعدل والسلام: ﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ صدق الله العظيم.

العولمة والاستعمار الجديد:

ربما يكون من الخطأ النظر إلى العولمة على أنها بعث لنمط استعماري قديم والسبب في ذلك كما سبق القول هو اختلاف أدوات التنفيذ وأن اتفقت الأهداف والغايات، فغاية المستعمر دائمًا هي استنزاف ثروات المستضعفين وفرض قيمه ونمط حياته عليهم، والأخطر أن يتم ذلك كله في إطار غسيل مخ لا يسمح للطرف الأضعف أحيانًا بإدراك ما يحدث وليس أدل على ذلك من اتجاه بعض المثقفين في مصر للاحتفال بمرور مائتي عام على الاحتلال الفرنسي لمصر؟

العولمة ليست كذلك إحياء للاستعمار القديم؛ لأن أحد مراكز التصدير الاقتصادي والتكنولوجي المعاصر يقع خارج دائرة الغرب وأعني به اليابان. كما أن هناك مراكز اقتصادية أخرى تمارس هذا الدور مثل الصين ونمور جنوب شرق آسيا بإيجاز من الصعب النظر إلى العولمة باعتبارها أمركة وأن كان لأمريكا دور الزعامة في هذه العملية

العولمة إيجابيات ثانوية:

ليس كل ما يحدث الآن شر لابد من تفاديه أو الوقوف له بالمرصاد، فهناك بعض الإيجابيات التي تستدعي الإفادة منها حتى وإن كانت ثانوية وغير أصيلة ولعل أهم هذه الإيجابيات:

هناك من الأدلة ما يثبت أن الاستثمارات الأجنبية ذات الصلة الوثيقة بالعولمة ساعدت في تقليل حدة الفقر في كثير من مجتمعات العالم النامي من خلاله خلق فرص العمالة وزيادة الإنتاج وارتفاع مستوى الدخول خاصة في دول مثل بنجلاديش والهند وإندونيسيا وفيتنام ومصر وكثير من بلدان العالم الثالث. ولا

يمكن لأي عاقل أن يرفض أي اتجاه يعمل في صالح الحياة الكريمة للقطاعات الكادحة والمحرومة في مجتمعات العالم الفقير.

ترتب على الاستثمارات الأجنبية الإسراع بمعدلات الحراك الاجتماعي وتقوية الطبقات الوسطى وبناء عليه أصبحت الطبقات المهمشة في وضع أفضل.

تمكن بعض الطلاب بفضل تكنولوجيا الاتصال الجديد التعامل مع أضخم المكتبات العالمية في تخصصهم كما تمكن أساتذة الجامعات في بلادنا من الوقوف على ما يدرس في جامعات الغرب المتقدمة وأصبح سهلاً على الأطباء في الدول الفقيرة من علاج المرضى البسطاء اعتمادًا على خبرة أشهر أطباء العالم. والعولمة على هذا النحو اتجاه محمود ينشر العلم والمعرفة ويرفع المستوى الصحي ويحقق تطلعات الفقراء.

من الحقائق المسلم بها أن العولمة جعلت الاتصال أسهل وأرخص ففي تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ نجد أن تكلفة النقل البحري انخفضت لأكثر من ٦٠٪ بين عامي ١٩٦٠ – ١٩٩٠، وأن تكلفة المكالمات الدولية انخفضت إلى ما يقرب من ٩٠٪ بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٩٠ وأن الإنترنت يستخدمها في عام ١٩٩٧ ما يربو على ٥٠ مليون فرد وأن هذا الرقم يتضاعف سنويًا.

من المحتمل أن تؤدي سهولة وقلة تكلفة الاتصال إلى زيادة التعارف والتفاهم بين الشعوب ذات الثقافات المختلفة ومن هذه الزاوية يصعب على المرء أيضًا أن يتخذ موقفًا معارضًا بل إن القرآن الكريم يشير إلى هذه العملية منذ ما يزيد على أربعة عشر قرنًا: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا ﴾ صدق الله العظيم.

حققت العولمة ما هو أكثر من المعرفة والتفاهم الإنساني إذ من شأن هذا الاتصال الدولي الواسع غير المكلف أن يجمع البشرية حول قضايا إنسانية تخص الجنس

البشري بأسره. فالفضائيات استطاعت أن توحد بين اهتمامات الإنسان خاصة ما يتعلق منها بالكوارث الطبيعية والماسي الإنسانية كالجماعات والحروب والأوبئة وغيرها مما من شأنه أن يعزز التعاطف الإنساني العالمي مع قضايا جديرة بالرعاية والاهتمام.

نجحت العولمة كذلك في ترتيب الأجندة العالمية حيث أبرزت قضايا لم تكن مثارة بنفس الدرجة مثل احترام القانون والمحاسبة العامة وحق الجماهير في المشاركة في تقرير حياتهم وحقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق المرأة وغيرها من القضايا والقيم التي تبدو في ظاهرها إيجابية لكن باطنها يخفي أشياء جد خطيرة.

العولمة سلبيات حتمية:

ربما كانت هذه الإيجابيات الظاهرية هي دعاوى أنصار العولمة وهي بحق ظواهر تبهر العقل وتخدره عن التفكير الجدي فيما يمكن أن يحاك لنا كعالم عربي إسلامي وحتى تتضح معالم هذه الصورة نعرض بعضًا من النتائج الأولية السلبية فيما يلي:

إساءة التعامل مع البيئة؛ فالشركات عابرة القارات والتي تمثل قاطرة العولمة تسعى إلى تعظيم أرباحها أيًّا كانت النتائج وما يُقال عن ثقب الأوزون وتلوث البيئة ليس إلا أحد المؤشرات السلبية للرغبة القاتلة في تعظيم المادة.

أدت الاستثمارات الأجنبية إلى توسيع الفجوة بين القطاع الزراعي التقليدي من جانب والقطاع الصناعي والتجاري من جانب آخر مما يهدد بالصراع بين الطبقات الاجتماعية داخل الدول المتلقية لهذه الاستثمارات.

تسعى الشركات عابرة القارات إلى الاستثمار في مجالات مربحة من وجهة نظرها وقد لا تحقق إشباعًا لاحتياجات حقيقية للسواد الأعظم من المجتمع. فالاستثمار في السجائر والشيكولاتة والمشروبات الغازية والمنتجات الاستهلاكية عمومًا تحظى بالأولوية المطلقة.

مشكلة البطالة تتفاقم يومًا بعد يوم، فالأرقام تشير إلى فقدان ٧.٥ ٪ من العمالة

لوظائفهم في دول "الأوبك" بما يعادل ٣٤ مليون عامل عام ١٩٩٥ والمشكلة أوضح في بلادنا العربية التي تتخلص من الملكية العامة مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

سيادة النزعة إلى الاستهلاك بلا حدود وبدون انقطاع لابد أن يكون على حساب الجانب الروحي للإنسان ففي ظل هذه العملية الخطرة قد تطغى قيم المادة وتسقط قيم الروح والأخلاق والفضائل وذلك بفضل ثلاثة عوامل: شركات اقتصادية عملاقة تبتكر كل يوم ما هو جديد وجذاب، ووسائل إعلام تقنع المستهلك بالاقتناء والاستحواذ بلا حدود، وجماهير غير واعية تفتقر إلى القدرة على التمييز.

ارتبط بالعولمة سيادة ثقافة السماع والمشاهدة على حساب ثقافة القراءة وشتان بينهما، فالأولى سطحية لا تدع الفرصة للتأمل والإبداع وإعمال العقل.

دفعت العولمة بدولنا دفعًا إلى اللحاق بالركب مخافة أن يفوت القطار وكان ذلك على حساب التعليم الذي يبني الشخصية القوية ولصالح جيل مزود بمهارات فنية فقط كما اتجه التعليم في بلادنا إلى التركيز على تكنولوجيا المعلومات وإدارة الأعمال ونست الجامعات أو تناست أن بناء الإنسان أولى مئة مرة من بناء المصانع.

مع الاعتراف بسهولة وانخفاض تكلفة الاتصال إلا أن معظم ما يستهلك عبر الإنترنت يعبر عن حضارة مختلفة جزئيًا أو كليًا عن حضارتنا وأننا لازلنا مجرد مستهلكين عاديين لما ينتج خارج أنظمة حياتنا كما أن الكثير مما هو متاح لا معنى له بل فيه الكثير من الإسفاف والإساءة للفضيلة.

إن الانتصار للمرأة قد يمثل انتكاسة لحقوقها من وجهة نظر إسلامية وليس أدل على ذلك من نتائج بعض الدراسات التي تحبز الفصل بين البنات والبنين في التعليم في الولايات المتحدة.

إن أخطر ما في هذه العملية يرتبط بالإعلام؛ فعولمة الإعلام المعاصر قد يهدد أمن وهوية مجتمعاتنا. ومع مظاهر هذا التهديد وإستراتيجيات المواجهة لنا وقفة أخرى.

ماليزيا: الحاضر الغامض والمصير المجهول(*)

تنتاب المرء الدهشة حينما يقرأ ما يحدث لنائب رئيس الوزراء الماليزي ووزير المالية السابق أنور إبراهيم، فتاريخ الرجل في العمل السياسي يشهد له بكفاءة نادرة كما أن سجل أعماله لإنقاذ ماليزيا من الانهيار الاقتصادي جعله محط أنظار العالم، ذلك أنه اتبع مجموعة من السياسات المالية حالت دون حدوث الكارثة بالاقتصاد الماليزي كما حدث في إندونيسيا.

وعلى المستوى الشخصي يشير تاريخه إلى شخصية نظيفة أمضى حياته في البحث العلمي والعمل السياسي، فقد ولد أنور إبراهيم عام ١٩٤٨ وتخرج من الجامعة الأم في ماليزيا وهي جامعة الملايا في العاصمة الماليزية كوالا لمبور عام ١٩٧١ وحصل على درجة البكالوريوس في دراسات اللغة الملاوية وأثناء دراسته الجامعية ظهرت لديه بوادر العمل السياسي من خلال اندماجه في حركات سياسية كمتحدث رسمي في قضايا الفساد السياسي والعدالة الاجتماعية وغيرها وقام بتأسيس جمعية الشباب الماليزية وترأسها منذ عام ١٩٧٢ حتى ١٩٨٢. وخلال قيادته للجمعية عمل على إيقاظ الوعي الوطني بقضايا الحريات المدنية والإصلاح السياسي والاجتماعي، وكان مبدأ أنور إبراهيم هو صهر المجتمع متعدد الأديان والثقافات واللغات في بوتقة ماليزية واحدة تضمن له الحفاظ على هويته الثقافية، وقد بدأ أنور إبراهيم مشواره السياسي عندما انتُخب عضوا بالبرلمان عام ١٩٨٢ وفى نفس العام انتُخب قائدًا لجناح الشباب في الحزب الحاكم "أمنو"، ثم تدرج في العمل الوزاري

(*) جريدة البيان- ١٦/ ١٠/ ١٩٩٨.

بدأ بوزارة الثقافة ثم الشباب والرياضة عام ١٩٨٣ وفى عام ١٩٩١ عين وزيرًا للمالية وعلى المستوى الثقافي انتُخب أنور إبراهيم رئيسًا للمؤتمر العام باليونسكو لمدة عامين، وساهم في تأسيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي وكذلك المعهد العالمي للتفاهم الدولي بماليزيا.

كما أنه كان يشغل منصب رئيس الجامعة العالمية بماليزيا، وفى هذه الجامعة حضرت له أكثر من لقاء علمي كان فيه نموذجًا لعالم الاقتصاد ورجل السياسة وأستاذ الجامعة الذي يسعى لجعل ماليزيا نمرًا آسيويًّا لا حدود له وكان يرى في الإسلام البديل المعاصر للحضارة الغربية. وقد عُرف عنه بين أساتذة الجامعة قدرته على التعامل مع الإسلام من منظور عصري يؤمن بالتعددية الثقافية والتسامح الأخلاقي والتفاعل الحضاري وشمول الإسلام لقضايا الدين والدنيا والسياسة والاقتصاد والفلسفة والأخلاق وغيرها، وقد ساهمت رؤيته هذه في خلق نسيج يصهر الأقليات العرقية المختلفة في ماليزيا، إذ يشكل الماليزيون ٤٤٪ من تعداد السكان البالغ ١٤ مليون نسمة في حين يشكل الصينيون ٣٦٪، وتصل الأقلية الهندية إلى ١٠٪، بالإضافة إلى أقليات أخرى عديدة، وفى مثل هذا المجتمع المتعدد الأديان والثقافات والأجناس ليس من السهل التعامل معه سياسيًّا ما لم تكن هناك رؤى عملية تسمح بالتعايش السلمي بين الطوائف والملل المتباينة.

وفى عام ١٩٩٣ انتُخب أنور إبراهيم نائبًا لرئيس الحزب الحاكم ونائبًا لرئيس الوزراء محمد محاضر.

الصدمة:

وكانت صدمة رجل الشارع في ماليزيا كما في غيرها من بلدان العالم عندما تم عزل واعتقال أنور إبراهيم على يد رئيس الوزراء ووزير الداخلية في نفس الوقت لتهم حتى الآن لم يتم التحقيق بشأنها ولا تزال معروضة أمام القضاء، والواقع أن أنور إبراهيم نفسه لم يكن يصدق أن يتم اعتقاله ووضعه بالسجن على يد الرجل الذي أخلص له طيلة حياته على الرغم من وجود بعض الاختلافات في الرؤى

الاقتصادية التي ظهرت بينهما أثناء الأزمة المالية إلا أن ذلك لم يمنع من اعتراف أنور إبراهيم بأن شيئًا مما حدث لم يكن متوقعًا من طرف رئيس الوزراء الذي نصحه بتجاهل الشائعات التي نشرت في كتاب ضم كل التهم الموجهة ضده.

تشـــير كثير من التحليـــلات إلى التدخل المبـــاشر للولايـــات المتحـدة وللمنظمات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي في الوقيعة بين رئيس الوزراء وأنور إبراهيم للإطاحة بالأخير أولاً ودخول الدولة في دوامة الصراعات السياسية التي لا يعرف مداها إلا الله ثانيًا، فقد أبهرت ماليزيا العالم بتجربتها الاقتصادية من جانب واستقرارها السياسي من جانب آخر لدرجة جعلتها نموذجًا يُحتذى، ولا أنسى تصريحات رئيس الوزراء المصري وغيره من السياسيين في مصر والعالم الإسلامي بأن ماليزيا تمثل النموذج الذي ينبغي الاقتداء به اقتصاديًّا وثقافيًّا وسياسيًّا.

ففي المجتمعات التي تتعدد فيها الأقليات الثقافية يمكن أن تتجه نحو الصراع الدموي أو إلى التفاعل البناء القائم على التسامح والاعتراف بالآخر، وقد نجحت ماليزيا في النهج الثاني بفضل سياسة الحكومة الماليزية التي أتاحت لكل أقلية الحق في ممارسة طقوسها الدينية وحقوقها السياسية مثلما قامت هي الأخرى بتطبيق الشريعة الإسلامية بأسلوب عصري ضمن استقرار المجتمع وتحفز أقلياته لتحقيق مكان ومكانة أقوى في ظل المنافسة الاقتصادية والسوق المفتوح الذي انعكس في خطه ٢٠٢٠، والتي اشتهرت بها الحكومة الحالية. ويبدو أن المنظمات الاقتصادية العالمية أبت ألا أن تقع ماليزيا في مستنقع الصراعات والانقسامات السياسية نتيجة تحديها وقدرتها على الفكاك من أزمتها الاقتصادية، وقد بدا ذلك واضحًا أيضًا في التوجه الأمريكي نحو استثارة الشعب الماليزي ضد الحكومة وإعلان عميق قلقها عن حق أنور إبراهيم في الحصول على محاكمة عادلة ورغبتها في محاكمة المسئول عن إساءة معاملته وضربه في المعتقل بأسلوب لا يليق بتاريخ الرجل ومكانته الدولية ونتيجة لهذا الشحن الدولي وصدمة الشارع غير المسبوقة في ماليزيا تطور سيناريو

الأحداث في شكل ائتلاف للأحزاب السياسية يضم أربعة أحزاب معارضة تناهض الأداء الحكومي وتسعى للتغيير السياسي بالإضافة إلى اتحاد يضم ١٢ منظمة أهلية (غير حكومية) وشعار هذه الجبهة المشتركة هو الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

الأمر الذي لا خلاف عليه بين كل الأطراف المتصارعة في ماليزيا هو أن يتم التغيير السياسي بالأسلوب السلمي ويرفع الماليزيون شعار لا للعنف وهو ما يتفق مع الطبيعة السلمية الهادئة لهذا الشعب ولكن هل تسير الأمور على هذا النحو أم أن هناك مفاجآت يصعب التكهن بها من الآن، خاصة في ظل تربص الأطراف الدولية صاحبة المصلحة في صراعات لا حدود لها.

غموض المستقبل:

وفى مثل هذه الأزمات السياسية قد يكون مشروعًا طرح التساؤلات الآتية:

ألم تتعلم شعوب وحكومات الدول المستضعفة الدرس خلال تاريخ طويل من المؤامرات الدولية التي استهدفت حاضر ومستقبل هذه الشعوب؟ ثم ألم تدرك شعوب هذه الدول وحكوماتها خطورة التدخلات الأجنبية في إثارة القلاقل الداخلية؟ خاصة أن بلدًا مثل ماليزيا خضعت للاستعمار منذ مطلع القرن السادس عشر على يد البرتغال عام ١٥١١، وفى مطلع القرن السابع عشر على يد الهولنديين عام ١٦١٨، وفى أواخر القرن التاسع عشر على يد الإنجليز عام ١٨٧٤.

هل هناك علاقة بين نجاح ماليزيا في تطبيقها وممارستها للإسلام بأسلوب ديمقراطي معاصر وبين ما يحدث لها الآن؟

لماذا انفجرت كل هذه الاتهامات مرة واحدة ضد أنور إبراهيم في توقيت صعب؟ وألم تكن تعلم الحكومة شيئًا عن أخلاقه وأسلوب حياته الشخصية؟

هل يتمتع القضاء الماليزي باستقلالية وحيده تامة عن الحكومة تسمح له بالتحقيق العادل في هذا الشأن؟

وما مصير أنور إبراهيم إذا تمت براءته هل يعود للحكم مرة ثانية؟ أم أن هذا من المستحيلات؟

والأخطر ما هو رد فعل الرأي العام والأحزاب السياسية في ماليزيا حال تبرئة القضاء لأنور إبراهيم؟

هل يتجه الحكم في ماليزيا على يد رئيس وزرائها نحو الديكتاتورية؟

هل تنجح الأقلية الصينية وهي أقلية قوية تمتلك عصب الاقتصاد الماليزي وبخاصة صناعة الإلكترونيات والكمبيوتر في الإطاحة بالحكومة الحالية؟

هل يتفكك الاتحاد الفيدرالي الماليزي المكون من ثلاث عشرة ولاية في خضم هذا الصراع، كما استقلت سنغافورة عن الاتحاد الماليزي من قبل؟

في كل الأحوال فإن الإدارة الجيدة للأزمة تطلب تحقيق أقل قدر من الخسائر والعودة بماليزيا لصورتها الدولية المشرقة، وقد يتحقق ما هو أفضل من ذلك إذا استغلت الأزمة لتحقيق تماسك قومي أقوى من سابقة. وقد تحدث المفاجأة وتدخل ماليزيا في صراع دموي لا يحمد عقباه والله أعلم.

جريدة الخليج: دور متميز..... ولكن؟(*)

تأتي جريدة لخليج في مقدمة الصحف العربية الأكثر استنارة وتلبية لاهتمامات الرأي العام العربي بأسلوب صحفي يتسم بقدر كبير من الموضوعية والدفاع عن قضايا الحق العربي، وبخاصة القضية الفلسطينية .. ومن هذه الزاوية تكتسب جريدة الخليج شرف وشرعية التعبير عن القضية الأم بين القضايا العربية. وبحكم رصانة المادة الإخبارية وثقل كتابها فإنها تصل إلى دوائر صنع القرار العربي لتؤثر في اتجاهات النخبة العربية نحو القضية ولتضع محددات صناعة القرار في هذا الشأن ولكن الناتج النهائي لهذا الدور على الرغم من أهميته يتسم بالمحدودية، وذلك لأنها تتعامل مع جماهير هي بالضرورة مناصرة للقضية ومدافعة عنها.

والتساؤل ماذا عن انتشار جريدة الخليج في العالم وأعني بذلك أولاً الأقليات العربية في الغرب وثانيًا النخب السياسية في العالم الغربي، ولن يتحقق التواجد الصحفي للجريدة بدون إصدار نسخة إنجليزية توزع في دول العالم المختلفة تعرض لقضايا العرب بأسلوب عصري يفهم لغة الغرب في التخاطب وأهمها مخاطبة العقل والاعتماد على الوثائق والإحصائيات والتتبع التاريخي الدقيق حتى تكون سلاحًا مناوئًا للدعاية الصهيونية القائمة على الأكاذيب وأنصاف الحقائق. لقد سئل أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي عن أكثر القضايا التي يتخذ فيها الأعضاء قراراتهم بأقل قدر من الموضوعية وأكثر قدر من التحيز وكان جوابه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، حيث يتحيز الكونجرس لصالح إسرائيل على حساب

(*) ملحق جريدة الخليج – أبريل ٢٠٠٠.

العرب وفى تفسيره لذلك يقول عضو الكونجرس إننا في النهاية بشر نتأثر بما يتأثر به الآخرون وذكر تحديدًا صحيفتي (Washington Post and New York Times) الأمريكيتين اللتين تؤثران في صناعة القرار داخل الكونجرس بشكل قوي. وبحكم تحيزهما لصالح إسرائيل على حساب العرب ينتقل هذا التحيز من عالم الصحف إلى دنيا صناعة القرار الأمريكي خاصة إذا أخذنا في الاعتبار دور اللوبي الصهيوني في أمريكا وغياب اللوبي العربي. فهل تستطيع صحيفة الخليج أن تسد هذه الثغرة التي تحتاج إلى جرأة في السياسة التحريرية وكذلك جرأة في اتخاذ القرار المالي المكلف جدًا لإصدار طبعة موجزة تتضمن القضايا العربية من وجهة نظر عربية تحتكم إلى العقل والمنطق وقواعد القانون الدولي.

ولا يكفي لتحقيق هذا الهدف نشر الخليج على موقع خاص بالإنترنت لأنها تواجه نفس المشكلتين السابقتين الأولى أنها منشورة باللغة العربية والثانية أن المادة التحريرية يمكن أن توصف بأنها مادة عربية في إطار عربي وعقلية عربية. ولكن الطبعة الدولية في حاجة إلى معايير خاصة تتخطى بها جريدة الخليج ليس فقط حواجز اللغة ولكن حواجز العقل والثقافة.

النقطة الثانية التي أود الحديث عنها هي أخذ جريدة الخليج بتكنولوجيا الصحافة المعاصرة ووجودها على صفحات الإنترنت مما يتيح لها فرصة أوسع للانتشار ومن ثم التأثير ولكن يبدو أن استخدام الإنترنت لدى الصحف العربية جميعها لم يستفد من إمكانات هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة التي فهمت على أنها مجرد قناة اتصالية قادرة على الاختراق والذيوع وهذا صحيح ولكن استخدام الصحف للإنترنت يفترض أن يستغل عناصر الآنية والفورية والتفاعلية التي تتميز بها هذه الشبكة. فالشبكة تتيح إصدار أكثر من طبعة في اليوم بل إن بعض الصحف العالمية تغير من عناوينها الرئيسية أكثر من مرة في اليوم الواحد. البعد الجديد الذي أضافته الإنترنت للصحافة ليس فقط مجرد عرض المادة الصحفية ولكن الأهم أن الصحيفة اكتسبت كل سمات الإذاعة والتليفزيون كوسائل إعلامية تغير من نشرات

أخبارها وموضوعاتها ساعة بساعة لتلاحق الحدث. فهل تفكر الخليج في تحقيق هذه السياسة الجديدة وأعني بها إصدار ثلاث أو أربع أو ربما أكثر أو أقل من الطبعات التي تتابع الأحداث المحلية – العربية والعالمية ساعة بعد ساعة لتشبع الاحتياجات المتجددة للقارئ العربي.

النقطة الثالثة التي يجدر الإشارة إليها هي أنه على الرغم من قدرة جريدة الخليج على تغذية القارئ العربي بغذاء ثقافي صحي يعبر عن مجهود كوكبة من الصحفيين الأكفاء الذين يقدمون يوميًّا زادًا ثقافيًّا متنوعًا يسهم في التنشئة السياسية والثقافية لأجيال الشباب ويحقق التواصل الثقافي بين الدول العربية وبعضها من ناحية وبين عصور العرب التي شهدت حركات للمد والجزر الثقافي والسياسي والإسلامي. على هذا النحو لا ينكر أحد تميز الخليج في هذا الشأن ولكن هناك فرق بين دور الصحيفة "أي صحيفة" كمتابعة للحدث وصانعة للحدث، فهل يمكن للخليج أن تضم هذا الدور الجديد لها وهو صناعة الأحداث جنبًا إلى جنب متابعتها ومناقشتها؟ يتحقق ذلك من خلال مراكز الأبحاث وبنوك المعلومات التي يسعى العاملون بها إلى تحليل الواقع وتشخيصه والأهم المساهمة في بنائه أو تغييره، فالصحافة ليست فقط مرآة للواقع ولكنها منشاة له. في هذا الصدد أستطيع أن أشير إلى دور جريدة الأهرام القاهرية المتميز جدًّا في صناعة الكثير من الأحداث الثقافية والسياسية التي لا يمكن لأي جهة أخرى أن تقوم بها بمثل ما تقوم بها الصحيفة وذلك بحكم أنها آلية للاتصال تستطيع أن تجمع العرب حول قضايا كلية تأخذ في الاعتبار احترام الخصوصيات المحلية التي لا يجب المساس بها. والتحديات الخارجية التي يجب مواجهتها.

القضية الرابعة هي علاقة جريدة الخليج بالرأي العام العربي التي تمثل إحدى الإشكاليات المهمة في عالمنا العربي عمومًا فعلى الرغم مما نلاحظه من إقبال المثقفين والقراء الأكثر تعليمًا على جريدة الخليج مما يدل على اهتمام الجريدة بهموم الرأي العام لكن هذا المؤشر لا يكفي للحكم على احتلال الجريدة لمكانة متميزة لدى

الرأي العام. فالمؤشر الوحيد تأتي به الدراسات العلمية التي تعتمد عليها الصحف العالمية التي اكتسبت تقدير القراء لها من خلال هذه الدراسات التي تحقق هدفًا واحدًا هو إشباع الاحتياجات المتجددة والمتنوعة للقارئ.

وعلى المدى الطويل تحقق الصحف التي تعتمد الأسلوب العلمي في علاقتها بالرأي العام عائدًا ماديًّا بالدرجة الأولى، حيث ينتشر توزيعها ويقبل عليها المعلنون للوصول إلى قطاعات أوسع. فالبيئة التحريرية المتميزة تكسب الإعلان قيمة مضافة وإلا لماذا يختلف سعر نفس المساحة الإعلانية حسب موقعها في الجريدة ذاتها؟ وعلى الرغم من احتياج كل صحف اليوم إلى الموارد الإعلانية إلا أن دراسات الرأي العام تحقق ما هو أهم للصحيفة وهي أنها تضفي عليها شرعيتها كجريدة تتحدث باسم الرأي العام ولصالح الرأي العام وقضاياه الشائكة التي لا يستطيع بمفرده أن يعبر عنها. فهل يمكن لجريدة الخليج أن تتبنى هذا الأسلوب الذي يضيف لها تميزًا جديدًا؟

البرامج الانتخابية ومجتمع المعرفة(*)

مجتمع المعرفة هو مجتمع المستقبل، وقضاياه بالضرورة هي قضايا المستقبل، وقد خلت البرامج الانتخابية لكثير من مرشحي الرئاسة من قضايا مجتمع المعرفة، أي أنها لم تتعامل مع المستقبل، فقد كانت مشدودة بقوة نحو التركيز على معالجة أمراض الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وعلى الرغم من أهمية ذلك في جذب أصوات الهيئة الناخبة للمرشح الرئاسي، إلا أن الخطورة تكمن في افتقار هذه البرامج لرؤية كلية تعبر بالوطن والمواطن من الانغماس في الماضي إلى التخطيط للمستقبل، ولذلك تحولت البرامج الانتخابية في معظمها إلى مجرد علاج للأورام بدلاً من محاولة الوقاية منها، والاتجاه نحو إطفاء الحرائق بدلاً من اتخاذ التدابير التي تحول دون وقوعها. هكذا أقرأ البرامج الانتخابية مجتمعة.

إن القاسم المشترك بين جملة البرامج الانتخابية على الرغم من التفاوت الواضح فيما بينها من حيث النضج والشمول والواقعية والتكامل هو التعامل مع إشكاليات الماضي بدرجة تفوق مئات المرات النظر عن بعد لحركة التطور العالمي وما يتطلبه ذلك من فكر إبداعي مستقبلي يدفع إلى اللحاق بآخر درجات التطور الحضاري واللافت للنظر أن كثير من البرامج الانتخابية قد خلت أو كادت تخلو من معالجة إشكاليات الواقع من منظور مجتمع المعرفة، هذا على الرغم من أن البرنامج الانتخابي لا يعدو أن يكون تصورًا علميًّا وسياسيًا شاملاً يعكس وجهة نظر الحزب السياسي لكيفية التعامل مع قضايا المستقبل، إلا أن المؤكد أيضًا أن برامج مرشحي

(*) الأهرام – ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٥.

الرئاسة تعاملت مع المستقبل، إلا أنها قدمت رؤية مستقبلية تقليدية مبتورة العلاقة مع واقع مجتمع المعرفة المعاصر، وهذا ما أود التأكيد عليه، فالمستقبل الذي تعاملت معه البرامج الانتخابية لا يعدو أن يكون تاريخًا بالنسبة للعالم المتقدم، ومن ثم جاءت أهم القضايا المطروحة على المستوي السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأسلوب التعامل معها حبيسة الأطر الفكرية للماضي،، ويمثل مجتمع المعرفة التحدي الحقيقي أمام العالم أجمع، وعلى الأخص قطاع الدول النامية،حيث تشير التقديرات الحديثة للبنك الدولي إلى أن من٧٠٪ إلي٨٠٪ من النمو الاقتصادي يرجع إلى الإنتاج المعرفي الجديد والجيد، ويترتب على هذه الحقيقة نتيجة أخرى في غاية الخطورة وهي أن تقدم المجتمعات في المستقبل القريب والبعيد مرهون بقدرة المجتمع على الاستثمار في المعرفة من خلال التعليم والتعلم والبحث العلمي والنشر العلمي والتطبيق التكنولوجي للمعرفة النظرية، وإذا كانت تكنولوجيا المعلومات هي التي أحدثت هذا التحول في طبيعة المجتمع، وعلى الأخص في جانبه الاقتصادي.

فالمؤكد أن التكنولوجيا لا تنتج المعرفة، ولكنها عامل مساعد فقط في عملية الإنتاج، أو بعبارة أخرى هي الوقود المحرك لعجلة الإنتاج المعرفي، تمامًا كما كانت الأرض وقودًا للمجتمع الزراعي والآلة وقودًا للمجتمع الصناعي، وتتضاعف المعرفة المعاصرة مرة كل أربع سنوات ومن المنتظر أن تتضاعف مرة كل٧٠ يومًا بدءًا من عام٢٠٢٠، وفي مجتمع المعرفة لن يتوقف الإنتاج الزراعي أو الصناعي ولكن القيمة النهائية لكل منهما تتضاءل مقارنة بقيمة المعرفة، كما أن عمليات الإنتاج الزراعي والصناعي تميل وبسرعة نحو الاعتماد على مهارات معرفية متقدمة تتطلب عمالة أقل وخبرات معقدة، ويثير واقع مجتمع المعرفة وفقًا لهذا المفهوم ثلاثة تحديات مترابطة تحكم قوة الدولة ومكانتها في المجتمع المعاصر، وهي الاعتماد الكثيف على شبكات الاتصالات مثل الإنترنت، بحيث تتحول إدارة المجتمع من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني، ويشمل ذلك جميع جوانب الحياة في

المجتمع والدولة بحيث يتفاعل المواطن العادي مع المحيط السياسي والاجتماعي والاقتصادي من خلال تواصل فعال مع إدارات حديثة تعي معنى التحول الإستراتيجي في الحكومات الإلكترونية، وقد حدثت ثورة حقيقية في مجتمعات شتى في مجالات التعليم والاقتصاد والقانون والبنوك والاستثمار والخدمات تمكنت بفضلها هذه المجتمعات من الدخول بخطى واثقة في مجتمع المعرفة.

أما التحدي الثاني الذي فرضه مجتمع المعرفة فهو الاعتماد القوي على البحث من أجل التنمية، والمعرفة من أجل التطبيق، والعلم من أجل التطوير وأداة ذلك قاعدة واسعة من العلماء والباحثين الجادين الذين ينتظمون في فرق بحثية ذات أهداف واضحة وخطط طموحة، وميزانيات بحثية يدعمها قطاع الصناعة ورجال الأعمال جنبًا إلى جنب الحكومة والقطاع العام، ويرتبط التحدي الثالث لمجتمع المعرفة بالاستثمار في التعليم الهادف إلى تكوين المهارات الجديدة وثيقة الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما يعنيه ذلك من ثورة تعليمية بكل ما تحمله كلمة ثورة من تغيير جذري يتيح الفرصة لنوع من التعليم يقدر الحرية والإبداع والتطبيق والمشاركة والنقد والتعليم الذاتي والتعلم التعاوني والتعلم مدى الحياة من قبل الدارسين، ويسمح بأعلى درجة من الحرية الأكاديمية للأساتذة واستقلال الجامعات، والدخول في مجتمع المعرفة ليس بديلاً بين عدة بدائل يمكن الاختيار من بينها ولكنه قرار حتمي لا مفر منه وإلا كان البديل هو السير في اتجاه مضاد لحركة المستقبل والحكم بالتخلف على الجيل الحالي والأجيال القادمة.

وقد وضعت اليونسكو أربعة مبادئ يقوم عليها مجتمع المعرفة بما يحقق حدًّا معقولاً من التوازن بين الدول الغنية والفقيرة، وبما يضفي الطابع الإنساني على هيمنة الأبعاد الاقتصادية لمجتمع المعرفة وهي حرية التعبير، وحق الوصول للمعرفة والمعلومات واحترام الخصوصيات الثقافية واللغوية، وبناء القدرات من خلال ضمان جودة التعليم، وأيًّا كانت المساعي الحميدة لليونسكو كمؤسسة دولية تسعى لوضع حد للآثار السلبية لمجتمع المعرفة الذي تحولت فيه المعلومات إلى

رأس مال، والمعارف إلى سلع بشكل يهدد الهوية الثقافية واللغوية إلا أن الواقع المعاش يؤكد هيمنة اقتصاد المعرفة على ما عداه في ظل هذا التحول العالمي لمفهوم رأس المال، وعناصر الإنتاج، وطبيعة الاقتصاد وأدوات التقدم تسعى دول العالم قاطبة وإن بدرجات متفاوتة للحاق بركب مجتمع المعرفة، وكانت الفرصة سانحة أمام الأحزاب السياسية المصرية لإعادة النظر في الكيفية التي تتعامل بها مع المعضلات غير التقليدية على جميع الأصعدة وتقدم منهجًا جديدًا غير تقليدي لطرح القضايا المصرية، وأسلوب حلها من منظور مجتمع المعرفة.

وأستطيع أن أؤكد أن جميع المشاكل المستعصية التي طرحتها البرامج الانتخابية، بدءا من البطالة والتضخم والأجور والإسكان والتعليم والأمن القومي والاستثمار والحريات العامة وغيرها تعتمد في حلها على معارف جديدة ذات جودة عالية قابلة للتطبيق بما يلائم الحالة المصرية وأركان مثلث مجتمع المعرفة الثلاثة هي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبحث العلمي الموجه لخدمة التنمية والعقول الماهرة المزودة بمؤهلات التعامل مع التكنولوجيا الجديدة.

وليس بجديد القول إن بنية مجتمع المعرفة بمكوناته ومؤهلات أفراده، وطبيعة التكنولوجيا المنشأة له هي بنية تقوم على الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الخصوصيات الفكرية واللغوية والدينية وغيرها كما تأبى بنية هذا المجتمع الجديد كل القيود التي تقف عائقًا أمام إبداعات الإنسان ورغبته في التفرد وتأكيد ذاته سواء كفرد أو جماعة أو كحزب فالإبداع والحرية والديمقراطية علامات مميزة لمجتمع المعرفة، ومن هنا حدث التلازم بين مجتمع المعرفة ومستوى التنمية من جانب وبين مجتمع ما قبل المعرفة والتخلف من جانب آخر، وقد شملت جوانب التخلف الاقتصادي والسياسة والإدارة وغيرها والتساؤل المطروح منذ عقدين في الأوساط العلمية هو هل بالإمكان للمجتمعات التي لا تزال تعيش حالة المجتمع الزراعي والصناعي أن تقفز مباشرة إلى مجتمع المعرفة؟ وهل يمكن لنا أن نتصدى لقضايانا التقليدية بأسلوب غير تقليدي؟ والإجابة من واقع طبيعة تكنولوجيا

المعلومات وهي وقود مجتمع المعرفة تشير إلى حقيقة إمكانية القفز على التخلف والعبور مباشرة إلى آخر درجات السلم الحضاري إذا توافرت الإرادة السياسية والرؤى الإستراتيجية والإبداع المجتمعي الذي يوظف آليات مجتمع المعرفة للتغلب على إشكاليات الواقع.

وكم كانت فرصة لدى الأحزاب السياسية في أول انتخابات رئاسية أن تضع برامجها لدخول القرن الحادي والعشرين بمفاهيم وآليات ومفاتيح القرن نفسه، وقد تكون هناك مبررات آنية أملتها طبيعة الظرف الانتخابي مثل قيود الوقت والانشغال بالحملات الانتخابية وأساليب الدعاية والرغبة في الوصول للناخب، وربما التأثير عليه بوعود أو حلول عاجلة ومباشرة ووقتية والافتقار النسبي للمنهج العلمي في التصدي لتحديات الواقع كلها دفعت إلى اعتماد المنهج التقليدي في النظر للمستقبل وحالت دون التعامل معه على النحو الصحيح، إذا كان ذلك كذلك فإن التساؤل المطروح هو هل يمكن أن نعيد النظر في منهج التعامل مع المستقبل، أم سنظل ننظر إليه بعيون الماضي؟

ملاحظات انتخابيه(*)

أيًّا كانت التجاوزات والانتقادات الخاصة بالجولة الأولى من المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ يتعين الاعتراف بعدد من الإيجابيات التي سوف توتي ثمارها التراكمية في الحياة السياسية على المدى الطويل وليس من الإنصاف تجاهلها وهي:

أولاً: وجود إشراف قضائي كامل من شأنه أن يعزز من الثقة في العملية الانتخابية ونتائجها، ومن ثم في البرلمان نفسه وما يصدر عنه لاحقًا من أعمال وتشريعات بالريبة والشك.

ثانيًا: سيادة ظاهرة الإعادة بين قطاع واسع من المتنافسين على المقعد البرلماني تُعَدّ مؤشرًا واضحًا على أن النتائج الانتخابية لم تكن محسومة سلفًا، وأن أيًّا من القوى السياسية أيًّا كان وزنها ليس في مقدورها تحقيق الفوز الساحق على الأقل من الجولة الأولى، وأن حجم التحديات في سوق المنافسة السياسية ليس من الضآلة التي يستهان بها، وإن كانت لا تزال في أطوارها الأولى لكنها تحمل مؤشرًا لنمو قوي سياسية جديدة ترسم صورة لمستقبل متعدد القوى السياسية الفاعلة.

ثالثًا: الغياب الواضح للتدخل الأمني المباشر في العملية الانتخابية وندرة استخدام العنف من جانب الدولة أو الأحزاب أو الأفراد بما يعنيه ذلك من ارتضاء المتنافسين للحوار وصندوق الانتخابات وقرار الناخب لحسم الموقف.

(*) الأهرام- ١٨/ ١١/ ٢٠٠٥.

رابعًا: السماح لمنظمات المجتمع المدني بالمراقبة الميدانية داخل وخارج المقار الانتخابية التي اعتمدت ولأول مرة على صناديق شفافة، والأهم هو إقرار هذه المنظمات بغياب انتهاكات صارخة كنا نعهدها في زمن ليس بالبعيد.

خامسًا: وجود درجة أعلى نسبيًّا من حرية التعبير الانتخابي من جانب المرشحين واستخدامهم لوسائل دعائية مختلفة شملت وسائل الإعلام والمؤتمرات والجولات الميدانية والملصقات بغرض الوصول للناخب والتأثير في قراره الانتخابي فضلاً عن كثرة عدد المرشحين من كافة الجبهات، والتي يجب أن تدرك من منظور إيجابي كمؤشر مفترض لثقة المرشح نفسه في سلامة العملية الانتخابية ونتائجها. إلا أن هذه السمات الإيجابية لم توثر في حفز الكتلة الأوسع من الهيئة الناخبة والتي تتجاوز نسبتها٧٥٪ للمشاركة في الانتخابات أي أن الأغلبية الساحقة من المؤهلين لتحديد مصير التركيبة السياسية البرلمانية آثرت الصمت، وذلك لأسباب لا يمكن بحال من الأحوال أن تُعزى لخصائص ترتبط بأعضاء هذا القطاع الواسع بقدر ما ترتبط بخصائص البيئة السياسية المحيطة بهم، فالمواطن السلبي نفسه يمكن أن يتحول إلى مشارك نشط حال تغيير المناخ المحيط به من محبط إلى مشجع على الحركة والمشاركة ويمكن أن أوجز هذه الخصائص في النقاط الآتية:

أولاً: غياب الحد المعقول من الحياد الإعلامي فأيًّا كانت المحاولات الإيجابية من جانب وسائل الإعلام والصحف القومية لاتخاذ موقف محايد إلا أن ذلك يظل جزئيًّا وهامشيًّا.

ثانيًا: افتقار الأحزاب والاتجاهات السياسية المعارضة للديمقراطية في داخلها ولبرامج التسويق السياسي والانتخابي المعاصر فضلاً عن افتقارها أصلاً لثقة الناخب، فعزوف أكثر من٧٥٪من الناخبين لا يعني طرح الثقة في العملية الانتخابية وحدها، وإذا كان من الممكن أن نقرأ دلالة التقاعس الانتخابي على أنه عدم تأييد للحزب الحاكم وفقدان للثقة في جدية الممارسة الانتخابية إلا أن هذا

التقاعس أيضًا مؤشر قوي على فشل الأحزاب المعارضة في التغلغل وسط الجماهير لأسباب يتعلق بعضها بالأداء السياسي للأحزاب وخبرتها.

ثالثًا: تدني مستوى الوعي لدى القطاع الأوسع من الناخبين، خاصة في الريف مما يحول دون وجود حصانة فكرية لدى الناخب تقف ضد الأساليب الماكرة والخفية للتأثير في وجهة نظره وقراره الانتخابي، وقد تفشت هذه الظاهرة نتيجة الالتصاق الإداري بين الدولة والحزب الحاكم.

رابعًا: انتشار ظاهره المستقلين عن الحزب الوطني وهي تحمل في ثناياها دلالات خطيرة للعمل البرلماني، وتترك ظلالاً قاتمة على قدرة الحزب على التماسك الداخلي وشكوكًا مؤكدة حول المزايا والمنافع الشخصية لكرسي البرلمان، وأنه أصبح غاية في ذاته، والأخطر هو أن يتقدم المرشح المنشق مستقلاً تحت مبادئ الحزب ماذا يعني الاستقلال أو الانشقاق إذًا وفي تقديري أنه إذا كان من حق المرشح أن ينشق عن حزبه فليس من حقه استخدام ذلك لخيانة الأمانة والنكوص بالعهد الذي قطعه على نفسه حال تقدمه للناخب في صورة مستقل، ثم الانضمام للحزب فيما بعد، وإذا جاز له أن يفكر بهذا المنطق الانتهازي، فليس من حق الحزب قبول عضويته مرة أخرى لزيادة تمثيله في البرلمان، ومن باب أولى التأكيد على عدم أحقية الحزب في السعي لضم هؤلاء لصفوفه مرة أخرى.

خامسًا: الإصرار من جانب كل الأحزاب تقريبًا على ترشيح نفس الوجوه المتكررة التي أن كانت هي الأقدر على كسب الأصوات إلا أنها الأضعف في تحقيق التمثيل الحقيقي للاحتياجات المتجددة للشعب، ناهيك عن فقدانها للقدرة على العطاء والقدرة على التجدد، والتفاعل مع متغيرات عصر جديد.

سادسًا: وأخيرًا التوظيف غير الصحيح لإستراتيجيات التسويق السياسي فإذا كان أحد الأهداف المشروعة هو كسب الأصوات الانتخابية لصالح الحزب فإن الهدف القومي الأولى بالرعاية هو تشجيع المشاركة العامة وكسر حاجز الشك،

وتجسير الفجوة بين المواطن وصندوق الانتخابات بغض النظر عما إذا كان هذا يصب لصالح الحزب مباشرة، فمصلحة الوطن أسمى من المصلحة الحزبية، وجدير بالأحزاب القوية أن تعمل على توسيع مفهوم التسويق السياسي ليشمل تشجيع الطلب الأولي على الانتخابات كمبدأ قبل تنمية الطلب الثانوي على مرشح الحزب وهو ما آمل أن يتحقق في المراحل التالية.

إن الخطر على مستقبل هذه الأمة أن تظل الأغلبية الساحقة من أبنائها ينظرون إلى القوى السياسية الحالية باعتبارها غير جديرة بتمثيلها، وأنه ليس من بين البدائل السياسية التي خاضت الانتخابات ما هو جدير بثقتها وأن هناك بدائل وقوى ونماذج غير معلنة، وربما غير موجودة أصلاً تتطلع إليها الأمة، وهذا هو التحدي الذي تتضاءل معه قيمة أي فوز حزبي ينطلق من منظور فردي.

الإسلام بريء من التطرف الفكري(*)

ما اتفقت كلمة مثقفي الأمة في عصرنا على شيء مثل اتفاقها على أن الأمة الإسلامية في سائر شعوبها، وفي مقدمتها الشعب العربي تعيش أزمة فكرية تتجلى في شكل غياب ثقافي، وتخلف علمي، وكسوف حضاري، كما تتجسد الأزمة في عجز الخطاب الفكري الإسلامي المعاصر عن مواكبة العصر، ولا يعني ذلك البتة الدعوة لتجديد الأصول لتواكب انحلال الغرب وعلمانيته بقدر ما تعني القدرة على تقديم الإسلام الحضاري الديمقراطي المنفتح على الآخر، والذي يدعو إلى قيم التسامح والوسطية والاعتدال وإتقان العمل وتجويده والمنافسة في عالم التكنولوجيا وفي عالم الفضاء والذرة وغيرها من المجالات التي تحدد مكان ومكانة الأمم في عالم اليوم.

والتطرف الفكري ليس إلا أحد أعراض هذه الأزمة، وهو ليس كما يشاع خروجًا عن المألوف، أو ما تعارف عليه الناس في المجتمع في فترة زمنية معينة، ذلك أن الإبداع والتطور العلمي في كافة أوجه الحياة لم يتحقق إلا بالخروج عن المألوف، بل إن الأديان السماوية ذاتها كانت خروجًا عما ألفه الناس في زمانهم من أساليب للحياة والعبادة. فالتطرف الفكري إذًا ليس مجرد خروج على المألوف بقدر ما هو أسلوب مغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة، ويقوم على النظر إلى المعتقد خاصة السياسي منه على أنه:

- صادق صدقًا مطلقًا وأبديًا.

(*) جريدة الخليج- نوفمبر ١٩٩٧.

- يصلح لكل زمان ومكان.
- لا مجال لمناقشته، ولا للبحث عن أدلة تؤكده أو تنفيه.
- إدانة كل اختلاف عن المعتقد.
- الاستعداد لمواجهة كل اختلاف في الرأي بالعنف.
- فرض المعتقد على الآخرين بالقوة.

على هذا النحو التطرف الفكري ظاهرة مرضية بكل ما تعنيه الكلمة وعلى المستويات الثلاثة: المستوى العقلي حيث يعاني المتطرف فكريًّا من غياب القدرة على التأمل والتفكير وإعمال العقل بطريقة مبدعة وبناءة، وعلى المستوى الوجداني، يميل المتطرف إلى الاندفاع الوجداني، فالكراهية مطلقة للمخالف في الرأي أو للمعارض أو حتى للإنسان بصفة عامة، وهي كراهية مدمرة.. والغضب يتفجر بلا حدود.. بلا مقدمات، وعلى المستوى السلوكي، يميل المتطرف إلى تبني سلوكيات عنيفة وحادة، قد تنتهي إلى القتل.

والتطرف لا يقف حده عند فئة بعينها، فالسياسيون متطرفون حين يسلمون بفكر واتجاه محدد، ولا يقبلون الحوار مع الآخر، والمعلمون متطرفون حين يفرضون على تلاميذهم رأيًا بعينة أو أسلوبًا محددًا للتفكير، وحين يرفضون رأيهم ورؤيتهم فيما يتلقونه من ألوان المعرفة، والإعلاميون متطرفون حين يركزون على مناصرة طرف دون آخر، وحين ينظرون للأحداث من زاوية بعينها ولا يسمحون للمعارض بالتعبير عن رأيه، والبيروقراطيون متطرفون حين يتمسكون بالتطبيق الحرفي للوائح دون إمكانية تطويعها لخدمة الوقائع المتجددة، وفي الأسرة يسود التطرف حين يفرض الأب رأيه على أعضاء الأسرة.

فالأصل في الفكر إذا جرى مجراه الطبيعي القويم أن يكون حوارًا بين لا ونعم وما يتوسطهما من ظلال وأطياف، فلا الرفض المطلق الأعمى يُعَدّ فكرًا، ولا القبول المطلق الأعمى يُعَدّ فكرًا، ففي الأول عناد الأطفال، وفي الثاني طاعة العبيد، فالله وحده هو الذي وسع كرسيه السموات والأرض فاتسع علمه للحق كله يعلمه علم

اليقين، أما علمنا نحن البشر فأقصاه معرفة تحتمل البدائل نرجح فيها بديلاً على بديل، فما من فكرة إلا وتحتمل أن يكون نقيضها هو الصواب، وكل ما يسعنا ونحن نفكر في مشكلة معروضة هو أن نتقصى جميع الممكنات، على أن يكون القبول من الأفكار هو قبول لما نظن أنه الصواب والرفض للأفكار لما نظن أنه الخطأ، وهذا الظن هو الذي يجعل الصواب المقبول يحتمل الخطأ، ويجعل الخطأ المرفوض يحتمل الصواب. وهو الذي يحيل صاحبه إلى الاعتدال والتوسط، وربما الحكمة في التعامل وفي إصدار الأحكام.

أخذًا في الاعتبار ما سبق من تصور حول التطرف أو الجمود الفكري، ونقيضه أو ما يمكن تسميته بالمرونة والاعتدال والتسامح وقبول الآخر يمكن أن نشير إلى ما يلي:

لا علاقة بالمرة بين الإسلام وبين التطرف أو الجمود الفكري، ناهيك عن الإرهاب الفكري، إذ جاء الإسلام ليحرر الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ولذلك منحهم الحرية كاملة غير منقوصة في الاعتقاد والتفكير وإبداء الرأي.

ولأن الإسلام دين هداية يخاطب العقل، ويحترم المخاطب، ويسمح له بحرية الاختيار بما في ذلك الاختيار بين الإيمان والكفر، لذا قام المنهج الإسلامي على مبدأين: الاحترام والإقناع، فالمسلمون ليسوا أوصياء على الآخرين، ولكنهم دعاة وهداة، ونبيهم العظيم ليس إلا مبلغًا ومبشرًا ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾ سبأ ٢٨، ﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ۝٢١ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ الغاشية ٢١ و٢٢، ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ النحل ١٢٥، ﴿فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظًاۖ إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ﴾ الشورى ٤٨، ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ التوبة ١٢٩، ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥ﴾ التوبة٦٠، والآيات جلية في تبيان حقيقة

موقف الإسلام من الآخرين المبني على قدر هائل من الاحترام والقبول والتسامح، أما ركيزة الإقناع التي يعتمدها الخطاب القرآني فشواهدها بغير حصر، وتتمثل في ذلك الكم الكبير من الآيات الكريمات التي تعرض آراء المخالفين وتفندها وترد عليها بالحجة والبرهان.

في ظل تنامي الصحوة الإسلامية وظهور مؤشرات عودة الروح إلى الجسد، تتزايد هجمة الغرب على الإسلام لتصويره على أنه دين إرهاب وعنف ودم، علمًا بأنه دين الرحمة والسلم والحب والإخاء، ولهذا يميل الكاتب إلى الاعتقاد بأن معظم ما يكتب عن الإسلام في بلاد الغرب ليس من باب البحث العلمي النزيه مهما ادعوا له ذلك، وإنما هو عمل مخطط تدعمه الحكومات والمؤسسات المناهضة للإسلام بما يخدم مصالحها ومصالح من يمولها. فالمراقب لما يصدر عن هذه الكتابات لا يجدها تخرج عن وصف المسلمين بالتطرف، والعنف والإرهاب، وهي أحكام مطلقة تهدف إلى تحريض شعوب العالم ضد الإسلام والمسلمين.

المشكلة ليست في الأوصاف في ذاتها، ولكن في تعميمها، فكل المسلمين في نظر الغرب متطرفون وإرهابيون ودمويون، وهذا هو المرفوض، ذلك أن المرء لا يمكنه إنكار مثل هذه الظواهر بين جماعات المسلمين هنا وهناك، وهي ظواهر لا ترتبط بالإسلام كعقيدة وشريعة ودولة بقدر ما ترتبط بتصرفات بعض المسلمين.

فصدام حسين دموي يحكم باسم الإسلام، أما هتلر وهو أكثر دموية من صدام فلم يذكره التاريخ على أنه حاكم كاثوليكي، ولم يربط التاريخ بين جرائم ستالين والأرثوذكس، وجرائم شارون وإرهابه وبين اليهودية، إلا الإسلام حيث يتم تفسير تصرفات المسلمين على أنها تعكس روح الإسلام، وهكذا جاءت تفسيرات الغرب لدموية صدام حسين كحاكم مسلم، و الإسلام منه برئ.

إن الإشكالية التي يقع فيها الإعلام الغربي مزدوجة فهو أولاً يتخذ من تصرفات المسلمين معيارًا للحكم على الإسلام، والعكس هو الصحيح، فالإسلام هو الحكم على تصرفات المسلمين، أما الإشكالية الثانية فهي التعميم غير المدعوم بأدلة.

التطرف الفكري هو نتاج طبيعي للخلل في ممارسة القوة في شكلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالمجتمع الذي تسوده فرص متكافئة للجميع، وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية، وتزدهر فيه حرية التفكير، يندر أن يوجد به تطرف في فكـــر أو في سلوك، باختصـــار لا يجتمع التطرف والديمقراطية في مكان أو زمان.

والإسلام يرى في الممارسة الديمقراطية علاجًا لأمراض الفكر، والنفس والسلوك. وهو دعوة للتعارف والانفتاح على الآخرين بلا حدود إلا حد أن يؤثر الانفتاح على الأصول أو يهز المعتقدات أو يمس المقدسات. وهل يعرف نفسه من لا يعرف إلا نفسه، وهل يعرف الحق من لا يعرف سوى الحق؟ إن التثبت اليقيني من الحقيقة لا يحدث إلا من خلال التعرف على الأضداد، فالقول المأثور لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب يؤكد على أن من لا يعرف الباطل أحرى أن يقع فيه، فمعرفة الرأي الآخر وإن كان باطلاً، ودراسة الآخر ولو كان فاسدًا هو الطريق الأمثل للتثبت من الحقيقة، ألا يدعونا ذلك إلا أن نعتز بالإسلام، وأن نقاوم دعاوى الغرب واتهاماته له بالتطرف وهو منه برئ.

المؤلف في سطور

- الدكتور بسيوني حمادة:
- أستاذ الإعلام والرأي العام بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

basyouni_hamada@yahoo.com

- الأمين العام للاتحاد الدولي لبحوث الإعلام والاتصال.
- حصل على بكالوريوس الإعلام من جامعة القاهرة بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف عام ١٩٨٣ .
- حصل على الماجستير بتقدير ممتاز عام ١٩٨٧ في موضوع العلاقة المتبادلة بين الصحافة والرأي العام في وضع أولويات القضايا العامة.
- حصل على الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى عام ١٩٩١ في موضوع الصحافة وصنع القرار السياسي في مصر.
- عمل أستاذًا للإعلام في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، وقسم الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية.
- يشمل إنتاجه العلمي المنشور ٢٥ بحثًا باللغة الإنجليزية، و١٥ بحثًا باللغة العربية، و٦ كتب باللغة العربية.
- قدَّم أكثر من ٥٠ خمسين بحثًا في مؤتمرات دولية.
- أشرف على وناقش ١٥ رسالة للدكتوراه والماجستير في الإعلام.
- عمل خبيرًا باليونسكو، والبنك الدولي، كما شارك في تنظيم عدد كبير من المؤتمرات الدولية في مجال الإعلام.
- اختارته الموسوعة العالمية (Who's Who in the World) في العام ٢٠٠٧ ليكون ضمن أبرز علماء الإعلام في العالم لإنجازاته في التخصص.